العدالة الانتقالية

من منظور الشباب السوري

«إجاك الدور يا دكتور» – تلك الكلمات القليلة التي خربشتها مجموعة من الأطفال بعمر ١٤ عاماً على جدار في مدينة درعا السورية في ذلك اليوم المصيري من مارس عام ٢٠١١. فعلّ كان يمكن التغاضي عنه، أو اعتباره مجرد تنفيس من قبل هؤلاء اليافعين ضد «الدكتور»، أي الرئيس السوري بشار الأسد، وبشكل أعمّ ضد أربعة عقود من حكم العائلة الواحدة الاستبدادي، والذي بدأ باستيلاء حافظ الأسد على السلطة، ولكن بدلاً من ذلك فقد تم اقتياد أولئك الصبية وتسليمهم إلى أيدي قوات الأمن. ولم يشفع لهم عمرهم ويحميهم من التعرض للتعذيب أو القتل.

يجب تذكر هذه الكلمات على الدوام باعتبارها البداية المبكرة للمأساة السورية، والتي باتت تعتبر الآن أسوأ صراع يشهده العالم منذ عقود، إذ تقوض الأسس التي تقوم عليها حماية المدنيين، وتفرز دوائر عنف شهدت تنفيذ هجمات بالأسلحة الكيميائية، وحصار السكان المدنيين، والتعذيب المنهجي، ما أدى إلى مقتل عشرات الآلاف في المعتقلات وحملات الاعتقال الجماعي واسعة النطاق، والاختفاء القسري، وقصف استهدف المدارس والمستشفيات والمدنيين بشكل عام. لقد غرس أطفال درعا البذور التي أثمرت احتجاجات مناهضة للأسد بدءاً من درعا ووصولاً إلى دمشق وحلب. ولذلك فقد دفعوا ثمناً غالياً لا يمكن لأي طفل تحمله.

أكثر من خمس سنوات مرت، وأصبح هؤلاء اليافعون شباناً بالغين. وقد عانى معظمهم، كما عانى نظراؤهم في جميع أنحاء البلاد، من فقدان أحبائهم، ومن الاختطاف، والتشويه الجسدي والنفسي، كما تم تجنيدهم من قبل الجماعات المسلحة وشارك بعضهم في القتال. ناهيك عن ضياع سنوات بالغة الأهمية من حياتهم كان ينبغي لها أن تُكرّس للتعليم وللبداية الحياة المهنية، وهي اللبنات الرئيسية لبناء أسس أي حياة كريمة كانوا يأملون أن يحظوا بها في المستقبل.

كما يجب أن نتذكر دائماً الشجاعة والسرعة المذهلتين اللتين عمل بهما الشباب السوري بحيث تمكنوا من إعادة تجميع وتنظيم أنفسهم. في الواقع، لقد تمكن هؤلاء الشباب – على الرغم من تاريخ الحكم الاستبدادي الذي يمنع إنشاء أي تشكيلات للمجتمع المدني قبل الثورة – من إنشاء منظمات للمجتمع المدني ومنظمات شعبية، كما عملوا على توفير الطعام للمجتمعات المحلية، والقيام بعمليات الإغاثة وإجراء النشاطات التعليمية والتوعوية. إضافة إلى قيامهم بتوثيق الانتهاكات، وشنهم لحرب اتصالات عبر مواقع التواصل الاجتماعي بطريقة لا يمكن لأي حكم استبدادي قمعها، موزعين خبراتهم عبر منصات متعددة، مؤسسين بذلك أرضيةً مناسبة تُبنى عليها أية محاولات في المستقبل لاستلهام أفكار ومفاهيم غنية ومثمرة بشأن سوريا ما بعد الأزمة.

ويعد عمل «دولتي»، بما في ذلك هذا التقرير، جزءاً لا يتجزأ من هذه المعادلة. وهو يشهد على طموحات الشعب السوري المتمثلة في التطلع نحو المستقبل، وفي اغتنام الوقت والتعلم وجمع المعرفة والمعلومات؛ وقبل كل شيء: مساعدة المجتمع السوري على المضي قدماً.

كما يؤكد هذا التقرير على أهمية التواصل مع الشباب السوري لجمع آرائهم وخبراتهم واحتياجاتهم بهدف إدراجها في عمليات ما بعد النزاع الهادفة كافة، إذا أُريد لهم أن يكونوا جزءاً من عناصر التغيير الإيجابي. وبحسب ما ينص عليه هذا التقرير، فإنه محدد زمنياً ومحدود من حيث النطاق الجغرافي، كما هو حال معظم المبادرات المتخذة من قبل منظمات المجتمع المدني بشكل عام. ولكنه قراءة مهمة لأي شخص يرغب في اكتساب مزيد من التبصر حول خبرات ووجهات نظر هذه الفئة العمرية الحيوية، والأهم من ذلك أنه يدل على الأهمية المطلقة لدمج هذه الفئة في أي عملية لصنع القرار مستقبلاً. في الواقع، سيكون الشباب السوري القوة الرئيسية للتغيير في بلدهم بالضرورة، سواء كانوا داخل سوريا أم خارجها في بلاد اللجوء والمنافي، وذلك بصرف النظر عن نتائج الصراع السياسية والعسكرية.

لين معلوف
إحدى الأعضاء المؤسسات لجمعية «لنعمل من أجل المفقودين»
المديرة السابقة لبرنامج لبنان في المركز الدولي للعدالة الانتقالية

تم إعداد الرسومات المرفقة في التقرير من قبل المشاركين/ـات في مجموعات النقاش التي نظمتها مؤسسة «دولتي» ضمن الدراسة.

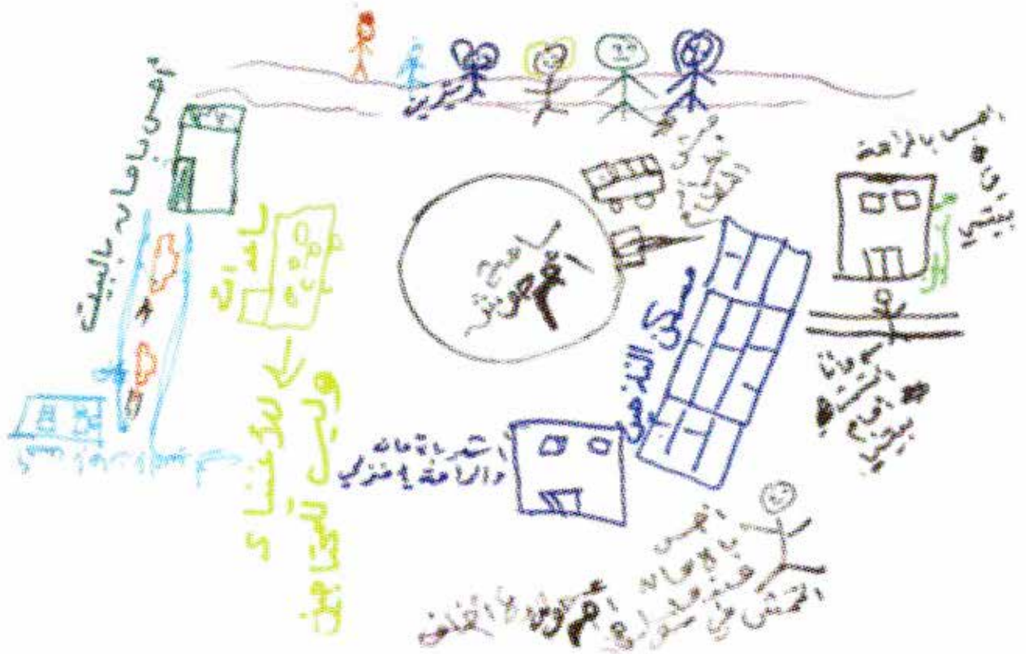

تمهيد

هذه هي الدراسة الميدانية الأولى لمؤسسة دولتي عن العدالة الانتقالية من منظور الشباب. وقد تم التركيز على الشباب ليس لأنهم يشكلون فئة لا يتم استهدافها ضمن مجال العدالة الانتقالية أوالتشبيك للعمل معها بشكل جدي فحسب، أو تماشياً مع خط عمل المؤسسة كمنظمة تستهدف الشباب، بل انطلاقاً من فهمنا بأن هذه الفئة هي من الفئات الأكثر عرضة للاعتداءات والانتهاكات من ناحية، ولكونها تضم مرتكبين لبعض الاعتداءات والانتهاكات من ناحية أخرى. يمثل الشباب النسبة العظمى من الضحايا، وكذلك نسبة مهمة في القوات العسكرية سواء كانت حكومية أو غير حكومية. ورغم ذلك، غالباً ما يتم إهمال هذه الفئة في آليات صنع القرار أو التدابير لمعالجة الاعتداءات أو الانتهاكات حين تنفيذ آليات العدالة الانتقالية.

ولايعني هذا تصنيف الشباب ضمن فئتي الضحايا أو الجناة فقط. فما تظهره هذه الدراسة هو أن لدى العديد من الشباب معرفة وتفسيرات متباينة لمفهوم العدالة الانتقالية، تتفاوت بين السخرية منها والاعتقاد بعدم جدواها، أو حصرها بالعفو والتعويض، أو برؤيتها عمليةً تنطبق على الجناة من النظام فقط. لكن عندما حاولنا التعمق مع الشباب حول ماهية وآليات العدالة الانتقالية، أدركنا أن سخريتهم/هن من العدالة الانتقالية تنطلق من تصورهم/ن بوجود نوع من التنافر بين آليات وأولويات المحاسبة والعفو والمصالحة. حيث يرى الشباب أنه لا يمكن السعي للمحاسبة والعدالة إلى جانب العفو والمصالحة، مع وجود مخاوف جدية من إفلات الجناة والمسؤولين عن الجرائم من العقاب.

هذه المخاوف، فضلاً عن كونها مشروعة وواقعية، تعكس وعياً وفهماً لتجارب بعض الدول التي فضّلت السلام على العدالة، إضافة لدول الجوار التي تحيط سوريا، والتي لم تفشل في محاسبة مجرمي الحرب فحسب، بل بات أولئك المجرمون مسؤولين في الحكومات المتلاحقة بعد انتهاء الصراع. إضافة لذلك، تعتبر تلك المخاوف مؤشراً على عدم تقديم وشرح آليات العدالة الانتقالية بشكل وافٍ من قبل منظمات المجتمع المدني السورية والدولية، وتركيزها على آليات العفو والتعويض على حساب الآليات الأخرى القضائية وغير القضائية.

لذلك، فإن من الضروري وصل الشباب بمصادر المعلومات اللازمة حول مسارات العدالة الانتقالية، وتوضيح التلازم والتكامل بين مسارات التحقيق وكشف الحقيقة، والمحاسبة والعدالة والتعويض، وإصلاح المؤسسات ونزع السلاح والتسريح، والعفو والمصالحة.. إلخ. وكذلك من المهم توضيح الترابط بين هذه المسارات المختلفة بشكلٍ لا يؤثر سلباً على الآخر. على سبيل المثال، من المهم معرفة محدودية سياسات العفو حيث أنها لا تبرئ مرتكبي ومرتكبات جرائم القتل وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية من جرائمهم/ن. لكن من المهم أيضاً توضيح دور الصفقات السياسية في ترجيح ملف إنهاء النزاع وإحلال السلام على حساب العدالة، ودور الشباب والمجتمعات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني في حشد القوى المجتمعية وحشد الدعم الإعلامي للضحايا وإشراك الضحايا لمناصرة العدالة والضغط باتجاه تحقيق سلام مع عدالة.

وفي الختام، فإن ما تظهره هذه الدراسة، رغم محدوديتها وتواضعها، هو أن الشباب ليسوا/ لسن مجرد ضحايا أو بحاجة إلى توجيه نحو خطى معينة أو فئة مستهدفة فقط، أو ميداناً لإجراء الدراسات والاستبيانات أو مجرد منفذين /ات لبرامج ومشاريع وسياسات، بل هم شركاء/ شريكات وأعضاء فاعلين وفاعلات ضمن مجتمعاتهم/مجتمعاتهن. وبالتالي، يجب ألا تقتصر التدابير على توفير خدمات الرعاية والتأهيل، بل عليها أيضاً أن تشرك الشباب في التفكير والتخطيط والتنفيذ لإنهاء النزاع وتحقيق العدالة والنهوض بإصلاحات جذرية وعادلة وشاملة في سوريا الجديدة. وعلى مبادرات العدالة الانتقالية في سوريا أن تتضمن مكونات خاصة بالشباب وموجهة إليهم/ن، وأن تكون مبنية على أساس الإيمان والالتزام بدور الشباب كشركاء/ شريكات ونظراء فاعلين/ فاعلات.

مصطفى حايد

رئيس مجلس إدارة مؤسسة «دولتي»

جــدول المحتويــات

٨ ملخص تنفيذي

١٠ مقدمة

إطار الصراع والانتهاكات
وضع الشباب السوري
التعليم والعمل
الصحة
الحماية والأمن
المشاركة السياسية والمدنية
العدالة الانتقالية
العدالة الانتقالية من منظور الشباب السوري

١٧ المنهجية

اعتبارات أخلاقية
محدودية البحث
السياق العام للمناطق تحت الدراسة
مناطق جنوب سوريا
مناطق شمال سوريا
المناطق الحدودية الشمالية
عينة المشاركين

٢٦ الانتهاكات

الانتهاكات التي يمارسها النظام السوري
الانتهاكات التي تمارسها الكتائب المسلحة المعارضة
الانتهاكات التي تمارسها قوات الإدارة الذاتية
الانتهاكات التي تمارسها جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية «داعش»

٣٠ موارد الدعم المفتوحة أمام الشباب

٣١ ضحايا الانتهاكات

عينة ضحايا الاعتداءات
الاعتقال
رد فعل المحيط والمجتمع
رد الفعل الشخصي
اختفاء قسري وخطف واحتجاز سري
رد فعل المحيط والمجتمع
رد الفعل الشخصي
الإعاقة الجسدية
رد فعل المحيط والمجتمع
رد الفعل الشخصي
انتهاكات ذات طابع خاص
استراتيجيات تأقلم الضحايا

٤١ مفاهيم العدالة الانتقالية

تقاطعات تدابير العدالة الانتقالة
إصلاح المؤسسات
تدابير أخرى

٤٧ مشاركة الشباب السوري في الحياة المدنية ومجتمعاتهم/مجتمعاتهن

موقف الشباب من تدابير مرتبطة بالعدالة الإجتماعية

٥٠ خلاصة

٥٢ توصيات

٥٤ المراجع

ملخص تنفيذي

«دولتي» مؤسسة غير ربحية تأسست عام ٢٠١٢، تعمل على تمكين المجتمع المدني لتحقيق التحول الديمقراطي في سوريا. كما تسعى نحو تعزيز مفاهيم الحراك السلمي والعدالة الانتقالية والمواطنة وممارساتها عبر تطوير مجموعة من الأدوات والمهارات، وعبر أرشفة وتوثيق الحراك السلمي في سوريا. في سبيل ذلك، تعمل دولتي مع شركائها في المجتمع المدني، وبالأخص من فئة الشبان والشابات من الخلفيات الأيديولوجية والاجتماعية والاقتصادية كافة، ما داموا ملتزمين/ ملتزمات بالوسائل السلمية للنشاط والعمل المدني. وقد قمنا بالتركيز على الفئة الشبابية بين الثمانية عشر والثلاثين عاماً كفئة لم يتم استهدافها ضمن مجال العدالة الانتقالية أوالتشبيك للعمل معها بشكل جدي أولاً، وتماشياً مع خط عمل المؤسسة كمنظمة تستهدف الشباب ثانياً.

يسعى المشروع أيضاً إلى تطبيق وتحقيق أرضية فاعلة لعملية انتقالية شفافة وشاملة لجميع مكونات المجتمع. وتلعب استطلاعات الرأي والنقاشات حول الموضوع في الفترة الحالية من قبل الشباب دوراً مهماً في التأسيس لمشروعية عملية العدالة الانتقالية المقبلة، بالإضافة إلى العمل على دعم المبادرات في هذا الموضوع.

يقوم التقرير بالبحث في كيفية رؤية الشباب لأربعة محاور أساسية؛ منظورهم/منظورهن للانتهاكات التي حصلت معهم/معهن والجهات التي قامت بذلك، ووضعهم/وضعهن كضحايا من خلال هذه الانتهاكات، وموقفهم/موقفهن من الخطوات المستقبلية وتدابير العدالة الانتقالية لمعالجة هذه الانتهاكات، بالإضافة إلى المصادر التي بحوزتهم ليلعبوا/بحوزتهن ليلعبن دوراً في آليات صنع القرار الخاصة بتدابير العدالة الإنتقالية. يصب هذا التقرير ضمن جهود عدد من المنظمات الدولية والسورية في الداخل السوري وفي خارجه لبناء معرفة متراكمة حول موضوع العدالة الانتقالية والقيام بتدخل يتناسب مع نتائج هذه الدراسة والدراسات الشبيهة الأخرى.

تتألف الدراسة في هذا التقرير من مرحلتين؛ تبنى الثانية على الأولى. قامت الدراسة الأولى على استطلاع رأي الشباب حول الانتهاكات ونظرتهم/نظرتهن لتدابير العدالة الانتقالية. وفي الدراسة الثانية، عاد طرح موضوع الانتهاكات والتدابير لتأكيد المعلومات حولها، بالإضافة إلى جمع قصص الشباب الضحايا لمعرفة منظورهم/منظورهن حول هذه الانتهاكات التي تعرضوا/تعرضن لها، والتدابير والموارد المتوفرة لهم/لهن ضمن مجتمعاتهم/مجتمعاتهن. غطت الدراسة في مرحلتيها ست محافظات واثنتي عشرة منطقة، واستخدمت عدة وسائل لجمع البيانات، فتوزعت الإجابات على عينة كبيرة من الشباب شاركت معنا عبر ١٠٤٧ استمارة استطلاع رأي، و٩٢ مقابلة معمّقة بين ضحايا وقادة (أو مسؤولين/ـات) في المجتمع المحلي، و٨٨ مجموعة نقاش.

تختلف الاعتداءات التي حصلت في المجتمعات وفق الجهة والسلطة المسيطرة عليها وانتقال هذه المنطقة من سيطرة جهة إلى جهة أخرى، فالمناطق التي تقع تحت سيطرة النظام السوري يقوم فيها النظام بانتهاكات ذات طابع مختلف عن الانتهاكات التي يمارسها هو أو الجهات المسلحة في تلك المناطق التي تقع خارج سيطرته. فتمارس الجهات المسلحة التي تسيطر على المناطق الخارجة عن سيطرة النظام انتهاكات على المجتمعات التي تهيمن عليها أيضاً، وبالتالي تعاني هذه المناطق من أشد أنواع الاعتداءات والضغوطات بسبب الاعتداءات والانتهاكات من الجهة المسيطرة في الوقت الراهن، والجهة أو الجهات الأخرى التي تحاول السيطرة عليها عبر شن عمليات عسكرية عليها، وقصف النظام.

يمكننا أن نقسم الانتهاكات الأكثر تكراراً بنظر الشباب إلى الانتهاكات الجماعية والانتهاكات الفردية والانتهاكات ذات الطابع الخاص. تستهدف الانتهاكات الجماعية مجموعات كبيرة من الأشخاص بشكلٍ عشوائي أو غير محدد، مثل الاعتقالات والتوقيفات التعسفية والتعذيب الممنهج للأشخاص المعتقلين والمعتقلات، بالإضافة إلى فقدان منزل السكن (من قصف أو نزوح أو استيلاء). بينما تستهدف الانتهاكات الفردية أفراداً محددين لأسباب مختلفة، عادةً ما تكون على خلفية انتماء ما، أو رأي أو موقف معارض، مثل التهديدات والخطف ومحاولات القتل والأذى والإصابات الجسدية. من جهة أخرى، نذكر الانتهاكات ذات الطابع الخاص مثل التجنيد الإجباري والاعتداءات الجنسية وخسارة فرص التعلم، والتي بالرغم من عدم تكرارها لدى عدد ملموس من المشاركين والمشاركات، تبقى ذات أهمية من بعد التصحيح لعوائق الإبلاغ لارتباطها بوصمة اجتماعية و/أو هيمنة فلسفات الفصائل المسلحة التي تبرر ارتكاب هذه الانتهاكات.

كما نذكر ارتكاب الشباب أنفسهم/أنفسهن أو أحد أقربائهم/أقربائهن لعدد من الانتهاكات.

توجد عدة موارد متاحة للشباب في مناطقهم/ـن، ويختلف توافر هذه الموارد حسب المنطقة؛ من جمعيات إغاثة ومؤسسات دفاع مدني ومرصد طيران أحياناً وغيرها، ولكن قليلاً من الشباب يلجأ إلى طلب المساعدة أوالنصيحة عند تعرضه/تعرضها لانتهاك ما، ربما بسبب تركز معظم التدخلات على توثيق الانتهاكات من دون تقديم خدمات ملموسة للأشخاص. في حال طلب المساعدة أو النصيحة، يلجأ الشباب بالدرجة الأولى إلى عائلاتهم وشبكاتهم/عائلاتهن وشبكاتهن الاجتماعية المقرّبة. كما كان اللجوء للمجموعات المسلحة وارداً، وخاصةً في حال الخطف والاعتقال بهدف وضع ضغط على الجهة الخاطفة لإطلاق سراح الشخص المعتقل/ـة أو تسهيل نوع من المبادلة أو دفع فدية معينة.

ركزت المقابلات المعمّقة مع الضحايا على الحديث عن التجربة التي عاشوها وكيف كانت ردات الفعل الشخصية من مجتمعاتهم/مجتمعاتهن عليها، بالإضافة إلى كيفية تعاملهم/تعاملهن مع هذه التجارب حالياً؛ ومن التجارب الأكثر تكراراً كان الاعتقال والاختفاء القسري والإعاقة الجسدية. تفاوتت ردات الفعل بحسب الانتهاك، ولكن أجمع المشاركون والمشاركات على مساندة الأهل والمحيط لهم/لهن في معظم الأحيان، وكون هذه المساندة من العوامل المساعدة لتعاملهم/لتعاملهن مع الألم والأذى الذي تعرضوا/تعرضن له. نذكر أن أهالي المختفين والمختفيات لا يجدون أي جهة تتبنى قضيتهم/أو تساعدهم/قضيتهن أو تساعدهن لتقفي مصير أقربائهم/أقربائهن، بينما يلجأ أهالي المخطوفين والمخطوفات إلى دفع الفدية أو المساعدة من الفصائل المسلحة؛ عادةً عبر إدراج أسماء المخطوفين والمخطوفات ضمن لوائح مبادلة الأسرى.

يعاني الأشخاص ذوو الحاجات الخاصة بسبب إصابة جسدية من نقص في تأمين الخدمات الطبية، حيث تسبب ذلك لدى البعض في خسارة أعضاء وبترها. حصلت معظم الإصابات للضحايا، والتي سببت لهم/لهن إعاقة جسدية، بفعل القصف الجوي لطيران النظام آنذاك بشكلٍ أساسي، وأيضاً بسبب الاشتباكات العسكرية أو أثناء الاعتقال، أو عملية المداهمة والضرب الذي تعرض/ـت له أو السير على لغم، أو من جراء إطلاق نار من قناص. يعاني هؤلاء الضحايا من حالات من الوحدة والعزلة التي يحيطون أنفسهم/يحِطن أنفسهن بها لعدة أسباب، مثل عدم وجود جهات طبية أو مستشفيات تستطيع تقديم خدمات طبية وصحية لحالاتهم/لحالاتهن، ما يزيد من عدم قدرتهم/قدرتهن على ممارسة أعمالهم/أعمالهن السابقة وتراكم الأعباء الحياتية عليهم/عليهن وشعورهم/شعورهن بالتقصير في تلبيتها. رغم ذلك، برزت لدى بعض الضحايا قدرة على تخطي الواقع الذي هم/هن فيه من خلال انخراطهم/انخراطهن في المساعدة في الأعمال المدنية الاجتماعية، أو العودة للدراسة. لدى العديد من الشباب نوع من المعرفة أو الألفة لمفهوم العدالة الانتقالية رغم تفاوت تفسيراتهم/تفسيراتهن حول ما تعنيه؛ من السخرية منها لعدم وجود أهمية لها أو حصرها بتدابير تنطبق على النظام والانتهاكات التي يمارسها. وتركزت توقعاتهم/توقعاتهن لتدابير العدالة الانتقالية حول محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات والاعتداءات عبر المحاكمات القضائية الوطنية/المركزية والمحاكمات القضائية المحلية بالدرجة الأولى، يليها تأمين المساكن والتعويضات المادية، وإعادة إعمار البنى التحتية وخلق فرص عمل. عند الاستفسار عن التدابير المهمة لمساعدة الضحايا والمصالحة والشفاء الوطني، تضمنت آراؤهم/آراؤهن أهمية تدابير كشف الحقيقة والاستقرار السياسي، بالإضافة إلى المحاسبة والتعويضات كما ذكروا/ن سابقاً.

يمكننا أن نقرأ من خلال إجابات المشاركين والمشاركات وجود نوع من التنافر بين وضع أولويات للمحاسبة والعفو والمصالحة، إذ يرى الشباب أنه لا يمكن السعي للمحاسبة والعدالة بجانب المسامحة والعفو والمصالحة، حيث ارتكزت معظم المخاوف على إفلات الجناة والمسؤولين عن الجرائم ضد الإنسانية من العقاب. فكان التفضيل لصالح مسار العدالة أحياناً كمفهوم واسع لماهية «العدالة الانتقالية». يمكننا أن نخرج من هذه المواقف بعدة أفكار حول ضرورة وصل الشباب بمصادر المعلومات اللازمة حول مسارات العدالة الانتقالية من جهة المحاسبة والعدالة ومن جهة العفو والمصالحة، وكيفية ترابط كلٍّ منهما بشكلٍ لا يؤثر سلباً على الآخر. على سبيل المثال، من المهم معرفة محدودية سياسات العفو حيث أنها لا تبرئ مرتكبي ومرتكبات الجرائم ضد الإنسانية من جرائمهم/جرائمهن.

من جهة الشباب، يلعب الشباب دوراً مهماً في المرحلة الانتقالية، وهم/هن غير غافلين/غافلات عن هذا الدور، إذ رأوا أنفسهم مساهمين / رأين أنفسهن مساهمات في خلق أدوار للمساعدة في إعادة إعمار وبناء البلد وسد الثغرات الموجودة. لكن بالرغم من هذه الرؤية الذاتية واستعدادهم/استعدادهن للمشاركة في المشاورات حول الاعتداءات التي حصلت للمجتمع ومشاركة البعض منهم/منهن في خلق مجموعات ومشاريع حول السلم الأهلي والعمل معها، يبقى معظم الشباب في منأى عن المصادر والموارد التي يحتاجونها/يحتجنها للولوج إلى مساحات المجتمع المدني من معلومات وخبرة وغيرها. وبذلك تبقى مشاركة الشباب المدنية نادرة على الرغم من أن عدداً لا بأس به منهم/منهن ينخرط/منهن ينخرطن في المنظمات المدنية ودعم المجتمع المحلي.

يمكن للمشاركة في العمل المدني أن تكون امتيازاً لأقلية من الشباب ممن تستطيع أو لديها الخبرة أو الموارد التقنية (المعرفة والخبرة). إن النزوح والهجرة المستمرة والتشرد بسبب المخاطر الأمنية (القصف والعنف والاعتقال، إلخ...)، و/أو محاولة تأمين سبل العيش لأنفسهم/لأنفسهن أو لأسرهم/لأسرهن أو للتعامل مع الانتهاكات التي قد تعرضوا/تعرضن لها، يخلق انحرافاً عن استثمار وقتهم/وقتهن في المشاركة المدنية. وسواء أكانت الهجرة خارج البلاد هرباً من التجنيد الإجباري أم للانضمام إلى الجماعات المسلحة لتأمين لقمة العيش والحماية، فإن تفاعل الشباب مع وجود السلاح يضيق المساحات المتاحة لهم للمشاركة المدنية.

تمكّنت الدراسة من تغطية ذوي الاصابات الجسدية والناجين من قصف قوّات النظام ولكن لم يتسنّ للدراسة أن تشمل أياً من الناجين من قصف قوات التحالف بسبب توقيت جمع البيانات

مقدّمة

«دولتي» هي مؤسسة سورية غير ربحية مقرها بيروت– لبنان. تعمل المؤسسة مع شركائها في المجتمع المدني، وبالأخص من فئة الشبان والشابات على تعزيز مفاهيم الحراك السلمي والعدالة الانتقالية والمواطنة وممارساتها من خلال بناء القدرات المناصرة والتعبئة المجتمعية. يأتي هذا التقرير ضمن جهود «دولتي» في مشاركة وإدماج المجتمع المدني والمجتمعات بشكلٍ عام ليكون لها دور فعال وأساسي في تطبيق العدالة الانتقالية في سوريا. وقد قمنا بالتركيز على الفئة الشبابية بين الثمانية عشر والثلاثين عاماً كفئة لم يتم استهدافها والتشبيك للعمل معها بشكل جدي أولاً، وتماشياً مع خط عمل المؤسسة كمنظمة تستهدف الشباب ثانياً.

يبني التقرير على بحثين سابقين أجرتهما مؤسسة دولتي. ركز البحث الأول على استكشاف الانتهاكات التي يتعرض لها الشباب السوري وكيفية رؤيتهم/رؤيتهن وتعايشهم/تعايشهن مع هذه الاعتداءات. فكان الهدف في المرحلة الأولى من الدراسة إلقاء الضوء على الجهات المسؤولة عن هذه الاعتداءات وكيف يرى الشباب أنفسهم/أنفسهن في خضم هذا الواقع ودورهم/دورهن في الإجراءات والتدابير التي يمكن أن تتخذ في المرحلة الانتقالية، خاصةً وأننا نلاحظ من التجارب السابقة أنه غالباً ما يتم إهمال هذه الفئة في آليات صنع القرار أو التدابير لمعالجة الانتهاكات أو الاعتداءات التي حصلت معها. أما في المرحلة الثانية، فقد حاولنا التعمق والنظر أكثر في تقاطعات الانتهاكات ونظرة الشباب إلى تدابير العدالة الانتقالية. قمنا في الجزء الثاني بالتركيز على أربعة محاور أو مفاهيم أساسية؛ العدالة الانتقالية، وتجربة الشخص كضحية أو ناجي/ـة من انتهاك سابق، والاعتداءات والانتهاكات التي يتعرض لها الشباب، وطرائق ووسائل دمج الشباب بعملية العدالة الانتقالية.

يقع هذا التقرير ضمن مبادرة أولية لاسكتشاف تجارب الشباب حول العنف اليومي الذي يعيشونه/يعشنه والانتهاكات التي يتعرضون/يتعرضن لها في محاولة بسيطة لوضع برامج لدعمهم/لدعمهن الآن ودمجهم/دمجهن في مسار العدالة الانتقالية في سوريا في المستقبل.

إطار الصراع والانتهاكات

بعد ما يقارب أربع سنوات ونصف من الصراع الذي تعيشه سوريا، والانتهاكات المتكررة والمتراكمة على جميع فئات المجتمع، والمعاناة التي يعيشها النازحون والنازحات في الداخل السوري بالإضافة إلى اللاجئيين واللاجئات في دول الجوار، فإن الأصوات المطالبة بوقف العنف أخذت تنتشر بين جميع من عانى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من انتهاك أو اعتداء، بدءاً من الحرمان من حق التعلم أو العمل أو التنقل وانتهاءً بالتعذيب والقتل.

بلغ عدد القتلى في سوريا وفق آخر إحصائيات مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان منذ مارس/آذار ٢٠١١ إلى نهاية أبريل/نيسان ٢٠١٤، ١٩١٣٦٩ قتيلاً وقتيلة موثقاً من قبل عدة جهات (٨٥,١٪ ذكور، و٩,٣٪ إناث، و٥,٦٪ غير معروف الجنس).

لا توجد أعداد واضحة عن التوزع العمري للقتلى بشكل دقيق، إذ يشير تقرير مفوضية الأمم المتحدة إلى أن ٨٣,٣٪ منهم/منهن غير محددي العمر فضلاً عن أعداد القتلى التي لم يتم إحصاؤها لعدم توفر المعلومات الكافية لتوثيقها[١].

يقترب عدد المعتقلين والمعتقلات والمختفين والمختفيات قسرياً من ٦٤ ألف شخص بحسب «مركز توثيق الانتهاكات في سوريا»، ولكن يمكن التقدير بأن الرقم الواقعي يزيد عن ذلك لوجود حالات اعتقال واختفاء قسري غير موثّقة[٢] وكثير من هؤلاء قد تعرضوا/تعرضن – والعديد منهم لا يزال يتعرض/منهن لا يزلن يتعرضن – للتعذيب الممنهج داخل سجون النظام[٣].

يوجد حالياً ما يقارب ١٢,٢ مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية/إغاثية، و٧,٦ مليون نازح ضمن سوريا؛

بالإضافة إلى ٤ ملايين لاجىء خارج البلاد[٤]، ناهيك عن القتلى والمعتقلين والمعتقلات والمفقودين والمفقودات والمختفين والمختفيات قسراً.

يتوزع اللاجئون واللاجئات عموماً بين العراق والأردن ولبنان (١,٩٩ مليون شخص مسجل من قبل مفوضية الأمم المتحدة)، وتركيا (١,٩٣ مليون شخص مسجل من قبل الحكومة المحلية)، ومصر وليبيا (١٥٦ ألف شخص مسجل من قبل مفوضية الأمم المتحدة)[٥].

وضع الشباب السوري

تعد فئة الشباب من الفئات الأكثر عرضة للاعتداءات والانتهاكات بسبب عمرهم وأوضاعهم/عمرهن وأوضاعهن (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) ومتطلباتهم/متطلباتهن (الصحية والمعيشية) المختلفة. وقد سجلت العديد من الأدبيات عبر تجارب سابقة أنه غالباً ما يتم إهمال أو إقصاء هذه الفئة على عدة أصعدة؛ في آليات صنع القرار أو التدابير لمعالجة الانتهاكات أو الاعتداءات التي حصلت معها.

نموذج ١. المظاهر المتعددة لإقصاء الشباب، بتصرف من هيلكر وفرايزر (٢٠٠٩) وستوارت (٢٠٠٨) وكبير (٢٠٠٦)

مظاهر إقصاء الشباب

سياسياً
- نقص في عملية المشاركة السياسية (انتخاب/تمثيل/إلخ...)
- نقص في إيصال صوت الشباب في الساحة السياسية
- تدني المشاركة الشبابية في آليات صنع القرار

اقتصادياً
- بطالة
- ظروف عمل غير عادلة
- خسارة/نقص دخل
- اقتناء ممتلكات

ثقافياً
- عدم الاعتراف بالممارسات الثقافية
- سياسات التمييز
- عدم الاحترام والإهانة
- خسارة الهوية الشخصية والمجتمعية

اجتماعياً
المتمثلة في نقص في الوصول لخدمات:
- التعليم
- الصحة
- السكن
- المياه النظيفة والصرف الصحي

التعليم والعمل

يعتمد الشباب عادةً على العائلة لتلبية احتياجاتهم/احتياجاتهن المعيشية ومن ضمنها الدخل الشخصي. مع بدء الصراع في سوريا وانتشار العنف وما يرافقه من انتهاكات، خسر العديد من الشباب دخل العائلة، وفي كثير من الأحيان المعيل/ة الرئيسي/ة للعائلة، وتوقف أو أوقف العديد منهم/ن الدارسة. عمد العديد من الشباب إلى التفرغ للعمل بهدف إعالة أو مساعدة عائلاتهم/عائلاتهن أو لتحصيل دخل كافٍ لمعيشتهم/لمعيشتهن، وأحياناً كان هذا الاندفاع بطلب من العائلة نفسها.

تعد عمالة الأطفال والشباب اليافعين مشكلة قانونية لدى الشباب الأقل من الثامنة عشرة من العمر، واجتماعية لدى الأكبر عمراً، حيث عرّفت ٦٥٪ (١٤٠ من ٢١٧) من المناطق السورية بعمالة الأطفال واليافعين كواحدة من أهم مشاكل التعامل مع انقطاع سبل العيش (٦).

بالنسبة للأطفال، تعد عمالتهم غير قانونية، وهي بالتالي غير منظمة ولاتخضع للتصريح الرسمي من أرباب العمل، لتكون بالتالي مفتوحة لمختلف أشكال الاستغلال، من ساعات العمل الطويلة، و/أو الأجور التي لا تتناسب مع العمل، و/أو الأعمال ذات المخاطر التي لا تتناسب مع متطلبات تطور الطفل الفكري والجسدي. أما بالنسبة للشباب فوق السن القانوني، تبقى فرص العمل المتاحة لهم بأغلبها فرص عمل لا تتناسب مع سعيهم لمستقبل أفضل أو الاستثمار في طموحاتهم، مثل محاولة الرجوع للدراسة أو التحصيل العلمي(٧)-.

وإذا كان السعي وراء فرص العمل في معظم الأوقات محصوراً أو أكثر شيوعاً لدى الشباب الذكور من عمر الرابعة عشرة وأكثر، فإن الفتيات والشابات يكنَّ عرضة للزواج المبكر، حيث كانت نسب الزواج المبكر قبل الصراع للفتيات تحت الثامنة عشرة من العمر ١٧,٧٪ و٣,٤٪ لأولئك الأصغر من ١٥ عاماً ٨، إذ شكل ذلك إحدى استراتيجيات «حماية الفتيات» تحت وطأة الوضع الاقتصادي المتردي في ٢٢٪ من المناطق السورية (٤٨ من ٢١٧) (٦).

-لن نذكر آثار الزواج المبكر على الفتيات صحياً ونفسياً، حيث أنها موثقة في العديد من المراجع، إنما نرجع سبب الزواج المبكر لانعدام فرص التعليم وللتخفيف من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية على الأسرة و»لضمان مستقبل أفضل للفتاة»؛ على الأقل بحسب تفسير العديد من الأهل (٩; ١٠)، رغم أنه عادةً ما يكون الحلّ الأخير لدى جزء كبير من هذه العائلات.

الصحة

تدهور النظام الصحي في سوريا من جراء الصراع. فقد دمرت أو تضررت ٦٠٪ من المستشفيات في سوريا، كما تضرر أو تعطل عن العمل ٧٠٪ من المراكز الصحية في الرقة، ودير الزور، وحمص. وخسرت البلاد معظم العاملين والعاملات في خدمات الطوارئ والإسعافات من أطباء وممرضين وممرضات ومسعفين ومسعفات، حيث أصيب/ت ٢٣٨ عامل/ة من بينهم/بينهن ١٢٧ حالة وفاة (١١). ويبقى/تبقى العاملون/العاملات ضمن الطاقم الطبي في خطر حيث يتم اعتقال الكثير من الأطباء والعاملين الصحيين والعاملات الصحيات من قبل مختلف الفصائل العسكرية والنظام، مبررين الاعتقال باتهامات مرتبطة بمساعدة جرحى الطرف المعادي (١٢).

تعرضت شبكات المياه والصرف الصحي لضرر كبير، حيث تم توثيق دمار ثلث محطات تكرير المياه، وبالتالي تدنت نسبة توافر المياه النظيفة التي تصل إلى البيوت السورية بنسبة ٤٠٪ عن الفترة ما قبل الثورة. تختلف نسبة وصول المياه النظيفة للمنازل من منطقة إلى أخرى، حيث تصل إلى ١٠٪ في مناطق مثل دير الزور مقارنة ب ٨٠٪ في دمشق. تتم حالياً معالجة ثلث الصرف الصحي فقط بعد تراجعها عن نسبة ٧٠٪ من المعالجة السابقة للصرف الصحي(١١).

مع ازدياد وتيرة العنف، تمحورت أولويات الرعاية الصحية حول إصابات الصراع وتراجعت أهمية الرعاية الصحية الأولية في المجتمعات السورية، ومن أهمها تلك الموجهة للشباب والتي يطلبها الشباب. فانتشرت العديد من الأمراض مثل السل وحالات الإسهال والحصبة، بالإضافة إلى عودة انتشار أمراض غير متوطنة (أي غير منتشرة بشكلٍ ووتيرة طبيعية) في المجتمع.

من الأمثلة التي يمكن ذكرها، عودة انتشار وباء شلل الأطفال الذي يعتبر من أشرس الأوبئة في العصر الحالي، والذي تم القضاء عليه في سوريا منذ عقدين ونصف. رغم أنه لم يتم رصد أي حالة من شلل الأطفال منذ ١٩٩٠، رصدت أول حالة في أكتوبر ٢٠١٣ (١٣) في حلب، وتصاعدت إلى ٣٦ حالة خلال ستة أشهر في دير الزور (أي ٣٨٠ كلم عن أول حالة) ومن ثم في الحسكة وإدلب وحماة. شلل الأطفال هو مثال لتداعيات منع المواد الطبية والأدوية من الوصول إلى المناطق خارج هيمنة النظام كعقاب جماعي، بالإضافة إلى عدم مساهمة منظمة الصحة العالمية (WHO) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) حيث أن ميثاقهما يمنعهما من العمل دون إذن النظام الموجود في السلطة (١٤).

الحماية والأمن

يتواجد معظم الشباب ضمن مناطق متنازع عليها جغرافياً بين قوات النظام والميليشيات التابعة أو المرتبطة بها وبين قوات المعارضة من الجيش الحرّ والفصائل المسلّحة وبين المجموعات الإسلامية المتطرفة. تقوم كل من هذه القوات بضرب، وقصف، والهجوم على المناطق المتنازع عليها كجزء من حربٍ مفتوحة على الطرف الآخر. تختلف الانتهاكات التي يتعرض لها الشباب بحسب المناطق التي يعيشون فيها، وبالتالي الجهة التي تراهم أهدافاً محتملة أو خسائر ثانوية ضمن هذه الأهداف. يحصي مجلس حقوق الإنسان جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية من طرفيّ النظام (حصار على المناطق المدنية، وقصف براميل وذخيرة وأسلحة كيماوية، ونزوح إجباري، وقتل، وتعذيب، واغتصاب واعتداءات جنسية، واختفاءات قسرية، إلخ...) والفصائل العسكرية المعارضة (قتل، وتعذيب، واحتجاز رهائن، وسرقة، وإعدامات دون محاكمات عادلة، إلخ... (١٥؛ ١٦).

تؤرخ العديد من المصادر تجارب شباب اختطفوا واختطفن (و/أو أخذوا وأخذن قسراً) من قبل قوات مسلحة من بيوتهم/بيوتهن، ومدارسهم/مدارسهن، والمستشفيات، وعلى الحواجز. كما تم قصف العديد من المدارس من قبل النظام أو الهجوم والاستيلاء عليها من قبل القوات المعارضة والفصائل المسلّحة (١٧؛ ٦) فضلاً عن تدمير العديد منها بشكل غير مباشر من جراء استخدام المتفجرات والأسلحة بشكلٍ عشوائي ضمن مناطق سكنية.

«النظام أولًا وأخيراً هو المسؤول عما حصل لي. لأنه السبب بكل ماحدث ويحدث لنا؛ اعتقل أبي وأمي ومن ثم بقيت أمي معتقلة لا نعرف مصيرها، ومصادرة الباص وهو مصدر رزقنا. [و]لم نتمكن من علاج أخي مما سبب بتر قدمه.»

تروي إحدى المشاركات تقاطع وتراكم الانتهاكات التي يواجهها الشباب من اعتداءات مباشرة عليهم/ن أو على أقربائهم/ن وتفاقم آثارها بسبب تردي المؤسسات والمرافق الصحية والطبية.

نموذج ٢. مقتبس من «الاستجابة الإنسانية» (Humanitarian Response) – التقييم السريع والموحد لحماية الطفل والتعليم في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥

انتهاكات خطيرة لحقوق الأطفال واليافعين في النصف الأول من سنة ٢٠١٥

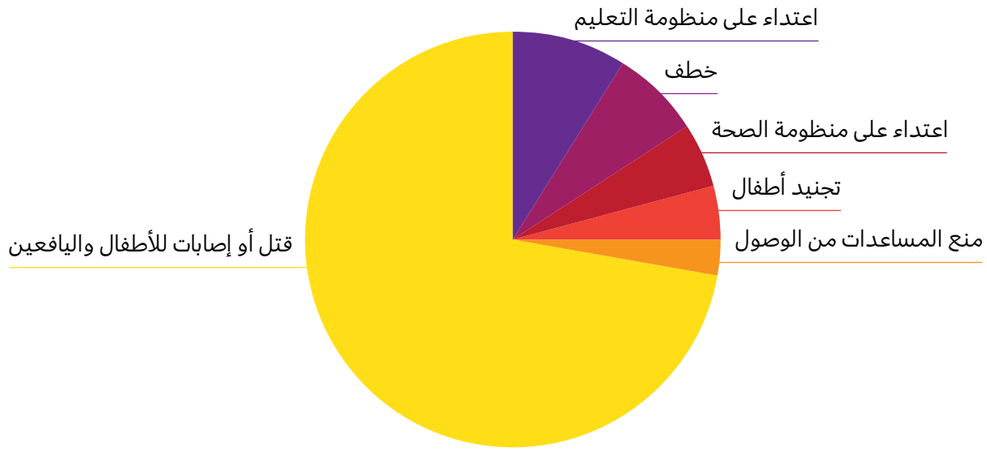

المشاركة السياسية والمدنية

عمد النظام السوري على مدى عقود منذ توليه السلطة إلى قمع أي حركات معارضة سياسية له وإخمادها، مغلقاً بذلك الأماكن المتاحة أمام الشباب للانخراط في الساحة السياسية بحريّة. ورغم دمج المشاركة الشبابية كجزء من سياسات بشار الأسد التنموية – مثال منظمة السيدة الأولى، الأمانة السورية للتنمية، بقيت هذه المشاركة رمزية ومحصورة ضمن طبقات المجتمع النخبوية (١٨). كما أن التشديد على التنظيمات المدنية والأهلية لتمر بكنف السلطة، أفقر النشاط السياسي والمشاركة المدنية للشباب في مجتمعاتهم/مجتمعاتهن. وعليه، فإن ظهور العديد من المجموعات والمنظمات المدنية هي ظاهرة جديدة على المجتمع السوري والشباب منهم للسعي نحو المطالبة بالحريات المدنية أو الردّ على حاجات إنسانية ومجتمعية في ظلّ غياب الخدمات العامة (١٩).

في ظل الصراع القائم والمخاطر الأمنية وعدم الاستقرار الاجتماعي والمعيشي، يفتقر الشباب إلى الفرص المتاحة لهم/لهن للمشاركة في العمل المدني والسياسي.

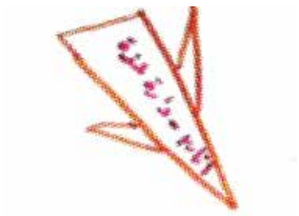

العدالة الانتقالية

في ضوء هذه الانتهاكات التي يتعرض لها الشعب السوري عامةً والشباب السوري خاصةً، والتي تتضمن اعتقالات تعسفية واختفاءً قسرياً ونزوحاً وهجرة، وتلك التي عانى منها الشعب السوري لعقود من الزمن قبل اندلاع الثورة في آذار ٢٠١١، تظهر الحاجة إلى إيجاد آلية تكسر دائرة الإفلات من العقاب وتساهم في عملية شعبية للانتقال الديمقراطي من حالة الصراع إلى السلم والأمن استناداً إلى مبادئ العدالة والمحاسبة السليمة؛ نحو عملية العدالة الانتقالية وتدابيرها.

برز مفهوم العدالة الانتقالية عبر تجارب دول عدة في الثمانينات والتسعينات في أمريكا الوسطى (السلفادور) والجنوبية (الأرجنتين وتشيلي) بالإضافة إلى تجربة جنوب أفريقيا في عام ١٩٩٤ وعدة دول أخرى في أفريقيا والشرق الأوسط. ويأتي التعريف البارز والأكثر قبولاً للعدالة الانتقالية من تقرير صدر في ٢٠٠٤ عن الأمين العام للأمم المتحدة حول سيادة القانون والعدالة الانتقالية. وهو يعرّف العدالة الانتقالية على النحو التالي:

«كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركة من تجاوزات الماضي واسعة النطاق، بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة. وقد تشمل هذه الآليات القضائية وغير القضائية على السواء، مع تفاوت مستويات المشاركة الدولية (أو عدم وجودها مطلقاً) ومحاكمات الأفراد، والتعويض، وتقصي الحقائق، والإصلاح الدستوري، وفحص السجل الشخصي للكشف عن التجاوزات، والفصل أو اقترانهما معاً» (٢٠).

وإذ تتكون العدالة الانتقالية من عدة أدوات وأنظمة قانونية مختلفة، فقد تطوّر هذا المفهوم مع تجارب الدول المختلفة، حيث عمدت كل من هذه الدول إلى اتباع تدابير خاصة للكشف عن الحقيقة وراء الانتهاكات التي حصلت خلال فترات الصراع، وإعادة مسار العدالة للجناة والضحايا، وتعويض المتضررين من الصراع والانتهاكات، و/أو إصلاح المؤسسات العامة. ونرى من هذه التجارب أن مفهوم العدالة الانتقالية يختلف من دولة إلى أخرى حسب الواقع لكل نزاع. كما نرى أنه ليس هناك مجموعة تدابير معينة ذات نجاح مضمون يمكن اعتماده بشكلٍ نموذجي.

لا يعد تطبيق برنامج واستراتيجية للعدالة الانتقالية في سوريا بالشكل الأمثل، بالأمر السهل، وذلك بسبب شمولية النظام السياسي وتغلغله في شتى نواحي الحياة، بالإضافة إلى مجتمع مدني فتي، وتفتت وانقسام البلاد، وطول أمد الصراع، وكون المجتمع السوري بشكل عام متنوعاً ثقافياً وإثنياً ودينياً. إن فهم هذا التنوع الثقافي، والأخذ بعين الاعتبار الفئات التي عانت من انتهاكات جسيمة في حقوق الإنسان قبل عام ٢٠١١، وعلى مستويات عدة بدءاً بالمجازر التي حصلت بحقها وانتهاءً بحرمانها من حقوقها الثقافية، يعد من الأمور الأساسية لفهم الأحداث في سوريا وموازين القوى في الصراع القائم (٢١).

المنهجيـة

العدالة الانتقالية من منظور الشباب السوري

يمثل هذا التقرير أحد الجهود المبذولة في سبيل تقييم احتياجات وتوضيح ملامح الانتهاكات التي تعرض لها الشباب السوري. وقد ركزّ التقرير على فئة الشباب لأنها تعدّ من الفئات الأكثر عرضة للاعتداءات والانتهاكات بسبب عمرهم ووضعهم الاجتماعي، حيث أنهم إما عرضة لهذه الانتهاكات، كما لاحظنا من التجارب السابقة، و/أو أنه غالباً ما يتم إهمال هذه الفئة في آليات صنع القرار أو التدابير لمعالجة الانتهاكات أو الاعتداءات التي حصلت معها.

يقوم التقرير بالبحث في كيفية رؤية الشباب لأربعة محاور أساسية؛ منظورهم للانتهاكات التي حصلت معهم/ن والجهات التي قامت بذلك، ووضعهم/وضعهن كضحايا من خلال هذه الانتهاكات، وموقفهم/موقفهن من الخطوات المستقبلية وتدابير العدالة الانتقالية لمعالجة هذه الانتهاكات، بالإضافة إلى المصادر التي بحوزتهم/بحوزتهن ليلعبوا دوراً في آليات صنع القرار الخاص بتدابير العدالة الإنتقالية. يصب هذا التقرير ضمن جهود عدد من المنظمات الدولية والسورية في الداخل السوري وفي خارجه لبناء معرفة متراكمة حول موضوع العدالة الانتقالية والقيام بتدخل يتناسب مع نتائج هذه الدراسة بالإضافة إلى دراسات مماثلة.

كما يهدف المشروع إلى مشاركة وإدماج النشطاء والناشطات والمجموعات السلمية ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات بشكل عام ليكون لها دور فعال وأساسي في تطبيق العدالة الانتقالية في سوريا. ويسعى المشروع أيضاً إلى تطبيق وتحقيق أرضية لعملية عدالة انتقالية شفافة وشاملة لجميع مكونات المجتمع. يلعب استطلاع الرأي والنقاش حول الموضوع في الفترة الحالية من قبل الشباب دوراً مهماً في التأسيس لمشروعية عملية العدالة الانتقالية المقبلة، بالإضافة إلى العمل على دعم المبادرات في هذا الموضوع.

تتألف الدراسة في هذا التقرير من مرحلتين؛ تبنى الثانية على الأولى. قامت الدراسة الأولى على استطلاع رأي الشباب حول الانتهاكات ونظرتهم/ن لتدابير العدالة الإنتقالية. وفي الدراسة الثانية، عاد طرح موضوع الانتهاكات والتدابير لتأكيد المعلومات حولها، بالإضافة إلى جمع قصص الشباب الضحايا لمعرفة منظورهم/منظورهن حول هذه الانتهاكات التي تعرضوا/تعرضن لها والتدابير، والموارد المتوفرة لهم/لهن ضمن مجتمعاتهم/مجتمعاتهن.

ويأتي قيام مؤسسة دولتي بهذه الدراسة في جزئيها، الأول والثاني في إطار أنشطتها ومشاريعها بخصوص العدالة الانتقالية ومشاركتها مع مجموعات التنسيق حول هذا الموضوع. حيث قامت المؤسسة بنشر كتاب بعنوان «العدالة الانتقالية في سوريا» مع منظمة «لا سلام بلا عدالة» ومنظمة «هينرش بويل - الشرق الاوسط»، بالإضافة إلى إنتاج عدد من مقاطع الفيديو حول الموضوع، ونشرها أيضاً لدليل تدريبي حول مبادئ العدالة الانتقالية مع مؤسسة بدائل.

المنهجية

يتخذ فريق المشروع الإداري من بيروت، لبنان مقراً له، ويتألف من مديرة عمليات المؤسسة وباحثين اثنين، بالإضافة إلى الدعم المقدم من المديرة التنفيذية ومن أعضاء المؤسسة في مجالات الاستشارات والتدريب وتطوير المشروع. يتكون فريق العامليين/العاملات الميدانيين، من فريق في شمال سوريا (١٢ شخصاً) وفريق في الجنوب (١٠ أشخاص). وقد استعان الفريق بأشخاص مساعدين ضمن المرحلة الأولى من الدراسة في لبنان (٥ أشخاص) وتركيا (شخص واحد). وتم العمل باللغة العربية في جميع مراحل المشروع.

تم اختيار المجتمعات المدروسة في الداخل السوري بناءً على إمكانية وصول وتعيين فريق عمل ميداني ضمن المناطق والفئات المستهدفة بشكلٍ آمن نسبياً. تركز موقع القرى والبلدات في شمال سوريا على النحو التالي: في محافظة حلب، ومحافظة إدلب، ومحافظة الحسكة. وفي الجنوب على النحو التالي: في محافظة ريف دمشق، ومحافظة القنيطرة، ومحافظة درعا. أما في خارج سوريا للمرحلة الأولى؛ فكانت في لبنان في طرابلس، والبقاع، وبيروت، وتم استهداف مدينة أورفا في تركيا كبديل عن مدينة الرقة، بسبب لجوء أهالي الرقة إلى أورفا. تقع جميع المناطق في الداخل السوري تحت سيطرة قوى المعارضة السورية من الجيش الحر أو الفصائل المسلحة الأخرى، وتقع تحت خطر وتهديد عسكري وأمني في معظمها مثل مناطق الغوطة المحاصرة من قبل النظام منذ عام ٢٠١٣ حتى اليوم. لم نستطع الوصول أو تعيين فريق عمل ضمن المناطق الخاضعة لسيطرة النظام.

تم إجراء عدة تدريبات للعامليين والعاملات الميدانيين قبل الدراسة وأثناءها، لزيادة المعرفة والمهارات ولاستكمال الخلل (إصلاح أو إعادة توجيه معلومات غير صحيحة حول طرق جمع البيانات) والصعوبات التي واجهت الفريق. تم تدريب فريق الشمال خلال المرحلة الأولى من الدراسة وفريق الجنوب خلال المرحلة الثانية. أجري أول تدريب لفريق الشمال في تركيا لـ ١٢ شخصاً لمدة ٤ أيام، ومن ثم استكمله تدريب لاحق للفريق بعد أسبوع الاختبار، وتم إجراء التدريب بشكل مختصر لفريق بيروت (٥ أفراد). أما فريق الجنوب فحصل التدريب بشكلٍ افتراضي عبر برنامج سكايب-Skype لـ١٠ أشخاص لمدة أسبوع، وذلك لعدم تمكّن العاملين والعاملات الميدانين من الخروج من سوريا أو دخول فريق الدراسة إليهم. ركزت التدريبات على المواضيع التالية:

(أ) العدالة الانتقالية ومفهومها،
(ب) وإجراءات الأمن والأمان الشخصي،
(ج) وأسس البحث ومفاهيمه،
(د) وأدوات البحث (مقابلات/جلسات نقاش/استبيان)،
(هـ) والعمل المدني في سوريا والموارد المتوفرة.

وتم التركيز خلال التدريب على تبسيط وتغيير وتبديل العديد من المصطلحات المستخدمة في الاستبيانات وفي المقابلات وجلسات النقاش لجعلها أسهل للفهم والتحاور، مثل استخدام عبارة «انتهاكات حقوق إنسان» بدلاً من عبارة «الاعتداءات التي حصلت معك». كما لم يتم استخدام مصطلح العدالة الانتقالية في عملية جمع المعلومات إلا عند الحاجة، لدى أخذ الموافقة والسؤال عن تدابير العدالة الانتقالية بالتحديد.

استهدفت الدراسة الشباب من أعمار الخمسة عشر عاماً إلى الثلاثين عاماً ضمن المرحلة الأولى، ولكن قمنا بزيادة الحد الأدنى إلى الثمانية عشرة في المرحلة الثانية. حصل التغيير في الحد الأدنى للعمر بعد أن وجدنا أن الشباب ضمن الأعمار الأصغر كانوا يواجهون صعوبة في فهم طريقة طرح الأسئلة عليهم/عليهن وتوجب خلق استمارات ملائمة لهم/لهن في حال العمل معهم/معهن في المرحلة الثانية، وهذا شيء لم يكن ممكناً حيث أنه قد يخلق فرقاً منهجياً في إجاباتهم/إجابتهن عن نظرائهم/نظيراتهن الأكبر عمراً.

استعملت في كل مرحلة من الدراسة عدة وسائل لجمع المعلومات حول عدد من المحاور:

في المرحلة الأولى، ركزت الدراسة على تجارب الشباب حول الانتهاكات التي قد تعرضوا/تعرضن لها ورؤيتهم/رؤيتهن حول الجناة وموارد الدعم المتوفرة لهم/لهن في مجتمعاتهم. وقد استعملت الدراسة استبياناً لاستطلاع آراء الشباب حول هذه الانتهاكات وموقفهم/موقفهن من مفاهيم العدالة الانتقالية بالإضافة إلى جلسات نقاش معهم/معهن لسبر الموارد ومصادر الدعم المتوفرة لهم/لهن. جمع فريق العمل البيانات للمرحلة الأولى خلال شهريّ نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤.

في المرحلة الثانية، حاولت الدراسة تأكيد المعلومات التي حصلنا عليها في المرحلة الأولى بالإضافة إلى التركيز على تجارب الشباب الضحايا. استعملت الدراسة استمارة استبيان لاستطلاع آراء الشباب حول الانتهاكات التي قد تعرضوا/تعرضن لها وموقفهم/موقفهن من مفاهيم العدالة الانتقالية، ومقابلات فردية معمّقة مع ضحايا شباب حول رؤيتهم لأنفسهم/رؤيتهن لأنفسهن كضحايا وناجين وناجيات من هذه الانتهاكات، وجلسات نقاش حول تدابير العدالة الانتقالية، ومقابلات فردية مع أشخاص ذوي سلطة أو فعالية معينة في المجتمع المحلي حول المصادر المتاحة للشباب ووضعهم/وضعهن ضمن كل مجتمع. جمع فريق العمل البيانات للمرحلة الثانية خلال شهريّ مايو/أيار ويونيو/حزيران ٢٠١٥.

جدول ١. وسائل جمع البيانات في مراحل الدراسة وعددها

	استبيان	مقابلات مع قادة	مقابلات معمّقة مع ضحايا	جلسات نقاش
المرحلة الأولى	٥١٨	-	-	٥٤
المرحلة الثانية	٥٢٩	٤٤	٤٨	٣٤

يعدد الجدول الوسائل التي استعملت في كل مرحلة من الدراسة. بعد جمع البيانات، قمنا بالتأكد من تنظيمها وخلوها من الأخطاء المحتملة عند الجمع أو الإدخال، بالإضافة إلى خلوّها من أي معلومات تعرّف عن المشاركين والمشاركات أو العاملين الميدانيين والعاملات الميدانيات. حللت الاستمارات على برنامج SPSS، بينما حللت باقي البيانات النوعيّة، من جلسات نقاش ومقابلات، يدوياً عبر منهجية تحليل الموضوعات (Thematic Analysis method).

اعتبارات أخلاقية

كانت الموافقات على المشاركة في الدراسة شفهية، تتلى على المشاركين والمشاركات قبل مشاركتهم/مشاركتهن في الدراسة. اعتمدنا على الموافقات الشفهية لعدم قدرة فريق العمل على التحرك ضمن المناطق مع استمارات مطبوعة تحدد طبيعة عملهم/عملهن من جهة، بالإضافة إلى توقعاتنا بعدم ارتياح المشاركين والمشاركات على توقيع أو تسجيل أسمائهم/أسمائهن على ما يمكن أن يمثل خطراً أمنياً عليهم/عليهن. كان من الأسهل تخطي عوائق الموافقة للمشاركة بالدراسة لدى الشباب الأكبر عمراً (فوق الثامنة عشرة) عوضاً عن الرجوع إلى أولياء أمر القاصرين والقاصرات، والذي كان غير ممكن في الكثير من الأحيان.

لم تشكل المشاركة في الدراسة أي فائدة مباشرة للمشاركين والمشاركات، كما لم تشتمل على خطر مباشر أو أكثر من الخطر الذي يمكن أن يتعرضوا/يتعرضن له خارج نطاق الدراسة. قمنا بتقليص الخطر على المشاركين والمشاركات عبر عدم جمع أي معلومات شخصية أو بيانات يمكن أن تعرّف بالمشارك/ـة أو تترك أثراً يمكن تعقب المشارك/ـة من خلاله. أفضت بعض الأسئلة حول الانتهاكات التي تعرض/ـت لها المشارك/ـة إلى احتمال التسبب بانزعاج شخصي أو إعادة تجربة الصدمة السابقة. قمنا بالتركيز في جزء من تدريب فريق العمل على الانتباه لأي عوارض انزعاج قد يبديها المشارك/ـة وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة من تخطي الأسئلة المسببة لهذا الإزعاج أو وقف مشاركة الشخص وإحالته/إحالتها إلى الخدمات المتخصصة المتوفرة في مجتمعه/مجتمعها.

محدودية البحث

رغم انتشار الدراسة على عدة مناطق في سوريا والوصول إلى عينة متنوعة وكبيرة من المشاركين والمشاركات، إلا أن نتائج هذه الدراسة لا يمكن أن تعمم بسبب عدم قدرة فريق البحث على الولوج إلى المناطق التي تقع تحت سيطرة الفصائل المسلّحة المتشددة، أو تلك التي تقع تحت هيمنة النظام، وبالتالي إقصاء جزء مهم من الشباب من المشاركة في الدراسة. وأدى الوضع الأمني غير المستقر في مناطق الدراسة من قصف ومواجهات وغيرها إلى معاناة العامليين الميدانيين في استقطاب المشاركين والمشاركات وموافقتهم/موافقتهن، وخاصة لدى تنظيم جلسات النقاش ودعوتهم/دعوتهن لحضورها.

من جهة أخرى، كان هناك عائق الخوف من تداعيات المشاركة لدى الأشخاص الذين نزحوا من مناطق تحت هيمنة النظام، والذين قد يضطرون إلى الرجوع إليها بسبب الأحوال الاقتصادية الصعبة في الأماكن التي نزحوا إليها. جزء آخر كان متردداً بشأن نوايا الدراسة وخاصة لدى السؤال عن الانتهاكات ورفضوا المشاركة، بينما رفض آخرون المشاركة لعدم رؤية أي جدوى أو فائدة مستقبلية من ذلك، أو أنهم لم يثقوا بتأكيد فريق العمل بأنه لن يتم استخدام هذه المعلومات ضدهم/ضدهن.

كان هناك بعض الصعوبات التي اضطررنا لمواجهتها، مثل عدم تفضيل الشباب الأسئلة المفتوحة، مما أجبر العامليين الميدانيين والعاملات الميدانيات على الاعتماد على المسابير؛ أي توجيه أسئلة متلاحقة وأكثر تفصيلاً لتشجيعهم/لتشجيعهن على الإجابة بتفاصيل أكثر. ولاحظنا نوعاً من الرغبة لدى بعض الشباب لإعطاء الإجابة الأمثل وإن لم تكن بالضرورة تمثل وجهات نظرهم/نظرهن الحقيقية.

استغرقت مقابلة تعبئة الاستبيان مدة ٣٠ د إلى الساعة، وذلك وفق الحالة العاطفية للشخص ووفق مقدار المعرفة بالمواضيع المطروحة، بالإضافة إلى وضع العمليات العسكرية في المنطقة، حيث كانت الإجابات تصبح أكثر اقتضاباً وأكثر بوحاً عند وجود عمليات عسكرية في المنطقة. استغرقت مجموعات النقاش المركز من ٢ إلى ٣,٥ ساعة، وعانى الفريق من إيجاد مكان للاجتماع ووقت مناسب للجميع بالإضافة إلى طول الوقت بشكل عام.

السياق العام للمناطق تحت الدراسة

توزع المشاركون والمشاركات في الدراسة على ست محافظات واثنتي عشرة منطقة نتحفظ على تحديدها خوفاً على أمن فريق عمل المؤسسة في داخل سوريا. سوف نقوم بعرض لمحة سريعة للسياق العام لهذه المناطق بهدف وضع صورة أولية لتوزع القوات المسيطرة وخصائص المناطق الناتجة عن هذا السياق، ونذكر أن هذه المعلومات محدّثة حتى حزيران ٢٠١٥، علماً أن التغيرات العسكرية على الأرض سريعة ومتقلبة. قمنا بتقسيم المناطق إلى ثلاث قطع جغرافية؛ المناطق الجنوبية (ثلاث محافظات) والمناطق الشمالية (محافظتين) منفصلة عن المنطقة الحدودية شمال سوريا (محافظة واحدة)، في حين بقيت المنطقة الساحلية والوسطى خارج نطاق الدراسة.

مناطق جنوب سوريا

وتضم ريف المنطقة الجنوبية في سوريا من محافظات ريف دمشق-الغوطة والقنيطرة ودرعا، والتي تتكون من سكانها المحليين والنازحين إليها من مناطق مختلفة أخرى. تتوزع القوى المسيطرة بين قوى المعارضة المسلحة والكتائب الإسلامية على معظم ريف المناطق الجنوبية، بينما تسيطر قوات النظام السوري على مراكز المدن، وبالتالي ما تزال بعض المراكز الحيوية والمؤسسات الرسمية خارجة عن سيطرة القوات التابعة للمعارضة المسلحة، بما في ذلك المحاكم والهيئات القضائية الرسمية. لا يوجد تكتل موحد يجمع الفصائل العسكرية التابعة للمعارضة المسلحة، فهي تتقاسم السيطرة على المنطقة الواحدة، كما هو الأمر في العديد من المناطق. كما يوجد سيطرة لجبهة النصرة على بعض المناطق المستهدفة بالدراسة.

تعتبر المجالس المحلية التي نشأت كنوع من الإدارة الذاتية للشؤون المحلية، إحدى أبرز الجهات الفاعلة في هذه المناطق التي تقوم بتقديم خدمات إدارية وأساسية لأهالي البلدات والقرى، والتي تتشارك مع مجموعة من الجمعيات المحلية التي تقدم خدمات إغاثية وتعليمية وخدمية وصحية لسكان هذه المناطق، وأغلبيتها مستقلة إلى حد ما. كما يلعب المجلس المحلي دوراً في إدارة شؤون المدينة، من توفير خدمات صحية وتعليمية، وتشغيل للمرافق العامة من كهرباء ومياه ونفايات صلبة. وغالباً ما يعمل المجلس المحلي بالتنسيق مع القوة العسكرية المسيطرة.

شهدت هذه المناطق مظاهر عدة تتعلق بموضوع العدالة الانتقالية برزت كحاجة للمجتمع المحلي، فتأسست مراكز لتوثيق حالات وأسماء القتلى بشكل محلي، بالإضافة للجمعيات التي تقدم المساعدات والتعويضات المادية والمالية لأهالي القتلى والأيتام، وتقديم العناية أيضاً بعائلات المعتقلين/ات والمختفين/ات قسرياً.

كما توجد محاكم شرعية محلية تقوم بدور القضاء المحلي، إلا أن مهتمها تقتصر على ملاحقة المجرمين في المنطقة، متعاونة في ذلك مع الفصائل العسكرية، وقد يلعب الفصيل العسكري دوراً في إدارة الخلافات في المنطقة أيضاً.

مناطق شمال سوريا

وتضم مناطق ريف المنطقة الشمالية بالإضافة إلى ضواحي بعض المدن في سوريا في محافظتيّ حلب وإدلب، من سكانها المحليين والنازحين إليها من مناطق مختلفة أخرى. كما شملت الدراسة السكان في مناطق ذات أغلبية كردية.

تتوزع القوى المسيطرة في منطقة شمال سوريا إلى قوى المعارضة المسلحة والكتائب الإسلامية وفصائل متطرفة على معظم المناطق الريفية، بينما تسيطر قوات النظام السوري على مراكز المدن، وقوات حماية الشعب على المناطق ذات الأغلبية الكردية. وكما هو الحال في المناطق الجنوبية في سوريا، لا توجد هيئة تجمع الفصائل العسكرية المسلحة التابعة للمعارضة، فهي تتقاسم السيطرة على المنطقة الواحدة، كذلك الأمر بالنسبة لجبهة النصرة وداعش. ما تزال العمليات العسكرية دائرة بين قوات المعارضة المسلحة وجبهة النصرة وداعش، كما يتواصل القصف الجوي من قبل النظام السوري وطائرات التحالف الدولي.

بالنسبة للهيئات المدنية الفاعلة في هذه المناطق، تتعاون القوى العسكرية بشكل كبير مع الهيئات المدنية، وعلى الأخص مع المجالس المحلية ومكاتب رعاية أسر الشهداء والضحايا. كما تتمتع المجالس المحلية بشكل عام بقبول من أهالي البلدات بسبب نشاطها الخدمي من تعليم وصحة والاهتمام بالمرافق العامة والدفاع المدني. وتتبع للمجلس لجان تعليمية وإغاثية وخدمية، بالإضافة الى الجمعيات والمنظمات المحلية التي تقدم الخدمات التي يحتاجها لمجتمع.

تجلت مظاهر للسعي في مسار العدالة المحلية في بعض البلدات المستهدفة في الدراسة من خلال تأسيس محاكم كانت في بدايتها محكمة يقوم الفصيل العسكري في المنطقة بتسليم أفراد «يعتقد أنهم على صلة بالنظام السوري»، ومن ثم تم تطويرها لتكون محكمة شرعية للقضاء بين الناس المدنيين. تختلف المرجعية القانونية لهذه المحاكم، فمنها ما يعود إلى الشرع الإسلامي، فتختلف العقوبات من السجن وتحفيظ للقرآن إلى الإعدام، وتم توثيق حوادث إعدام لأشخاص في البلدات ممن تمت إدانتهم. وباعتبار أن المحاكم الشرعية لا تنطبق عليها معايير المحاكمات العادلة، فمن الصعب اعتبارها مظهراً من مظاهر العدالة الانتقالية (٢٢).

يبرز في البلدات أيضاً، وبشكل متناقص، حراك سلمي ذو مطالب محددة لتحسين واقع الحياة المعيشية، يتم التعبير عنه من خلال مظاهرات وحملات للضغط والحشد، بالإضافة إلى نشاطات التوثيق لأسماء القتلى والمختفيين والمختفيات قسراً وتعويض أهاليهم/أهاليهن، وتغيير مسميات الساحات العامة والمدارس. في نفس الوقت، يترافق ذلك مع دعوات من أئمة المساجد للانضمام إلى كتائب المعارضة لقتال قوات النظام السوري وداعش.

المناطق الحدودية الشمالية

تتميز المناطق الحدودية في شمال سوريا بوجود خدمات وتطور في بنيتها الإدارية. وتركزت الدراسة في محافظة الحسكة. كذلك تتميز المنطقة في مواضيع إنشاء وعمل المحاكم، وتنظيم واستدامة أكبر لعمل الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني فيها. تنتشر بشكل واسع العديد من الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، التي تهتم بالعمل الإغاثي، والتعليمي، والثقافي، ولدى بعضها تبعية لأحزاب سياسية في المناطق ذات الأغلبية الكردية. كما توجد منظمات طلابية ونسوية لها نشاطات متنوعة ومنظمات تهتم بعائلات الشهداء من قوات الحماية الشعبية من حيث الإعفاء من الضرائب، وتوزيع سلل إغاثية، ورعاية صحية مجانية.

من الجدير بالذكر أن القوى المسيطرة في المنطقة تسمح إلى حدٍ ما النشاط المدني بشكل عام عبر إفساح المجال للمنتديات الثقافية، مثل نشاط عدة مجموعات في مجال العدالة الانتقالية بشكل خاص، وفن التفاوض وحل الصراعات، مثل مؤسسة التآخي Biratî لحقوق الإنسان ، ومنظمة شار للتنمية ، وغيرها.

تعد المناطق الشمالية الحدودية، المناطق ذات الأغلبية الكردية، آمنة نسبياً من الضربات الجوية، وبالتالي يوجد حالة من الاستقرار باستثناء الاعتقالات والمداهمات وحظر التجوال التي تقوم بها قوات الحماية الكردية.

عينة المشاركين

تقاربت العينة، المؤلفة من ١٠٤٧ مشارك ومشاركة، في التوزع بين الجنسين (جدول-٢) والفئات العمرية (جدول-٣) مع تمثيل أقل للنساء رغم اهتمام فريق البحث بتساوي المشاركة بين الجنسين. وعرّف معظم المشاركين/ات عن انتمائهم/ن للقومية العربية (٨٢٪) وجزء آخر للقومية الكردية (١٦٪)، بينما توزعت تمثيلات ضئيلة للقوميات الآخرى (<١٪). كما صرّح/ت أكثرية المشاركين/ات عن انتمائهم/ن إلى الطائفة السنية (٩٠٪) مع تمثيلات ضئيلة للطوائف الأخرى (<١٪).

أما عن الوضع التعليمي، فقد صرّح/ت ٧٨-٩٣٪ من المشاركين والمشاركات بحصولهم/بحصولهن على الشهادة الإعدادية وما فوق، بينما شارك عدد ضئيل من الأشخاص الذين لا يعرفون القراءة أو الكتابة في الدراسة (٠,٦-١,٨٪)، ما يعكس تمثيلاً متحيّزاً لإقصاء الفئات ذات التحصيل العلمي المحدود. وبلغ معدل البطالة الحالية بين المشاركين والمشاركات ٤٧-٥٨٪ مع تركز أكبر للبطالة بين النساء (٦١,٥-٦٧٪).

يعيش نحو نصف المشاركين والمشاركات (٤٠-٤٣,٥٪) علاقة زوجية حالية. من المشاركين الذين لديهم/المشاركات اللواتي لديهن أولاد، حوالي النصف (٤٩٪) لديهم/لديهن أربعة أولاد أو أكثر، ما يعكس تراكماً كبيراً للمسؤوليات المترتبة عليهم/عليهن مع الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع المعيشية والاقتصادية للشباب السوري.

جدول ٢. المشاركون والمشاركات من حيث العدد والجنس

	ذكر	انثى	غير ملحوظ	مجموع
المرحلة الأولى	٢٨٠	٢٢٢	١٦	٥١٨
المرحلة الثانية	٢٨٥	٢٤٤	-	٥٢٩

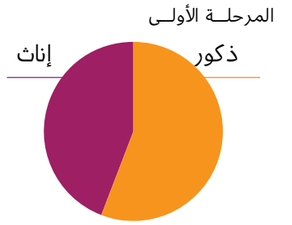

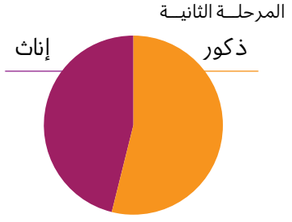

جدول ٣. المشاركون والمشاركات من حيث العمر

العمر	١٨-١٥	٢٢-١٩	٢٦-٢٣	٣٠-٢٧	غير ملحوظ	مجموع
المرحلة الأولى	٨٤	١١٩	١٧٠	١٣٧	٨	٥١٨

العمر	٢٤-١٨	٣٠-٢٥		
المرحلة الثانية	٢٧٩	٢٥٠	-	٥٢٩

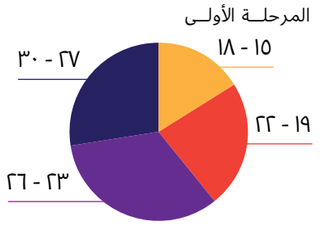

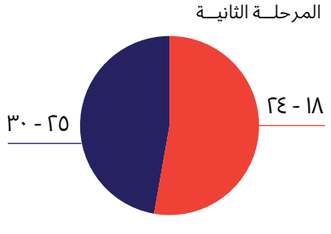

اضطر جزء كبير من الأشخاص المشاركين والمشاركات في الدراسة إلى النزوح خارج مناطقهم/مناطقهن (٦٨٪ للعينة الكاملة بينما بلغ النزوح الداخلي النسبة نفسها تقريباً بنسبة ٦٣٪). يبين النموذج ٣ توزع الأشخاص النازحين والنازحات من مناطق الإقامة الأصلية إلى مناطق الإقامة الحالية حيث قاموا/قمن بالمشاركة بالاستبيان.

نموذج ٣. توزيع مناطق السكن الأصلية (اليمين) والحالية (اليسار) للمشاركين/ات النازحين/ات

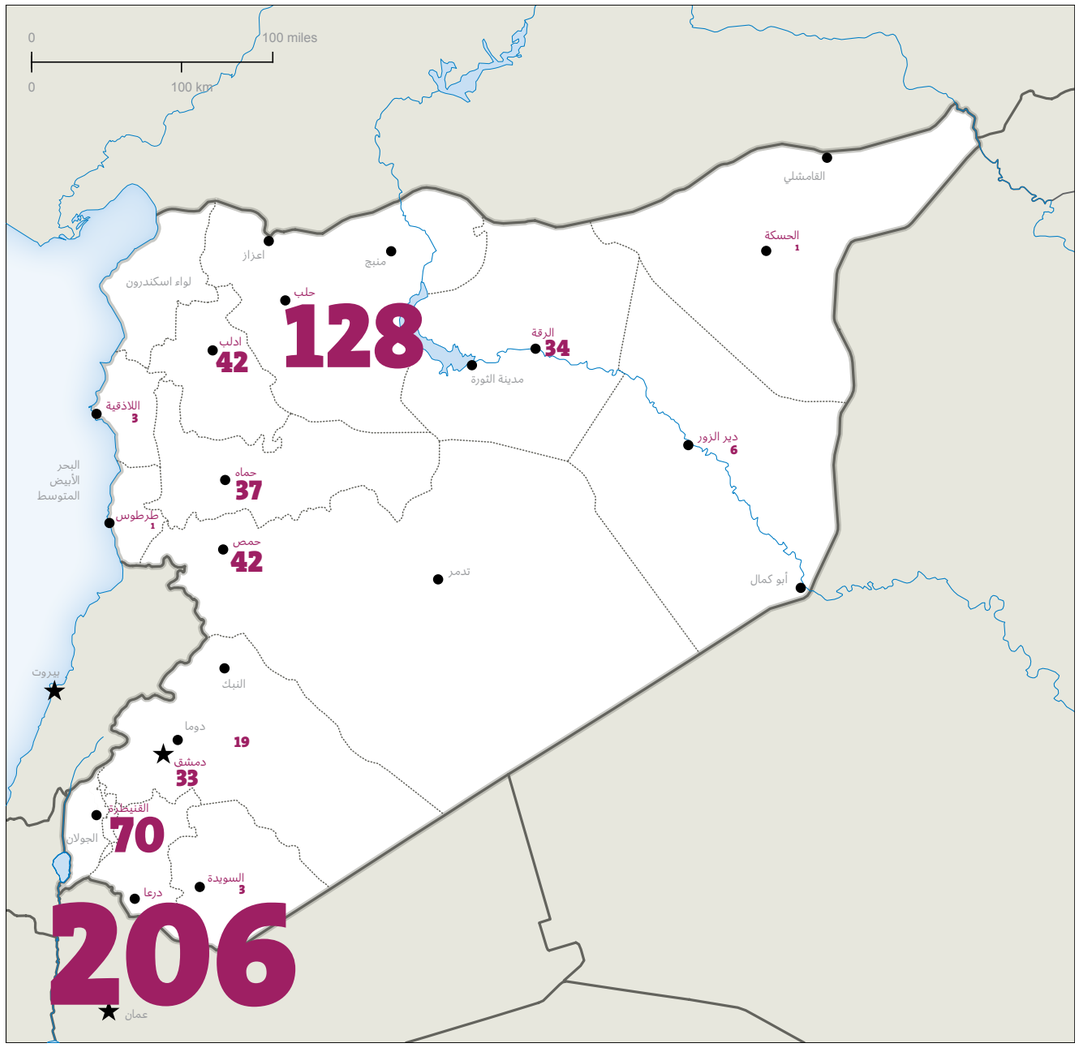

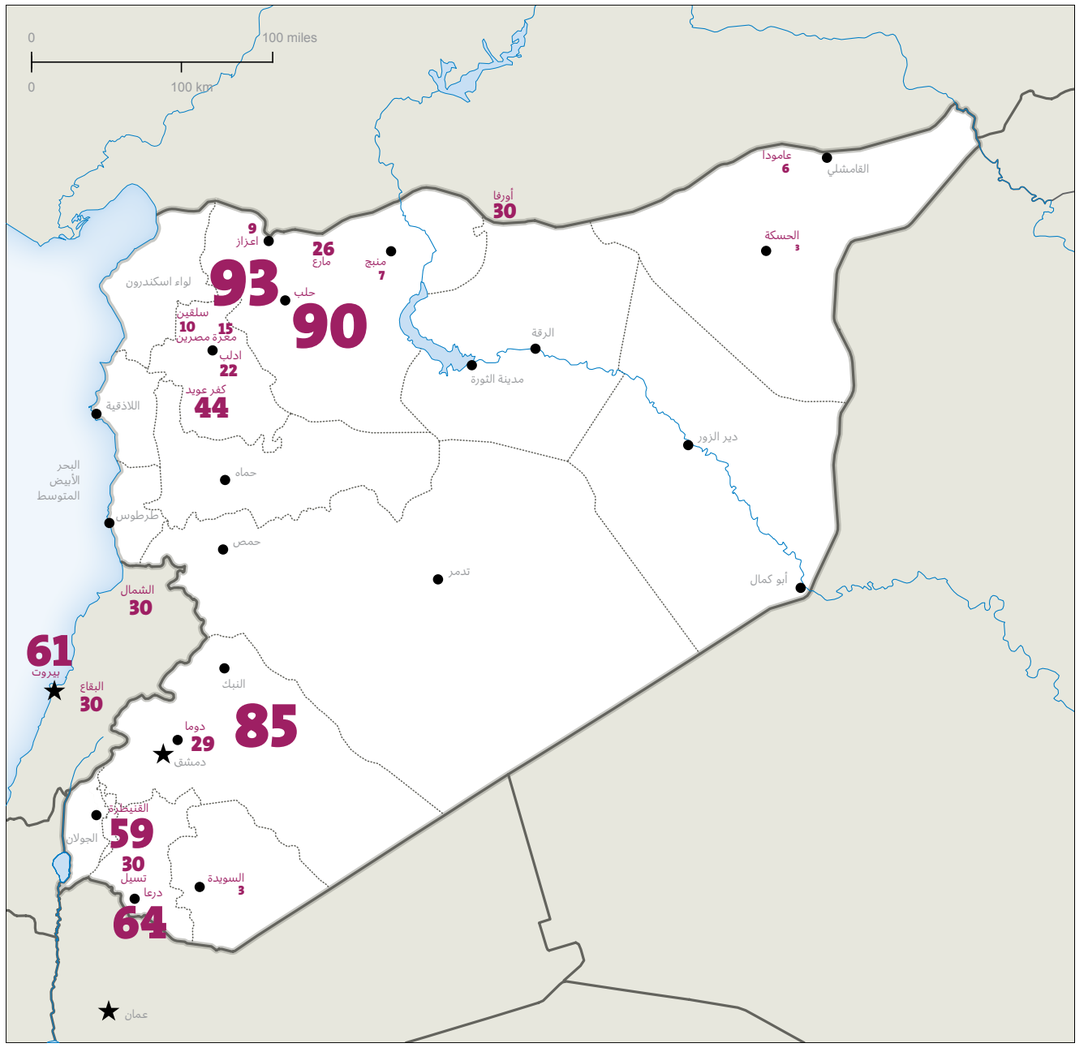

الانتهـاكات

الانتهاكات

تختلف الاعتداءات التي حصلت في المجتمعات وفق الجهة والسلطة المسيطرة عليها وانتقال هذه المنطقة من سيطرة جهة إلى جهة أخرى، فالمناطق التي تقع تحت سيطرة النظام السوري يقوم فيها النظام بانتهاكات ذات طابع مختلف عن الانتهاكات التي يمارسها هو أو الجهات المسلحة في المناطق التي تقع خارج سيطرته. تمارس الجهات المسلحة التي تسيطر على المناطق الخارجة عن سيطرة النظام انتهاكات على المجتمعات التي تهيمن عليها أيضاً، وبالتالي تعاني هذه المناطق من أشد أنواع الاعتداءات والضغوطات بسبب الاعتداءات والانتهاكات من الجهة المسيطرة في الوقت الراهن والجهة أو الجهات الأخرى التي تحاول السيطرة عليها عبر شن عمليات عسكرية عليها، وقصف النظام.

يعرض النموذج ٤ توزع نسب إجابات المشاركين والمشاركات حول آخر ثلاثة انتهاكات وتعديات تعرضوا لها بحسب أولوية مجموع هذه الانتهاكات. تشكل الاعتقالات التعسفية والتوقيفات والتعذيب، بالإضافة إلى فقدان منزل السكن (من قصف أو نزوح أو استيلاء) أكثر الانتهاكات تكراراً لدى الشباب. كما يتعرض الشباب لعدة انتهاكات على الصعيد الشخصي من تهديدات وخطف ومحاولات قتل[1] وأذى وإصابات جسدية[2]. وذكر القليل من المشاركين والمشاركات الانتهاكات الخاصة بالتجنيد الإجباري، والاعتداءات الجنسية، وفرض الأعراف، ولكن يمكننا أن نفترض شيوع هذه الانتهاكات وعدم قدرتنا على تسجيل هذه الإجابات لارتباطها بوصمة اجتماعية مثل الاعتداء الجنسي والاغتصاب وما تمثله من خسارة «لشرف وكرامة» الضحية، و/أو هيمنة فلسفات الفصائل المسلحة التي تبرر ارتكابها مثل التجنيد الإجباري كواجب على الشباب لحماية مجتمعاتهم. كما نذكر تكرار اعتبار التوقف عن الدراسة و/أو خسارة فرص التعلم انتهاكات تعرض لها المشاركون والمشاركات، ولكننا لم نقم بإدراجها ضمن استمارات الأسئلة والمقابلات في المراحل الأولى من الدراسة. إن الدراسة وفرص التعلم هي من حقوق الشباب خلال فترات السلم والصراع ونصت عدة معاهدات على حماية هذا الحق (٢٣؛ ٢٤).

عند سؤال المشاركين والمشاركات حول مشاركتهم/مشاركتهن بارتكاب نوع من التعديات السابق ذكرها على أشخاص آخرين، ذكر بعضهم حصول نوع من هذه التعديات من قبلهم أو من قبل أحد أقربائهم (جدول ٣). رغم أن جنس المشاركين والمشاركات وأعمارهم/أعمارهن لم تظهر اختلافاً في المشاركة بالتعدي، ولكنهما أثرا على تكرار حصول التعديات، حيث كانت النساء والأشخاص الأكبر عمراً أقل احتمالاً للمشاركة في التعديات من نظرائهن الرجال والأشخاص الأصغر عمراً على التوالي.

[1]. لم يتم تضمين محاولات القتل في الاستبيان في المرحلة الأولى، ولكن تمت إضافته ضمن تحليل البيانات بعد ذكره من عدة مشاركين ومشاركات. يمكن لهذا السبب أن نفسر تدني ذكر هذا الاعتداء في المرحلة الأولى.

[2]. لم يتم تضمين التعرض لأذى جسدي في الاستبيان في المرحلة الثانية لأننا أردنا أن نفصل بين الاعتداءات ونتائجها، ولكن تمت إضافته ضمن تحليل البيانات بعد ذكره من عدة مشاركين ومشاركات. يمكن لهذا السبب أن نفسر تدني ذكر هذا الاعتداء في المرحلة الثانية.

نموذج ٤. نسب إجابات المشاركين والمشاركات حول آخر ثلاثة انتهاكات تعرضوا/تعرضن لها.

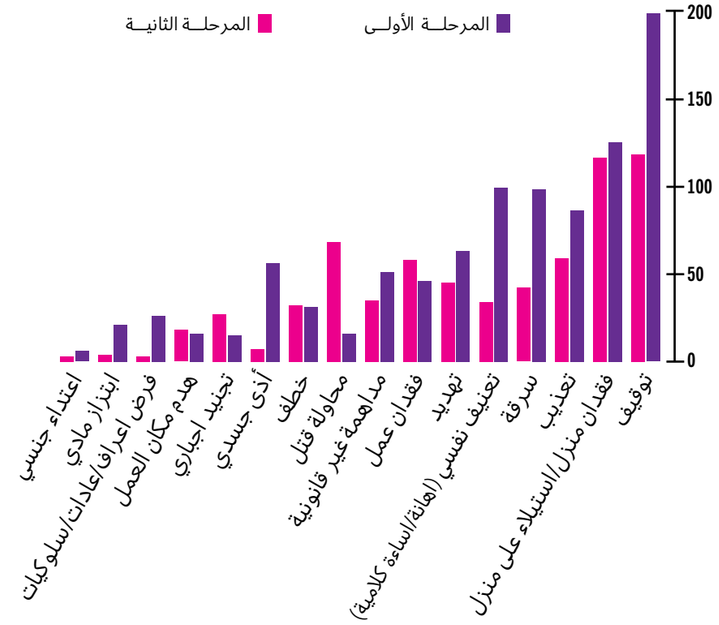

جدول ٤. توزع عدد ونسب المشاركة في حصول تعدي من قبل المشارك/ة أو أحد من أقربائه/ها

	كامل		نساء		رجال		١٨-٢٤		٢٥-٣٠	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
واحد	٤٤	٪٧٨,٦	٢٢	٪٩٥,٧	٢٢	٪٦٦,٧	٢٣	٪٧٤,٢	٢١	٪٨٤
اثنان	١١	٪١٩,٦	١	٪٤,٤	١٠	٪٣٠,٣	٧	٪٢٢,٦	٤	٪١٦
ثلاث	١	٪١,٨	٣٣		١	٪٣,٠	١	٪٣,٢	-	-
مجموع	٥٦		٢٣				٣١		٢٥	

نشرح في المقاطع التالية اختلاف الانتهاكات بحسب الجهة المسؤولة عنها. تشمل الانتهاكات تلك التي عرّف عنها الشباب ضمن مجموعات النقاش أو تلك التي – من وجهة نظرهم/ن – هي الاعتداءات التي يواجهونها من كل من هذه الجهات.

الانتهاكات التي يمارسها النظام السوري

يمارس النظام السوري انتهاكات على الأفراد في المناطق التي يسيطر عليها، وخاصة ممن يشك في انخراطهم في الحراك الثوري ضده، أو مجرد اتخاذ موقف أو رأي ضده؛ كالاعتقالات الفردية أو الجماعية، في المناطق العامة أحياناً أو عند الوقوف على الحواجز الأمنية أو العسكرية في مناطقه. فعدا عن إطلاق الرصاص الحي على من يشارك في مظاهرات سلمية ضده، والإهانات والتوقيف والاعتقالات على الحواجز المتعددة، يعاني الشباب في هذه المناطق من الاعتقالات التعسفية وعمليات الملاحقة والمداهمة للمنازل والتي تختلف من حيث شدتها وعنفها. ويمكن اعتبار عمليات الاعتقال ومدة الاعتقال والتعذيب والتحرش والاغتصاب والإهانات التي يتعرض لها المعتقل أو المعتقلة في مراكز الاحتجاز، من أهم الانتهاكات التي يتعرض لها الشباب، حيث وصلت أعداد الموقوفين إلى أرقام ضخمة جداً في المراكز الأمنية التابعة للنظام. نشير أيضاً إلى موضوع الاختفاء القسري و/أو الخطف من قبل جهات غير معروفة في هذه المناطق، يتبين لاحقاً أنها جهات أمنية أو مجرد عصابات تخطف مقابل فدية. تقترن عملية الاختفاء أو الاختطاف بالضرب وتوجيه الإهانات والتعذيب في بعض الأحيان والعيش ضمن ظروف غير إنسانية في أحيان أخرى. كما يفرض النظام سياسة التجنيد الإجباري والانضمام إلى صفوف القتال في الجيش السوري.

يمارس النظام السوري عمليات عسكرية واسعة على المناطق التي خرجت عن سيطرته عبر مواجهات مع القوات المسلحة المعارضة. فيعاني سكان هذه المناطق من القصف الجوي الذي يستهدف المدنيين بالطيران الحربي، ومن القصف بالبراميل المتفجرة والصواريخ المختلفة والمدمرة، إلى حد الوصول إلى القصف بالسلاح الكيماوي في بعض المناطق. ويطبق النظام السوري حصاره على هذه المناطق ويمنع عنها وصول المساعدات الغذائية و/أو الطبية، ويقطع عنها المياه والكهرباء، وغيرها.... ولا يسمح لسكانها بالتنقل والدخول إلى المناطق الآخرى، ما يجعل سكان هذه المناطق يعانون من العيش تحت ظروف حياتية قاسية جداً. هذا بالإضافة إلى عمليات السرقة والنهب للأحياء التي يقوم بتدميرها بالطيران الجوي والتي تدخل إليها قوات تابعة للنظام غير معروف توجهها بحسب روايات بعض المشاركين والمشاركات.

[3]. أعلن عن تأسيس الادارة الذاتية في ٢٢- كانون الأول-٢٠١٤

[4]. تشمل انتهاكات الإدارة الذاتية عشرات القتل خارج إطار القانون، مثل إصابات القنص أو وفاة موقوفين تحت التعذيب، بالإضافة إلى التعدي على الممتلكات الخاصة وتدمير قرى كلياً أو جزئياً وحرق المحاصيل الزراعية. دفعت انتهاكات الإدارة الذاتية عشرات الآلاف – أغلبيتهم من العرب – إلى ترك منازلهم والهجرة والتشرد القسريين (٢٩)

الانتهاكات التي تمارسها الكتائب المسلحة المعارضة

تقوم قوات المعارضة المسلحة والكتائب في المناطق التي تسيطر عليها بعدد من الانتهاكات. تقوم هذه القوات بمواجهة الأفراد الذين يعترضونها أويعترضون على القوانين والأعراف التي تفرضها في المنطقة، وتؤدي في بعض الحالات إلى الاعتقال والضرب. تنتشر ظاهرة الخطف وطلب الفدية أيضاً في هذه المناطق من قبل أشخاص مجهولين من المنطقة، بالإضافة إلى وجود حوادث اغتيال وقتل.

الانتهاكات التي تمارسها قوات الإدارة الذاتية

تسيطر الادارة الذاتية[3] على المناطق الشمالية الحدودية ذات الأغلبية الكردية وتمارس العديد من الانتهاكات هناك كالاعتقالات للمعارضين لها وضربهم وتعذيبهم. كما تنتشر ظاهرة التجنيد الإجباري للشباب في المنطقة، بالإضافة إلى تجنيد الأطفال رغم تعاون الإدارة الذاتية مع المجموعات المدنية للتخفيف من وتيرة تجنيدهم[4]. كما يمكن ذكر فرض قوانين التسريح من الوظائف العامة التي يمارسها النظام السوري.

الانتهاكات التي تمارسها جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية «داعش»

تنتشر بشكل واضح ظاهرة الخطف للأفراد وعدم معرفة مصيرهم، ويتم اتهام هاتين الجهتين بالقيام بهذه الأفعال، بالإضافة إلى فرض أعراف وقوانين على المنطقة ومعاقبة من يخالفها أو لا يطبقها. هذا بالإضافة إلى الاعتقال والتعذيب الممارس على الأشخاص، وحوادث إعدام وقتل للأفراد كجزء من العقوبة. كما تقوم العديد من العصابات المجهولة بعمليات سرقة ونهب لممتلكات الأفراد الثابتة والمتحركة، بالإضافة إلى الخطف والابتزاز مقابل فدية مالية.

ضحايا الانتهاكات

موارد الدعم المفتوحة أمام الشباب

صنف المشاركون والمشاركات مواردهم/مواردهن وفق الخدمات التي يقدمونها، والتي وجدوا أنها تلعب دوراً كبيراً في حال حصول اعتداءات في المنطقة، إلا أنهم أشاروا إلى شحّ في تواجد مؤسسات وهيئات تقوم بدعم المجتمع وتخدمه في ظل هذه الظروف. بينما وجد آخرون أن العديد من المنظمات الحالية لا تقوم بتقديم أي خدمات، وبالتالي وجدوها غير فاعلة.

أشار الشباب إلى الجمعيات والمؤسسات الغذائية التي تقدم مساعدات وإعانات للعائلات المتضررة والتي هي بحاجة ماسة للمساعدة، بالإضافة إلى مساعدتها للفقراء والأيتام. وذكروا دور مؤسسات الدفاع المدني في عمليات الإنقاذ والإسعاف عند وجود عمليات عسكرية في المنطقة. كما يلجأ الأفراد في هذا الظرف إلى النقط الطبية والمشافي الميدانية للخدمات الطبية.

يلعب المجلس المحلي في معظم المناطق دوراً يتعلق بتيسير الأمور الخدمية في المنطقة، كتنظيمه لتوفير الكهرباء والماء، والنظافة، وهو يختلف من منطقة لأخرى. كما يوجد مرصد للطيران لمعرفة حركة الطيران العسكري في بعض المناطق.

يتسم دور المحكمة الشرعية أو دار العدل أو الشرطة الحرة بعدم الوضوح في نشر الأمان في المنطقة. فقد أشار العديد إلى تابعية المحكمة الشرعية لجهات سياسية محددة، وكذلك الأمر بالنسبة لدور المؤسسات التابعة للائتلاف السوري. ويلجأ السكان إلى الفصيل المسلح في حال وجود حالة اعتقال لديهم من طرف آخر من أجل إدارج اسم الضحية ضمن قوائم المبادلة. تشكّل انطباع أن المنظمات والمؤسسات المدنية هي مورد مهم وأساسي في المجتمعات، بالإضافة إلى تكاتف المجتمع المحلي وتعاضده في الظروف القاسية التي يعيشها السكان كمورد هام وأساسي آخر. أما الفصائل المسيطرة، فهي تلعب دوراً في الحماية، وتقوم في الوقت نفسه باعتداءات تجاه بعض الأفراد في المجتمع.

أما بالنسبة للشباب الذين تعرضوا/اللواتي تعرضن لأي نوع من الانتهاك، بلغت نسبة طلبات المساعدة أو النصيحة نحو نصف الحالات فقط (٤٩٪) (النموذجان ٥ و٦). لم تختلف نسبة طلب المساعدة حسب نوع الانتهاك باستثناء الطلبات في حال خسارة المنزل أو الطرد من المسكن، حيث ترتفع نسبة الامتناع عن الطلب إلى ٦٣٪ (٦٥ من أصل ١٠٣). في الحالات التي قام الشخص بطلب المساعدة أونصيحة، كانت بمعظمها من العائلة والأصدقاء (٢٥٪ و١٣٪ على التوالي) والمجموعات المسلحة في المنطقة (١٦٪). وعمد بعض الأشخاص إلى طلب المساعدة من التنظيمات التنفيذية و/أو القضائية الرسمية العاملة مثل عناصر الشرطة أو شيخ القبيلة أو مجلس القضاء المحلي (٧٪ لكل جهة).

نموذج ٥. توزع تعداد طلبات المساعدة بعد حصول أي نوع من الإنتهاك

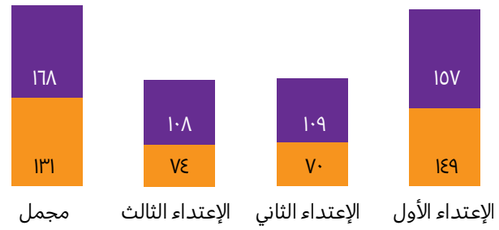

نموذج ٦. توزع الجهات التي لجأ إليها المشاركون لطلب المساعدة عند حصول انتهاك

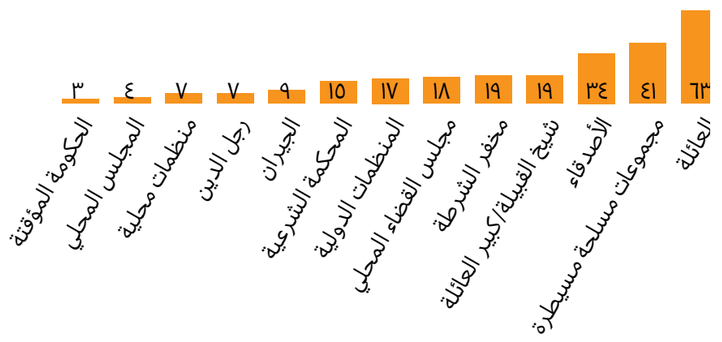

ضحايا الانتهاكات

حاولنا في المرحلة الثانية من الدراسة السبر في تجارب الشباب الذين تعرضوا/اللواتي تعرضن لانتهاكات سابقة عبر مقابلات معمّقة. لم نضع أي معايير خاصة للانتقاء والإقصاء غير تلك الخاصة بالعمر والتعرض لأي انتهاك سابق. ارتأينا أنه من الأفضل في هذه المرحلة، وبغياب أي عمل أدبي يذكر حول الضحايا أنفسهم وعوامل انخراطهم في المجتمع المدني، ترك المجال مفتوحاً لتضمين أكبر عدد من التجارب وإقصاء المشاركات التي لا تستوفي اهتمام الدراسة خلال مراقبة جمع المعلومات وعملية التحليل لاحقاً.
ركزت المقابلات المعمّقة مع الضحايا على الحديث عن التجربة التي عاشوها/عشنها وكيف كانت ردود الفعل الشخصية ومن مجتمعاتهم/مجتمعاتهن عليها، بالإضافة إلى كيفية تعاملهم/تعاملهن مع هذه التجارب حالياً.

عينة ضحايا الاعتداءات

شارك ٤٨ شخصاً ناجياً وناجية من انتهاك سابق عليهم/عليهن أو على أحد أقربائهم/أقربائهن في المقابلات المعمّقة حول تجربتهم/تجربتهن وكان متوسط العمر ٢٤ سنة. اضطر معظمهم/معظمهن إلى النزوح عدة مرات ومنهم/منهن من نزح/ت إلى خارج سوريا وعاد/ت بعد توقف العمليات العسكرية في منطقة السكن الأصلية ومنهم/منهن ما زال/ت بعيداً عن منزله أو منزلها.

تمت الاشارة من قبل الأغلبية إلى الضرر المباشر الذي يعانونه/يعانينه، دون سؤالهم/سؤالهن بشكل مباشر، فتحدثوا/فتحدثن بشكل تلقائي حول الإعاقة الجسدية التي يعانون/يعانين منها بالإضافة إلى المشاكل النفسية الناتجة عن التجارب القاسية التي تعرضوا/تعرضن لها، والتي ذكروها دون خجل (كما هو شائع بالوصم لمن يعاني من اضطرابات نفسية بعد صدمة ما). توجد حالة من الخوف أو القلق، وكره الذات والاكتئاب تم ذكرها بشكل تلقائي من قبل الضحايا. وربط الضحايا هذه المشاكل بالتجربة التي عاشوها والتي أثرت – ولا تزال تؤثر – عليهم/عليهن وعدم قدرتهم/قدرتهن على تخطيها والتأثر بتفاصيل التجربة بشكل كبير (الإهانات أثناء الاعتقال- لحظة القصف- موقف أثناء التهجير...). توقفت المقابلات مع بعض المشاركين والمشاركات عند رغبتهم/رغبتهن لفترة وجيزة أو كلياً في بضع مقابلات لصعوبة تكرار ذكرى ما تعرضوا/تعرضن لها. ورغم شرح فريق الدراسة لإمكانية إحالتهم إلى مشورة ودعم نفسي/إجتماعي لدى إحدى المنظمات المدنية المحلية، لم ير أي من المشاركين أوالمشاركات حاجة لذلك.

كان ١٥ شخصاً من المشاركين والمشاركات من الطلاب والطالبات في المرحلة الجامعية أو ضمن مرحلة الدراسات العليا، بينما قطعت الأغلبية العظمى دراستها لأسباب مختلفة؛ الملاحقة الأمنية، والخوف من الالتحاق بالتجنيد الإجباري والانضمام إلى الجيش، والاعتقال بسبب ممارسة الأعمال الإغاثية ومساعدة أهالي الشهداء والجرحى والمعتقلين، والوجود في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة واستحالة التنقل في بعضها، وخطر الفصل من الجامعة بسبب التوجهات والنشاطات الثورية. وكان عشرة أشخاص حاصلين/حاصلات على شهادات جامعية وستة على شهادة التعليم الأساسي أو الثانوي. ثمانية أشخاص منهم/ن كانوا ضمن علاقة زوجية ويسكنون/يسكنَّ مع عائلاتهم/عائلاتهن ومعظمهم لديهم/معظمهن لديهن أطفال.

تعيش الغالبية من الأشخاص مع عائلاتهم/عائلاتهن القريبة (أم- أب - إخوة - زوجة...) حيث أنه، وعلى الرغم من حالة النزوح أو اللجوء، ما زال الوجود مع العائلة أمراً أساسياً. يصف الأفراد حياتهم/حياتهن بأنها كانت سعيدة، مستقرة، ولديهم/لديهن انطباعات إيجابية عن حالتهم/حالتهن السابقة بالمقارنة مع حالتهم/حالتهن الآن.

تنوعت الانتهاكات بحسب التكرار التي تعرض لها الشباب بين اعتقال وضرب وتعذيب وإهانات لفظية وتعنيف نفسي عبر ملاحقات ومداهمات وحواجز عسكرية، والإصابة بإعاقة جسدية (بتر، أو كسر، إلخ...) مقترنة بحدوث عمليات عسكرية في المنطقة من قصف جوي أو اشتباكات، وفقدان وموت أفراد من العائلة بسبب العمليات العسكرية (قصف طيران حربي في معظم الحالات) أو تدمير المنزل السكني وفقدانه بشكل كامل أو جزئي.

تعرض معظم الضحايا إلى عدة انتهاكات وكل انتهاك كان من جهة مختلفة. مازال الجاني لدى الضحايا هو جهة عامة وليس جهة محددة ومعروفة حيث يمكن متابعتها ومحاسبتها، ويوجد خلط بين بعض الجهات وقد يكون ذلك الأمر متعمداً من قبل الجناة كي يخفوا هويتهم وتابعيتهم. لذلك يحدد الضحايا الجاني من خلال نوع الانتهاك والصبغة العامة للانتهاك وبالطرف الذي يمارسه والتراكم المعرفي الذي تكّون لديهم. كما يعاني الضحايا من تدهور حالتهم الصحية، الأمر الذي لم يكن بارزاً أمام الانتهاكات الأخرى، إلا أن ظروف الحرب وانخفاض الخدمات الصحية بشكل عام، وحصار بعض المناطق ومنع حصولها على الخدمات الطبية، يؤدي إلى تدهور في المجال الصحي.

الاعتقال

يعد الاعتقال الانتهاك الأبرز لدى الضحايا (١٧ من أصل ٤٨). معظم ضحايا الاعتقال هم من الرجال، مع وجود بعض الحالات لاعتقال نساء، ونشمل بالاعتقال المداهمات للمنازل وأماكن العمل، والتوقيف على الحواجز، والتحويل إلى الفروع الأمنية المتعددة، وعمليات التحقيق وما يرافقها من ضرب وأذية جسدية وإهانات. إضافة إلى التعذيب الذي يتعرض له المعتقلون/تتعرض له المعتقلات في مراكز الاعتقال. وفي حين كانت الاعتقالات جزءاً من إجمالي الانتهاكات في معظم المناطق، تتميز المنطقة الكردية التي تخضع لهيمنة الإدارة الذاتية بكون معظم الانتهاكات كانت اعتقالاً للنشطاء السياسيين المعارضين لحزب الإتحاد الديموقراطي (PYD). ففي حزيران ٢٠١٣ مثلاً، هجمت قوات الـ PYD على مظاهرة سلمية مناهضة للحزب وقامت بإطلاق النار على المتظاهرين ووقع على إثرها خمسة قتلى. تبع الهجوم موجة اعتقال لنحو خمسين عضو ومؤيد لحزب يكيتي (٢٥)، «كنت في مظاهرة سلمية وتعرضنا لإطلاق نار راح ضحيته شهداء وجرحى. بعد القيام بمساعدة الجرحى توجهت لمكتب الحزب الذي أنتمي إليه (حزب يكيتي الكردي)، وتمت محاصرة المكتب من قبل القوات التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي وتمت مداهمته»، حسب رواية أحد المشاركين (٢٩سنة، عامودا).

يجد بعض الضحايا الذين اعتقلوا أنه لا يوجد رابط بين ممارساتهم/ممارستهن وسبب الاعتقال، حيث تم اعتقالهم/اعتقالهن دون معرفة مباشرة لسبب الاعتقال وافترضت الجهة التي اعتقلتهم انتماءهم/انتماءهن لمنطقة معينة خارجة عن سيطرة النظام، فيتم الاعتقال بناءً على المنطقة المذكورة في الهوية الشخصية عند الوقوف على حاجز أو التوقيف بشكل عرضي في الشارع. يروي أحد الشباب (٢٩ سنة، القنيطرة)، «قاموا بضربي أثناء التحقيق (عناصر الأمن السوري) وكانت تهمتي أني ابن منطقة خارج سيطرتهم وأن كل من يسكن المناطق التي تقع خارج سيطرتهم معرض للمساءلة والاعتقال.»

وقد يكون الاعتقال أيضاً عبر تقرير وشاية غير مستند إلى حقائق من قبل أحد الجيران أو المحيطين بالضحية – الذين يطلق عليهم لقب «مخبر» أو «عواييني»، فيتم الاعتقال بشكل مفاجئ للضحية ودون سابق إنذار، وقد تكون الضحية قد عبّر/ت مسبقاً عن رأيه/رأيها في الحراك الثوري الحاصل أو موقفه/موقفها من النظام السوري، الأمر الكفيل بتسجيل هذه المعلومات لينتهي به/بها الأمر بمداهمة للمنزل والاعتقال، على غرار اعتقال إحدى المشاركات (٢٩، الأتارب) التي شاركتنا تجربتها: «اقتحم عناصر من فرع أمن الدولة غرفتي في السكن الجامعي وأخذوني إلى الفرع بحجة أنهم يريدون أن يسألوني عدة أسئلة. عرفت فيما بعد أن جارتي قامت بكتابة تقرير قالت فيه إنني أميل إلى الجيش الحر وأدعمه وإن إخوتي كلهم مع الجيش الحر.» كما قد تكون الضحية خرج/ت مسبقا في مظاهرات سلمية أو شارك/ت في عمليات معالجة للجرحى أو ساهم/ت في تقديم مساعدة إغاثية لعائلات القتلى، الأمر الكفيل باعتقاله/باعتقالها لدى أجهزة النظام السوري.

أما ضمن المناطق خارج هيمنة النظام، ففي معظم الحالات كانت التهمة «عواييني» أو «شبيح»؛ أي أن هذا الشخص يقوم بالوشاية لطرف النظام عن المعلومات والتحركات للحراك الثوري و/أو المعارض في المنطقة وتسريب للأسماء. ولا يتم الاعتقال هنا بناءً على دلائل واضحة أيضاً والمعلومات التي يستند إليها الاعتقال تأخذ – في بعض الاحيان – طابع الإشاعة، حيث تعمد الجهة العسكرية إلى اللجوء إلى أساليب التعذيب من ضرب وعقاب للحصول على اعتراف ما، ما قد يؤدي إلى وفاة المعتقل في العديد من الحالات (٢٦).

تتميز معظم الانتهاكات بتعسفيتها وعدم ارتباطها بفعلٍ ما، والاكتفاء بوجود توجه معارض أو ما يمكن أن يمثل خطراً محتملاً – على الأقل في حالة الاعتقال من قبل النظام السوري – فيتم الفعل مع أو من دون ربط هذا التوجه بممارسة فعلية على الأرض، فمجرد إبداء رأي وموقف والتحدث بالأمر علناً كفيل بالتسبب بالاعتقال، مثل تجربة أحد الشباب (٢٨، بستان القصر-حلب)الذي يتذكر مضايقات عناصر الأمن والشبيحة له ولذويه على مدى فترة من الزمن، «في بداية الحراك السلمي وقيام المظاهرات قام النظام باعتقالي وضربي وإهانتي بسبب مشاركتي بالمظاهرات، حيث تمت ملاحقتي لعدة أيام ومداهمة بيتي أكثر من مرة وتم ضرب أهلي من قبل الشبيحة وطردهم خارج المنزل». ففي هذا المثال، شكلت مشاركة الشاب نقطة بداية لملاحقة النظام ومضايقته له إلى حد الاعتقال. وبالتالي تولد شعور لدى من شارك/ت في النشاط الثوري ضد النظام السوري أنه/أنها مهدد/ة ومعرض/ة للملاحقة في أية لحظة، أما في حالة الاعتقال من قبل فصائل المعارضة المسلحة فكانت تجربة الاعتقال مماثلة من ناحية عدم وجود دلائل واضحة للاعتقال وافتراض توجه سياسي مغاير، وقد تلعب طائفة الضحية دوراً كبيراً.

يتولد إحساس لدى الضحايا بعدم الإنصاف والمظلومية والأذى العميق بسبب عدة أمور؛ أهمها عنصر المفاجأة على حاجز عسكري أو خلال مداهمة للمنزل أو لمكتب النشاط السياسي وعدم معرفة مصير المعتقل/ة. وعدم وجود معرفة واضحة لتابعية الحواجز – عسكرية كانت أم أمنية، وعدم وجود دلائل محددة بالتعريف عن النفس أو في اللباس الذي يرتديه المعتدي، ما يزيد من هذا الإحساس. فيتم افتراض التابعية للأمن السياسي، أو العسكري، الخ...، وفق ما هو سائد وشائع ومتناقل من معتقلين سابقيين ومعتقلات سابقات أو ما هو منتشر في المنطقة أو يتم معرفة أو افتراض الجهة من خلال التوزيع المناطقي لسيطرته.

إن عدم القدرة على تحديد المسؤولين المباشرين عن الاعتقال و/أو التعذيب، يلعب دوراً في لوم جماعة عامة، كعناصر الأمن التابعين لفرع أمني للنظام السوري، أو لعناصر موجودين على حاجز تمت عملية الاعتقال خلال المرور به، أو عناصر تابعين لحزب سياسي مسيطر في المكان أو فصيل عسكري ما وذلك في المناطق التي لا يسيطر عليها النظام السوري. وبالتالي يلعب الأمر دوراً مهماً في سهولة التعميم أو صبغ مجموعة أو منطقة بطابع معين.

شكلت تجربة الاعتقال أثراً عميقاً لدى الضحايا بسبب الأذية الجسدية والأذية النفسية، من خلال الضرب والإهانة أثناء المداهمات للفرد ولعائلته/ها ما يخلق أذية للعائلة أيضاً، مثال الشاب (٢٩، القنيطرة) الذي يروي لنا، «بعد سيطرة الجيش الحر على قريتي وخروجها من سيطرة النظام، اقتحموا بيتي مدججين بالسلاح وقاموا بإهانتي وضربي، ثم ربطوا يديّ وعصبوا عينيّ. وكل ذلك أمام زوجتي وأولادي». يشعر من تعرض/ت للضرب والإهانة أمام العائلة بأثر نفسي وحقد كبير، مشابه لمن تعرضت عائلته/عائلتها للضرب والإهانة. كما تسبب عمليات التعذيب في مراكز الاعتقال وأثناء التحقيقات مشاعر سلبية، قد تصل في معظم الأحيان إلى حالات صدمة مزمنة. يجد البعض أن التعذيب النفسي وظروف الاعتقال (مكان احتجاز ضيق، وعدد كبير من المحتجزين، وقلة الطعام، وتعذيب مستمر في التحقيقات) من أشد المشاعر المؤثرة وأكثرها إزعاجاً؛ «أوقفوني في منفردة معتمة لا تتجاوز مساحتها بضعة أشبار لمدة أربعة أيام وكانوا يستعملون وسائل تعذيب دفعتني لقول أشياء لم افعلها،» قال مشارك في الثامنة والعشرين من العمر. كما أن عدم معرفة ما سيحصل والخوف من نهاية مجهولة وعدم القدرة على معرفة مدة الاعتقال والتنقل بين المراكز الأمنية يولد مشاعر سلبية مماثلة.

رد فعل المحيط والمجتمع

تضامن أهل الضحية وعائلته المقربة والأصدقاء مع ضحايا الاعتقال، من خلال السعي والسؤال المستمر للحصول على معلومات عن مكان تواجد الشخص المعتقل خلال فترة الاعتقال. إلا أنه يوجد خشية أحياناً من السؤال بشكل مباشر عند المراكز الأمنية بسبب الخطر المحدق من اعتقال الشخص الذي يسأل؛ تروي إحدى المشاركات (٢١، القنيطرة)، «بعد اعتقال والدي ومحاولة أمي السؤال عنه كثيراً دون جدوى، تم اعتقالها على أحد الحواجز.» ويسعى الأهل والأصدقاء إلى الوصول للأشخاص النافذين من أجل دفع أموال لإطلاق سراح من تم اعتقالهم.

ثمة مشاعر تعاطف وأسف لما حصل للمعتقل/ة من قبل العائلة والأصدقاء وأهل القرية والمحيط الاجتماعي بشكل عام. فتكاتف المجتمع المحلي لمساعدة الأهل والمتضررين هو أمر بارز خاصة في المدن الصغيرة والبلدات، وهو أمر متعلق بالثقافة السورية بشكل عام. ولعب المجلس المحلي دوراً مهماً من خلال متابعته وتسجيله لبعض الحالات. ويرى الضحايا أن الجهات الرسمية – الإشارة للنظام السوري – هي من قامت بالانتهاك وهي المسؤولة عنه، فلا يوجد أي دافع لديها من معالجة ومتابعة حالة الاعتقال.

لكننا نجد أيضاً أن المحيط العام قد يصبح أقل تعاطفاً ومؤازرة للضحية في حال كان نشاطه في الحراك الثوري واضحاً ومعروفاً لدى الجميع ومنتشراً إعلامياً وذلك لوجود علم ضمني – لدى المحيط – أن الشخص على دراية بالمخاطر واعتقاله أواعتقالها هو أمر متوقع، الأمر الذي يسبب خيبة أمل لدى الضحية من هذا الموقف. كما يوجد حالة من الصمت لدى المحيط عند وجود اعتقال من قبل الفصيل المسلح المعارض في المنطقة الخارجة عن سيطرة النظام، يفسر الضحية الذي اعتقلته هذه الجهة بأن الجميع يؤمن بالجيش الحر وأن لديه الصلاحية لفعل ما يريد كونه حرر المنطقة من النظام، وبالتالي لا أحد يستطيع الشكوى بشأن هذه التعديات؛ فيقول لنا هذا الشاب (٢٥، القنيطرة)، «لزم الجميع في قريتي الصمت، ولم يأت أحد على فعل شيء يذكر. وأنا لا

> «بعدما خرجت بوساطة من العشيرة من قبضة الجيش الحر، اعتزلت مدة طويلة في بيتي. فالناس كانوا ينظرون إليّ كخائن للعشيرة حتى تم اعتقالي من قبل النظام وخروجي سالماً من هناك. زارني الكثير من الأصدقاء والأهالي للاطمئنان على صحتي ولسؤالي إن كنت رأيت أحداً من معتقليهم في السجن. رغم قسوتها كانت سبباً لعودتي إلى مجتمعي».
>
> - يروي أحد المشاركين (٢٨، القنيطرة) كيف أن تقبل المحيط للضحية الخارج من الاعتقال أو عزله أو تجنبه، هو أمر يعود إلى مدى قبول الجماعة للطرف المنتهك. فيوجد حالة من القبول أو الرفض الجماعي لهذا الشخص.

ألومهم وقتها، إذ أن كل شخص في قريتي له ذكرى أليمة أورثها جيش النظام في داخله. لذا كانوا يؤمنون أن الفاتح الجديد المتمثل بالجيش الحر والذي خلصهم من شرور النظام المجرم، لديه الحق بفعل أي شيء يراه مناسباً.»

ولكن يتفهم بعض الضحايا عجز الأهل والمجتمع المحيط عن تقديم العون والمساندة بشكل أكبر، بسبب علمهم المسبق بصعوبة وخطورة الوضع وضيق الحال والظروف المادية القاسية. فيذكر الضحايا المعتقلين المتواجدين في أقبية المراكز الأمنية ويشعرون بالحظ والامتنان لقدرتهم على الخروج واكتسابهم فرصة جديدة بخلاف الآخرين.

توجد نظرة مزدوجة عند التعامل مع المرأة التي تعرضت للاعتقال في المراكز الأمنية بسبب نشاطها في الحراك الثوري. ففي حين توجد مساندة ومؤازرة لتجاوز المحنة من قبل الأهل والأصدقاء، إلا أنه يوجد أيضاً جانب من إلقاء اللوم عليها، لكونها سببت إحراجاً لها ولعائلتها. وتمثل رد فعل الأهالي في بعض الاحيان بالخوف وتضييق حرياتها في التنقل والحياة الاجتماعية.

رد الفعل الشخصي

تتسم المشاعر بقدر عالٍ من القوة والتأثير على مختلف نواحي حياة الضحايا وتأثيرها على المحيط وعلى طريقة عيشهم. فيذكر الضحايا مشاعر محددة من قهر، وظلم، وإهانة، وقلق، وخوف أثناء فترة الاعتقال، وتذكر صور وأصوات من المعتقل وعودة المشاعر نفسها عند التذكر؛ بشكلٍ غير إرادي أحياناً. بعد الاعتقال، يشعر بعض الضحايا بحالة من الاختناق من الحياة تتخلل علاقتهم مع العائلة المقربة. تذكر إحدى المشاركات (٢٩، دوما) أنه وبالرغم من مرور فترة من الزمن على خروجها من المعتقل، ما زالت ذكريات المعتقل تضطهدها، «لا يمكن أن أنسى مشاعر الخوف والقلق والحزن الذي عشته داخل المعتقل. مرّ على اعتقالي سنتين ونصف إلى الآن، وما أزال أرى الكوابيس التي تنقل لي صور جدران زنزانتي، وأسمع أصوات وآهات المعتقلين/ات أثناء التعذيب.» ذكر عدة مشاركين ومشاركات مشاعر وحدة وتشتت ورغبة في الانتقام ممن قام بأذيتهم وتعذيبهم/ن. وتكررت هذه الأفكار بالرغبة في الانتقام من «المجرمين» الذين سببوا لهم الأذية، أو العدول عن فكرة الثورة بسبب انتشار اللصوص والذين يدعون العمل للثورة، أوانحراف الثورة عن أهدافها.

من جهة أخرى يشعر الضحايا بحجم الدمار الهائل الحاصل في البلاد ومدى تأثر الجميع وتضررهم، ما يخلق حالة من التعاطف لديهم تجاه الآخرين ومصابيهم. ويجدون أن إسقاط النظام هو جزء مهم في عملية التعافي لديهم. كما يشعر العديد من الضحايا بمشاعر الفخر والاعتزاز بالمشاركة في المظاهرات والحراك الثوري ضد النظام السوري على الرغم من المعاناة التي تحملوها في تجربة الاعتقال. ويصف البعض الاعتقال بأنه شرف يعزي الضحية، فالقضية هي قضية مبدأ وعدم التنازل عن مطلب الحرية.

من اللافت للنظر أنه عند سؤال المشاركين والمشاركات عن كيفية تعاملهم مع تجارب الاعتقال، قام بعض الضحايا بإظهار هذا الجانب الإيجابي للاعتقال من التجربة التي عاشوها في المعتقل. بالإضافة إلى تأكيدهم على الجوانب السلبية والتأثيرات النفسية عليهم، وجد الضحايا أن تجربة الاعتقال جعلتهم ينظرون نظرة جديدة ومختلفة إلى الواقع الذي كانوا يعيشونه في سوريا. وكانت هذه النظرة كفيلة بتغيير العديد من وجهات النظر، وخاصة شيوع الممارسات في مراكز الاعتقال والاحتجاز، ووجود أشخاص قادرين على الإيذاء والتعذيب والاتهامات العشوائية، وإدارك مدى الظلم والفساد في المؤسسة الأمنية، والألاعيب التي تمارسها هذه المؤسسة. بالإضافة الى معرفة الخطوط الحمراء التي لا يستطيع الفرد تجاوزها في سوريا.

قدّر الضحايا الحرية بشكل خاص عند خروجهم من المعتقل، والحرية بشكل عام وأهمية مطالبتهم بحقوقهم. كما أصروا على المشاركة في المظاهرات السلمية وإسقاط النظام، وتحفيز الشباب للمشاركة في الحراك الثوري. وعلى الرغم من هذا الدفع الإيجابي إلا أنهم أكدوا على اكتساب معايير عالية من الحذر وعدم التهاون والاستماع لنصائح الآخرين، وازداد الخوف والحذرعند التنقل من منطقة لأخرى. وكانت لتجربة البعض آثار عامة أكثر، كوضع أولوية لحماية العائلة وتعلم الكتمان والسرية، وازدياد الرغبة لدى الضحايا بالعمل أكثر وتحدي الصعوبات (مثل الإعاقات الجسدية المزمنة...) التي يعانون منها من جراء اعتقالهم.

أثر بالضحايا بشكلٍ إيجابي الدعم المستمر من المحيط والعائلة، وأحياناً من المعتقلين أنفسهم أثناء الاعتقال، أو وجود شخصية بارزة داعمة في المجتمع. وكان لوجود بعض الحوادث والمواقف المعينة، الأثر الإيجابي الكبير لدى الضحايا لارتباطها الرمزي بالنسبة إليهم بأمور تعنيهم. فعلى سبيل المثال؛ كان إسعاف أحد المشاركين لطفلة مراهقة أثناء عملية عسكرية تبين لاحقاً أنها طالبة لديه، نقطة التحول لعودته إلى السلك التعليمي.

وهكذا استطاع بعض الضحايا الخروج من حلقة الخوف وعدم الرغبة في الخروج من المنزل، من خلال انغماسهم في نشاطات تدريسية أو إدارية أو العمل الطبي. كما كان تغيير مكان السكن أو الانتقال لمنطقة مختلفة مع العائلة، أو العودة للجامعة ومتابعة الدراسة من العوامل الكفيلة لمساعدة بعض الأشخاص في السيطرة على هذه المشاعر. وكان ارتباط الزواج وتأسيس عائلة أو بدء عمل جديد أو الإنجاب هو نقطة تحول بالنسبة للبعض، لما يحملهم من مسؤولية جديدة وحاجة إلى حماية أنفسهم وعائلاتهم والتزامهم بعملهم. كما عاد بعض المشاركين إلى نشاطهم الثوري السابق بعزم وإرادة أكبر، وهو ما يعدونه شغفهم، وكان البعض يتواصل مع المعتقلين الخارجين حديثاً من المعتقل.

اختفاء قسري وخطف واحتجاز سري

تعاني بعض العائلات من اختفاء أحد أعضائها من جراء توقيفه على حاجز أو اختفائه أثناء ذهابه لممارسه عمله. بعضهم استطاعوا تعقب الشخص ليعرفوا أنه/أنها رهن الاعتقال لدى القوات المسيطرة ولكنهم/ن ما زالوا/زلن لا يعلمون مكان الشخص المفقود بشكل محدد، فيبقى الأهالي في حالة من الترقب والانتظار ويسعون لمعرفة مصير هذا الشخص؛ «اعتقل الأمن العسكري في مدينة (...) أخي واتهمهوه بدعم الجيش الحر بالسلاح والأموال رغم أنه في تلك الفترة لم يكن هناك أي تواجد للجيش الحر، واعتقل [في أوائل ٢٠١٢] وإلى يومنا هذا لا نعرف عنه شيئاً. ربما لست الضحية المباشرة لكننا نعاني الكثير [الكثير].» تذكر إحدى المشاركات (٢٩، عامودا). وكانت حالتان من حالات الخطف على حواجز لجهات معروفة على خلفية الطائفة وعلى خلفية المنطقة. في إحدى المقابلات، يذكر احتجاز مجموعة من السكان في قبو البناء السكني الخاص بهم لفترة زمنية من قبل فصيل معارض مسلح، ويشعر أحد الضحايا أن السبب هو كونهم من الطائفة العلوية و/أو كونهم موظفين في الدولة. وتملكهم مشاعر خوف وترهيب وجوع على مدى فترة الاحتجاز. في الفترة الأولى كان من يحتجزهم مجموعة ملثمة ولكن بعد فترة من الزمن أبدوا وجوههم وذكر الضحية أنه يوجد – ضمن المحتجزين المسلحين – من هم دون ١٨ سنة.

«قام الجيش الحر بالاستيلاء على منطقة عدرا، وحدثت اشتباكات عنيفة بينه وبين جيش النظام الذي بدأ بقصف المنطقة بالطيران بين الحين والاخر، وتم احتجاز جميع الاهالي في الأقبية، وأنا كنت أسكن في الطابق الثاني من المبنى ونزلت مع بقية الساكنين إلى القبو في الأسفل وتم احتجازنا هناك ومنعنا من الصعود للأعلى من قبل الجيش الحر، تم حصارنا في المنطقة بالكامل واحتجازنا في القبو لمدة ٢٢ يوماً كاملاً».

- شابة ،٣٠ سنة، عامودا

تحدث الضحايا عن حالات الخطف التي عانوا وعانين منها، فيتم الاختطاف على الطريق العام من قبل عناصر مسلحة تابعة لفصيل مسلح وفي حالة أخرى من قبل مدنيين مسلحين يتم لاحقاً اكتشاف أنهم تابعين لفصيل مسلح رسمي. وكانت أماكن الحجز أماكن مأهولة ويتواجد فيها عدة أشخاص يمكثون سوية. عانى الشباب الذكور – الذين تم اختطافهم لأغراض مادية أو للمبادلة بمختطفين آخرين من الطرف المقابل ضمن عملية المصالحة – من ظروف معيشية سيئة خلال فترة الاختطاف، تمثلت بعدم الاهتمام بمصيرهم وصحتهم وضربهم وتعنيفهم لفظياً بشكلٍ متواصل.

تتملك العائلة التي يعد أحد أفرادها مختفيا قسرياً مشاعر خوف شديد وعدم القدرة على التواصل مع أي أحد من الجهات الرسمية لمعرفة مصير الشخص المختفي، وحين يتم ذلك يكون دون جدوى غالباً. فهم في حالة من الترقب والانتظار لأي خبر عن الشخص المختفي، ومما زاد الخوف لديهم هو احتمال اعتقال أحد الأقارب أو الأصدقاء الذي يسأل عن المختفي في الفروع الأمنية كما حصل في إحدى الحالات، مما يولد شعوراً بانعدام الحيلة. كما يسبب هذا الاختفاء، في العائلات التي يكون المختفي هو المعيل للأسرة، أثراً واضحاً، فيترك فجوة وصعوبة في تأمين احتياجات الحياة المعيشية. وعلى الرغم من وجود جمعيات الإغاثة التي تقدم إعانات مادية لأهالي الضحايا، إلا أن الأمر غير منظم ويختلف من مكان لآخر، مما يزيد من الضغط على الشباب في المساعدة. في العديد من الحالات، ظهرت حاجة المرأة للعمل في ظرف اختفاء المعيل في الأسرة، مما ولد نظرة سلبية من قبل المجتمع إليها، الأمر الذي شكل ضغطاً إضافياً تواجهه بمفردها من المحيط؛ الذي يقدم لها – بحكم العادة والثقافة – الدعم الأكبر، فهو الآن يأخذ موقفاً غير داعم.

العودة للعمل بعد الاختطاف هو الفعل الذي يقوم به الضحايا في حال قدرتهم على ذلك، وذلك لضرورة تأمين لقمة العيش لعائلاتهم؛ ولعدم تعويضهم عن الخسارة والمسروقات. ورغم أن التجربة أثرت كثيراً بالمخطوفين، إلا أنه يتولد لديهم شعور بالرحة لخروجهم أحياء بعد التجربة التي عاشوها. تتأثر الضحايا من الإناث بشكل كبير بتجربة الاختطاف في حال كن بمفردهن أو كنّ مع أطفالهن، فيشعرن بحالة ضعف تفترض تعاطف الجاني لوضعهن، الأمر الذي لا يتحقق فيشعرن بمزيد من الحزن والضعف.

«مشاعر لا يمكنني وصفها ابداً، ولن أستطيع وصفها يوماً. لا يمكنني نسيان أي تفصيل جرى معي، حالة من الخوف والرعب والموت في أي لحظة، أو حتى الخوف من الاعتداء من قبل عناصر الجيش الحر لأنهم كانوا يعلمون أني وحيدة مع طفلي وزوجي ليس برفقتي».

- مشاركة في الثلاثين من العمر، عامودا

الإعاقة الجسدية

معظم الاصابات التي حصلت للضحايا والتي سببت لهم/لهن إعاقة جسدية هي بفعل القصف الجوي لطيران النظام، بينما أصيب/ت البعض خلال الاشتباكات العسكرية أو أثناء الاعتقال، أوعملية المداهمة والضرب الذي تعرض/ت اليه. البعض الآخر أصيب/ت من جراء السير على لغم، أو من جراء إطلاق نار قنص. أغلبية الإصابات هي بسبب شظايا على الأطراف، اليدين والقدمين، وبتر هذه الأعضاء في بعض الحالات، مما يسبب إعاقة في الحركة وأثراً نفسياً هائلاً على الضحية.

توجه أغلبية الضحايا أصابع الاتهام في حدوث إعاقتهم إلى النظام السوري، ضمن مؤسسة الأمن والجيش، ويجدون/يجدن أن النظام يقوم بشن غارات الطيران الحربي بطريقة مقصودة على المدنيين، وعلى المناطق الخارجة عن سيطرته. هذا ويوجد نزعة لدى الضحايا لتحديد الطرف الذي قام بالاعتداء عليهم – خاصة لدى عدم وضوح الجاني مثل حالات القنص – حيث يوجهون أصابع الاتهام مباشرة على الرغم من عدم وجود تحقيق ودلائل لمعرفة حقيقة ما جرى بالإضافة إلى شمل الجناة – من جنود الجيش وعناصر الأمن والمؤيدين في بعض الأحيان – ضمن طرف واحد.

«منذ نحو عام ونصف وخلال عملي ضمن مدرسة عين جالوت، قمنا بالتحضير لمعرض كبير وقمنا بحملة إعلان كبيرة، وفي يوم افتتاح المعرض استهدفت المدرسة بصاروخين موجهين من طائرة حربية أحدثا مجزرة مروعة (مجزرة عين جالوت) راح ضحيتها العشرات من زملائي ومن الطلاب ومن الحضور.
أصبت إصابة خطيرة أدت إلى شللي وفقدان حاسة النطق لدي لمدة شهرين، بعد المعالجة تحسنت بشكل قليل ومازال نطقي غير سليم وواضح ويدي اليمين مشلولة وحركتها خفيفة جداً».

- مشاركة في العشرين من العمر، سيف الدول

رد فعل المحيط والمجتمع

كان للأهل والأصدقاء والمحيط من أهل القرية أو العائلة الكبيرة الأثر الايجابي الأكبر بالنسبة للضحية من اهتمام وتعاطف ومساعدة مادية؛ أحياناً من قبل المجلس الثوري أو الهلال الأحمر في المنطقة أو من خلال تقديم مساعدة معنوية فقط. يتفهم الضحايا التعاطف على الرغم من عدم قدرة المجتمع على سد الحاجة وكون الجميع لديه ظروفه وصعوباته. إلا أن صوتاً يبرز ويطالب بنوع مختلف من تقديم المعونة لمن تعرض لانتهاك سبب له إعاقة، تتمثل بمنظمات ومؤسسات تعنى بالمصابين ممن

«أدان الإعلام والجهات الرسمية (...) المجزرة، ولكن ما الفائدة؟ هم لا يستطيعون مساعدتي وإعادة صحتي! أصدقائي قاموا بدعمي معنوياً ولكن أيضاً هذا الأمر لا يكفي. أنا ما زلت أعاني من الإعاقة والشلل في يدي اليمنى، فلا أستطيع أن أمسك القلم أو الكتابة أو حمل أبسط الأشياء».

- شابة في العشرين من العمر، حلب

رد الفعل الشخصي

مة حالة من الوحدة والعزلة التي تحيط بها الضحية نفسها، تقترن بحالة من التشاؤم وكره للتواجد بالقرب من الناس. وعدم وجود جهات طبية أو مستشفيات تستطيع تقديم خدمات طبية وصحية لحالاتهم/لحالاتهن.

تعاني الضحايا من نتائج إصابتهم بإعاقة بشكل كبير، فعدم القدرة على ممارسة العمل السابق ووجود صعوبات في ممارسة الأعباء الحياتية اليومية واستغراق وقت طويل في ذلك وشعورهم بالتقصير في أدائها، يزيد من شعور الإحباط لدى الضحايا. وتأثر الشبان والشابات بموضوع الارتباط من أجل الزواج والرفض من قبل الطرف الآخر بسبب وجود هذه الإعاقة الجسدية أو رفض الضحية نفسه الارتباط، ونذكر مثالاً لإحدى المشاركات التي تم فسخ خطوبتها بعد تعرضها لإعاقة.

إن أبرز ما يسبب الإزعاج للضحايا ليس إعاقتهم/ن بحد ذاتها أو عدم قدرتهم/قدرتهن على أداء مهامهم/مهامهن السابقة كما كانوا/كنَّ يؤدونها، بل نظرة المحيط إلى إعاقتهم/إعاقتهن بعين الشفقة والحسرة، وكون هذه الإعاقة ستستمر لنهاية العمر، مما يزيد من شعور الانزعاج؛ فيروي أحد المشاركين (٢٥، سيف الدولة-حلب)، «بعد أن بقيت لمدة سنة أتعالج قررت العودة للعمل ولكن بنشاط أقل مما كنت عليه وذلك بسبب إعاقتي وعدم قدرتي الجسدية على التنقل وحمل الكاميرا كما كنت سابقاً، ومن أكثر ما يؤثر فيني سلباً هو تعامل الناس معي بشفقة أو النظر إليّ على أني ذو إعاقة ولا أستطيع القيام بالعمل.» فتتولد رغبة جامحة في الانتقام من الجاني المسبب بحدوث الإعاقة، تجلت عند البعض من خلال الأحلام التي يرون فيها أنفسهم يثأرون من الجاني أو من خلال التفكير بالعودة إلى ساحة القتال. فتأتي الرغبة بالانتقام لعدم وجود جهة لمحاسبة الفاعلين يثق بها الضحايا.

برز لدى بعض الضحايا قدرة على تخطي واقعهم من خلال انخراطهم في المساعدة في الأعمال الإغاثية في منطقتهم أو من خلال تدريس الأطفال ذوي الحاجات الخاصة، أو العودة للدراسة. كما كانت المساعدة من العائلة ووقوفهم/وقوفهن بجانب الضحية لتجاوز المحنة وممارسة الشعائر الدينية للبعض الأثر الايجابي على مشاعرهم/مشاعرهن.

مفاهيم العدالة الانتقالية

انتهاكات ذات طابع خاص

يصعب رصد هذه الانتهاكات لهذه الأسباب وبسبب مشاعر الضحايا بعدم القدرة على البوح بما حصل لما يسببه من أذى عميق. نسرد في النص الآتي إحدى القصص التي شاركتها معنا إحدى المشاركات حول تعرضها للخطف وإجبارها على العيش «كزوجة» لخاطفها ومغتصبها. تتمحوّر فحوى التجربة حول خطفها وأسرها والاعتداء عليها جنسياً طوال سنتين. كانت الضحية تصر على تسمية نفسها بمغتصبة وليست زوجة والرجل بمغتصبها وليس زوجها. لم يستطع أهلها زيارتها خوفاً من المعارضة في المناطق المحررة كونهم من الطائفة العلوية. ورغم مرور أربعة شهور على مقتل مغتصبها، إلا أنها لاتزال تعيش وحيدة مع طفلها ذي الستة أشهر والذي لا تعرف إلى الآن إن كانت تحبه أم تكرهه.

استراتيجيات تأقلم الضحايا

بالإضافة إلى الضغط الذي يرزح تحته الضحايا جراء ذكريات التجارب التي مرّوا بها، فهم يضطرون في الكثير من الأحيان إلى تحمل مسؤولية أكبر من استطاعتهم/استطاعتهن ولعب دور ليسوا مستعدين له بعد، كدور المعيل أو دور الوالدين. يستثمر العديد منهم في عدة استرتيجيات لمحاولة التأقلم مع هذا الواقع الجديد الذي عادةً ما يعتمد على الاستفادة من مساندة شبكاتهم المقربة والاجتماعية بقدر توافرها أو النفور منها بحال عدم توفرها بالرغم من مشاعر الخيبة التي تخالجهم في هذه الأحيان.

ثمة رغبة لدى البعض بلعب دور مقاتل مع فصائل المعارضة المسلحة كردة فعل على الاعتداء الذي حصل معهم/معهن. وقام البعض بالفعل بتقديم مساعدات إسعافية أو طبية للفصيل المسلح كنوع من المساهمة بحسب إمكاناتهم. من جهة أخرى، برز شعور بالتفاؤل والرغبة في العمل لدى الضحايا لمساعدة المجتمع على الرغم من الصعوبات الجسدية والنفسية التي يعيشون معها، والذي ترجم في لعب دور مبادر. فأحد الضحايا يعمل على تطوير آلية تحذر السكان من الضربات الجوية، بينما قام ضحية أخرى بالتطوع مع الهلال الأحمر للعمل معهم ومساعدتهم. كما برزت رغبة في المساعدة في الاستمرار في التعليم – على الرغم من وجود نوع من الإعاقة الجسدية لدى بعض المشاركين.

مفاهيم العدالة الانتقالية

خصصنا في نهاية كل مرحلة من الدراسة جزءاً للسؤال عن العدالة الانتقالية ومفاهيمها. حاولنا عدم طرح المفاهيم مباشرةً ضمن المقابلات وركزّنا على عدم شرحها لحين انتهاء المقابلة لعدم التأثير على إجابات المشاركين. لم تستهدف الدراسة المشاركين الذين خضعوا لتدريب أو ورشة عمل حول تدابير العدالة الانتقالية، وأي مشارك أو مشاركة خضعوا لهذا النوع من التدريب كانوا بمعزل عن عمل الدراسة، وبالتالي اعتبرناهم جزءاً من الاختلافات الذاتية في العينة.

«حدث ذلك قبل حوالي عامين ونصف. كنت ذاهبة إلى عملي (...) وكان هناك باص خاص بالعمل يقلني مع زملائي وزميلاتي، حين أوقفتنا في الطريق مجموعة مسلحة وملثمة قامت باختطافنا جميعاً ونقلنا إلى منطقة تابعة لها. تم عرضنا هناك على قائد تلك المجموعة الذي قام بقتل زملائي الشباب الأربعة ذبحاً بالسكين، وتم ذلك أمام عيني مباشرة. ثم قاموا بإخلاء سبيل باقي الفتيات بعد تهديدهن بالقتل إن عدن للعمل في تلك المنطقة. أما أنا، فقد اصطحبني قائد المجموعة إلى مكان آخر وقال لي إنه يمكنه اغتصابي ولكنه لن يفعل ذلك لأنه رجل متدين. ولكنه يخيرني بين الزواج به أو ذبحي بالسكين كباقي زملائي. كان أردني الجنسية ومتزوجاً من اثنتين من قبل. أصبت بالذعر وتوسلت إليه أن يدعني أذهب مع صديقاتي، ولكنه ظل مصراً على رأيه.
اضطررت مرغمة على الزواج به خوفاً من الموت، ولكنني كنت أشعر بالموت حين كان يغتصبني في كل ليلة تحت مسمى الزواج، وكنت أكرهه وأكره جسدي. وطوال سنتين عشتها في بيته ومع زوجاته وأبنائه لم يسمح لي بمغادرة البيت قط، أو حتى النظر من النوافذ ولم يسمح لي بالاتصال بأهلي أو بأي أحد. لم أتوجه لأحد، لأكثر من عامين كنت خلالهما وحيدة تماماً، ليس من حقي أن أكلم أحداً سوى زوجات المجرم وأبنائه الذين لم يكونوا أفضل حالاً مني. كنت أمضي معظم وقتي وحيدة، وعندما يكون المجرم خارج المنزل كنت أقوم بتعليم أطفاله القراءة والكتابة فلم يكن يسمح لهم بالذهاب إلى المدرسة. وكنت أقوم بذلك بشكل سري خوفاً من أن يقوم بمعاقبتي أنا والأطفال وزوجاته.
استمر هذا السجن حتى قتل في إحدى المعارك في المحافظة وحصلت على حريتي، ولكنني لم أستطع أبداً مغادرة المناطق المحررة خوفاً من أن أخضع للتحقيق من قبل النظام كوني كنت أسيرة لدى أحد قادة الكتائب الإسلامية المتشددة.»

- شهادة إحدى الضحايا في العشرينات من العمر.

لدى العديد من الشباب نوع من المعرفة أو الألفة لمفهوم العدالة الانتقالية رغم تفاوت تفسيراتهم حول ما تعنيه. حيث ربطها الجميع بمفهوم العدالة الأكبر وسيادة القانون ومنع التعديات والانتهاكات، كان هناك بعض المشاركين الذين ذكروا علاقتها بمرحلة الانتقال من حالة الصراع إلى السلم. يمكننا استخلاص فكرتين حول هذه النقطة، هناك انتشار لمفهوم العدالة الانتقالية وهذا ما نراه استناداً إلى انخراط عدد أكبر من المنظمات في التحضير لتدابير العدالة الانتقالية عبر دراسات وأبحاث تستهدف المجتمعات السورية، وتنظيم مجموعة تنسيق للعدالة الانتقالية تضم ١٧ منظمة سورية (٢٧)، ونشاطات توعية وتدريب حول العدالة الانتقالية. ونرى اختلافاً طفيفاً في نسبة الشباب الذين أشاروا لمعرفتهم بمفهوم العدالة الانتقالية التي زادت بين الأشهر الستة التي تخللت كل من مرحلتيّ الدراسة (عدالة انتقالية-١) من الثلث إلى نصف المشاركين/ات تقريباً. رغم أنه يمكن النظر في استبيانات لاحقة لمتابعة تطوّر انتشار هذه المفهوم بين الشباب والتأكد أن ما رصدناه في هذه الدراسة أكثر من مجرد اختلاف ناتج عن ضوضاء عشوائية في البيانات.

النقطة الثانية التي نستخلصها هي توقعات الشباب من العدالة الانتقالية وتدابيرها؛ حيث حصدت المحاكمات القضائية الوطنية/المركزية والمحاكمات القضائية المحلية الدرجة الأولى من الأهمية، تليها تأمين المساكن والتعويضات المادية بالمرتبة الثانية، وإعادة إعمار البنى التحتية وخلق فرص عمل بالمرتبة الثالثة (عدالة انتقالية-٢). إن التركيز على سيادة القانون ومنع التعديات بالإضافة إلى المحاسبة والتعويضات، عوضاً عن موقع العدالة الانتقالية كعملية تواكب وتساهم في انتقال المجتمع السوري من حالة الصراع إلى حالة السلم، يمكن أن يدلنا على توقعات غير واقعية للعدالة الانتقالية أو تتجاوز الإمكانات المتاحة لدى انتهاء الصراع. وهذه التوقعات قد تشكل خطراً على دعم المجتمعات المحلية السورية للتدابير التي يمكن أن تنشأ والتي تعتمد على دعم هذه المجتمعات لنجاحها. وفي ظلّ وجود موارد محدودة لإدارة عملية العدالة الانتقالية، بسبب تعثر الاقتصاد السوري قبل الصراع والتكلفة البشرية والمادية العالية للنزاع وتكلفة إعادة بناء سوريا التي سوف تستهلك معظم الموارد الباقية (٢١)، فإن وضع توقعات غير واقعية أو ذات سقف عالٍ لا يمكن تلبيته، سيهدد العملية بأكملها. من المهم هنا أن ندير هذه التوقعات نحو رؤى وأهداف منطقية وواقعية تساهم في مساندة المجتمعات للتدابير واستفادة الأولى من الأخرى.

تركزت التدابير التي أجمع عليها المشاركون والمشاركات (جدول ٥ وجدول ٦) لمساعدة الضحايا والشفاء الوطني على ثلاثة عناصر بالتوازي؛ المحاسبة، والتعويضات، وكشف الحقيقة بالإضافة إلى الاستقرار السياسي الذي لم نقم بتغطيته في الجدول الأول.

جدول ٥. توزع إجابات المشاركين حول الخطوات اللازمة لمساعدة الضحايا

	عدد	٪
الكل ضحية وتعرض لنوع من الاعتداء، فيجب علينا كلنا أن نتجاوز الأمر	١٦	٤,٣٪
إنه وقت حرب، لا ضرورة للرجوع للماضي	٢١	٥,٧٪
يجب أن يعوضوا عن خسارتهم ومعاناتهم	١١٠	٢٩,٨٪
يجب أن تنكشف الحقيقة عن الجرائم والاعتداءات	٨٣	٢٢,٥٪
يجب أن تتم محاسبة الجناة ضمن محاكم عادلة	٩٧	٢٦,٣٪
يجب أن يطلب الجناة المسامحة من الضحايا	١٣	٣,٥٪
يمكن إحالتهم إلى مساعدات مشورة وعلاجية	١١	٣,٠٪
لا أعرف	١٨	٤,٩٪
مجموع	**٣٦٩**	
غير موجود	١٦٠	

جدول ٦. توزع إجابات المشاركين حول الخطوات اللازمة للوصول للشفاء الوطني

	عدد	٪
المسامحة	٤٠	١٠,٠٪
كشف الحقيقة	٧١	١٧,٨٪
محاسباة الجناة	١١٩	٢٩,٨٪
الثأر	١٧	٤,٣٪
التعويضات	٧٣	١٨,٣٪
الاستقرار السياسي	٦٥	١٦,٣٪
لا أعرف	١٥	٣,٨٪
مجموع	**٤٠٠**	
غير موجود	١٢٩	

جدول ٧. توزع إجابات المشاركين حول «رأي المشارك/ة حول أهمية التحقيق في الاعتداءات التي حصلت قبل ٢٠١١

	عينة كاملة		قومية كردية	
	عدد	٪	عدد	٪
مهمة	٢٣٠	٤٨,٤٪	٥١	٦٦,٢٪
غير مهمة	١٦٣	٣٤,٣٪	١٧	٢٢,١٪
لا أعلم	٨٢	١٧,٣٪	٩	١١,٧٪
مجموع	**٤٧٥**		**٧٧**	

كانت المحاكمات الخيار الأول والجامع لأغلبية الشباب في كل من مرحلتيّ الدراسة بهدف محاسبة المتورطين في الاعتداءات والانتهاكات والذين تم تسميتهم «مجرمين»، و«مجرمي حرب»، و«معتدين». وكان طابع الشمولية للفظ «مجرمين» هو الأكثر ترداداً، دون تخصيص بمن هم هؤلاء وما هو جرمهم بالتحديد. وعند السبر، كانت الأهمية للمحاسبة في انتهاكات القتل وسلب الحياة، وكل من كان مسؤولاً على قتل وارتكاب مجازر في حق المدنيين والمدنيات. كما طالت هذه المحاسبة من قام/ت بالتعذيب، والقصف العسكري على المناطق، والاعتقالات بالإضافة إلى من قام/ت بالسرقات التي طالت الممتلكات الشخصية والعائلية، والاعتداءات الجنسية والاغتصاب، ومحاسبة المرتزقة والمسؤولين عن الحصار.

وتجلت فكرة تطبيق المحاسبة في وجود المحاكم القضائية؛ حيث انقسمت آراء الشباب بشكل متساو بين اختيار المحاكم الدولية واختيار المحاكم المحلية، للتخوف من عدم استقلالية ونزاهة القضاء في سوريا. ولذلك كانت الدعوة إلى إصلاح واستقلالية القضاء، و/أو التوجه إلى جهات دولية أكثر مصادقية لاسترداد الحقوق. بينما وجد البعض أنه لا غنى عن المحاكم الوطنية بسبب فقدانهم للثقة بالمجتمع الدولي خلال السنوات السابقة من الحرب. ومن جهة أخرى، وجد البعض أن المحاكم العلنية هي خيار أنسب من المحاكم السرية. ورصدنا نوعاً من التصدي لتأثير التوجه السياسي والديني والقومي للجناة على عملية المحاسبة (عدالة انتقالية-٥ وعدالة انتقالية-٦) رغم أن هنالك جزءاً يرى أن التوجهات الدينية والطائفية يجب أن تأخذ بعين الحسبان. نستنتج من هذه التصورات والرؤى المتباينة حول نوعية المحاكم كوسائل للمحاسبة، أن هناك حاجة لبدء حوار وطني حول تقنيات التدابير وتفاصيلها، وحول نوعية المحاكم التي يود الشعب السوري إنشاءها وفائدتها ومخاطر كل منها.

كان التركيز متواضعاً حول موضوع كشف الحقيقة في جلسات النقاش، رغم وجود إجماع على شمل الانتهاكات التي حصلت قبل اندلاع الثورة وخاصةً في الثمانينيات مع بطش نظام حافظ الأسد في القضاء على المعارضة الشعبية ومعارضيه السياسيين (جدول ٧). بشكلٍ عام، تفاوتت المواقف حول مفهوم كشف الحقيقة بحيث كان التخوّف من استمرار العنف أو وضع أي أمل للسلام في خطر في حال الاستثمار في معرفة هوية الجناة والجرائم التي ارتكبت، بينما رأى آخرون أهمية معرفة الحقائق حول هذه الانتهاكات وعدم التستر على أسماء القيادات العسكرية المسؤولة عنها. من جهة المشاركين الذين عرفوا عن أنفسهم بانتمائهم/المشاركات اللواتي عرفن عن أنفسهن بانتمائهن إلى القومية الكردية، نلاحظ استعداداً أكبر للمطالبة بالكشف عن الانتهاكات التي حصلت قبيل العام ٢٠١١ (٦٦,٢٪ مقابل ٤٨,٤٪) حيث عامل نظام الأسد الفئات الكردية السورية كمواطنين من الدرجة الثانية؛ عبر منع تعليم اللغة الكردية وانتقاص حق التملك وغيره....

تقاطعات تدابير العدالة الانتقالة

قمنا في المرحلة الثانية من الدراسة بمحاولة رصد رؤية وتصورات الشباب حول كيفية تداخل تدابير العدالة الانتقالية بعضها ببعض عبر تحليل موافقاتهم/موافقتهن على عدة تعابير تتصل بتدابير المحاكمات والعفو والمصالحة والتعويضات.

أجمع الشباب على أهمية محاكمة الجناة وربطوا/ربطن هذه المحاكمات بالمعاقبة (نموذج ٧). ولكنهم رأوا/لكنهن رأين أيضاً أن عملية المحاسبة قد تعرض عملية السلام للخطر ووضع العديد منهم/وضعت العديدات منهن أولوية المصالحة والسلام على العدالة (مما سنتطرق إليه في المقطع التالي). أرجع الشباب إمكانية إحالة مسؤولية المحاكمة والمحاسبة إلى جهات دولية تستطيع تخطي عوائق المحاكم المحلية. من جهة أخرى، يمكن للتعويضات المقدمة للضحايا أن تستعيض عن ضرورة إعادة حقهم/حقهن (نموذج ٨). وعليه، كان الهدف من المحاسبة ومحاكمة جرائم الحرب هو منع تكرارها في المستقبل وكسر دائرة العنف، بالإضافة إلى تحميل الدولة مسؤولية التحقيق في هذه الجرائم ومحاسبة الجناة رغم صعوبة تطبيق هذه المحاسبة، وقد تبنى الشباب هذه الفكرة بشكلٍ كامل تقريباً. وبناءً عليها، تعمل المحاكم المحلية لاسترداد حقوق الضحايا، وإن عجزت عن ذلك فيمكن الاستعاضة عن استرداد الحقوق بالتعويضات أو اللجوء إلى المحاكم الدولية (نموذج ٩).

أما بالنسبة لتقاطع سياسات العفو والمصالحة ومسار العدالة والمحاسبة، فمع دخول الصراع عامه الخامس منذ اندلاع الثورة، نلاحظ تلهف للشباب لانتهاء العنف والانتقال إلى حالة السلم. ولكننا أيضاً نسجّل تصوّرات حول تعارض مفهومي المصالحة والعفو مع العدالة الانتقالية. فإذ رأى معظم المشاركين والمشاركات (٤٦٪) أن قرارات العفو التي يمكن أن تعطى تعمل عكس مطالب العدالة والمحاسبة وأن المطالبة بالمحاسبة يمكن أن تؤثر سلباً على عملية إحلال السلام والمصالحة (٥٤,٦٪ من المشاركين) وهي النتيجة المرجوة من سياسات العفو، أكد ثلثا المشاركين والمشاركات على إمكانية وضرورة وضع السلام والمصالحة بمرتبة أهم من العدالة والمحاسبة خلال المرحلة الانتقالية (جدول ٨)، رغم أن عملية العدالة الانتقالية تركز على تعزيز السلم الأهلي عوضاً عن المحاسبة القضائية البحتة. وقد تكمن الثغرة في فهم الشباب لها ولتدابيرها، حيث توجه عملية العدالة الانتقالية المحاسبة في إطار المصالحة والسلم الأهلي وتقويض سياسات الإفلات من العقاب التي كانت قائمة سابقاً، وأحد أسباب اندلاع الثورة السورية. هذا بالإضافة إلى أن قرارات العفو لا تعطى لجرائم الحرب والجرائم التي ترتكب بحق الإنسانية (٢٨).

«إصدار عفو عمن ارتكب الجرائم والاعتداءات والاكتفاء بالتعويض، هو أمر خطير ويسبب الضغينة والكره ومن الممكن أن يسبب مشاكل كبيرة وانتقاماً وثأراً لاحقاً».

توزع إجابات المشاركين حول عمل تدابير العدالة الانتقالية

	أوافق جداً	أوافق	لا موقف/ غير متأكد	لا أوافق	لا أوافق أبداً
نموذج ٧. محور المحاكمات					
إن وجد شخصٌ ما مذنباً بارتكاب أي جرم ضد الإنسانية، فيجب معاقبته	٦٩٪	٢٥٪	١٪	٥٪	صفر
يجب محاكمة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية	٨٠٪	٢٠٪	صفر	صفر	صفر
نموذج ٨. محور فشل المحاكمات					
لا تتعارض سياسات العفو مع مسار العدالة والمحاسبة	٢٤,٦٪	٢٩,٤٪	١٥,٧٪	٢٤,٤٪	٥,٩٪
يمكن وضع أولوية للسلام والمصالحة والاستقرار قبل العدالة في المرحلة ما بعد الصراع	١٤,٢٪	٣٢,٦٪	١٦,٧٪	٢٧,١٪	٩,٣٪
العمل والمطالبة بمحاسبة الجناة يمكن أن يؤثر سلباً على عملية إحلال السلام والمصالحة والاستقرارفي المرحلة الآن	٧,٢٪	٢٥,٨٪	٢١,٦٪	٣٢,١٪	١٣,٣٪
في حال عدم قدرة الدولة على محاسبة الجناة، يمكن للمجتمع الدولي اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تحقيق العدالة، مثل محاكمات دولية	١٥,٢٪	٣٧,٨٪	٢٠,٢٪	٢١,٩٪	٤,٩٪
في حال عدم القدرة على إعادة حق الضحايا، يمكن اللجوء إلى تعويضهم عن هذا الحق	١٩,٨٪	٤٣,٢٪	١٧,٣٪	١٤,٨٪	٤,٩٪
نموذج ٩. محور بدائل المحاكمات					
في حال عدم قدرة الدولة على محاسبة الجناة، يمكن للمجتمع الدولي اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تحقيق العدالة، مثل محاكمات دولية	١٥,٢٪	٣٧,٨٪	٢٠,٢٪	٢١,٩٪	٤,٩٪
في حال عدم القدرة على إعادة حق الضحايا، يمكن اللجوء إلى تعويضهم عن هذا الحق	١٩,٨٪	٤٣,٢٪	١٧,٣٪	١٤,٨٪	٤,٩٪
يمكن للمحاكمات المحلية (وهي المحكمات التي قد تنشأ في كل قرية أو بلدة) أن تستجيب لحاجات الضحايا لحماية ودعم حقوقهم	١٢,٧٪	٣٨,١٪	٢٦,١٪	٢٠,١٪	٣,٠٪
المساءلة حول الجرائم والاعتداءات الماضية مهمة لمنع تكرارها في المستقبل	٤٢,٤٪	٤٨,٥٪	٥,١٪	٢,٧٪	١,٣٪
من الصعب ملاحقة ومحاسبة مرتكبي الجرائم	٣٧,٩٪	٣١,١٪	١٠,٢٪	١٨,٠٪	٢,٨٪
على الدولة التحقيق في الجرائم ضد الإنسانية، ومقاضاة ومعاقبة الجناة	٥٣,٢٪	٣٦,٩٪	٧,٢٪	١,٩٪	٠,٨٪
نموذج ١٠. محورمحور السلم الأهلي					
لا تتعارض سياسات العفو مع مسار العدالة والمحاسبة	٢٤,٦٪	٢٩,٤٪	١٥,٧٪	٢٤,٤٪	٥,٩٪
يمكن وضع أولوية للسلام والمصالحة والاستقرار قبل العدالة في المرحلة ما بعد الصراع	١٤,٢٪	٣٢,٦٪	١٦,٧٪	٢٧,١٪	٩,٣٪
العمل والمطالبة بمحاسبة الجناة يمكن أن يؤثر سلباً على عملية إحلال السلام والمصالحة والاستقرارفي المرحلة الآن	٧,٢٪	٢٥,٨٪	٢١,٦٪	٣٢,١٪	١٣,٣٪

مشاركة الشباب السوري

إصلاح المؤسسات

أما على صعيد الإصلاح المؤسساتي، فانصبت الإجابات على ثلاث مؤسسات وهي إصلاح الجيش، وإصلاح المؤسسات الأمنية وإصلاح القضاء. فعند الحديث عن الجيش، كانت الدعوة إلى تحييد المؤسسة العسكرية وفصلها عن الحياة العامة كما طرح البعض إنشاء جيش جديد. بينما دعوا إلى عزل المؤسسات الأمنية عن بقية المؤسسات والقيام بإصلاحات بشكل شامل. أما المؤسسة القضائية فكانت الدعوات إلى استقلالية ونزاهة القضاء.

وأشار الشباب أيضاً إلى موضوع اتخاذ إجراءات تمنع الاعتقالات التعسفية التي كانت تمارس عليهم، ونلمس لديهم/لديهن رغبة بوجود سيادة أكبر للقانون واحترامه، إلا أنها كانت من خلال طرحهم/طرحهن لفكرة وجود عقوبات صارمة أكثر وقوانين رادعة، والتي هي على الأرجح ردة فعل على شيوع الاعتقالات التعسفية حالياً. وكانت هناك دعوات ورغبات بمشاركة أكبر للسوريين وللسوريات في الانتخابات وفي الحياة العامة في المجتمع، تتمثل في رغبة في المشاركة بانتخابات نزيهة، والرغبة بوجود دستور جديد ورئيس جديد للبلاد. استخدم البعض لفظ «حكومة عادلة» للإشارة إلى الرغبة في الوصول إلى واقع أكثر إنصافاً.

تدابير أخرى

من مجمل التدابير الأخرى كانت مواضيع التعليم، والإفراج عن المعتقلين والمعتقلات والمحتجزين والمحتجزات، ونزع السلاح. بالنسبة للتعليم، كان له أثر ظاهر في نقاشات وآراء الشبان والشابات من حيث الدعوة إلى إعادة بناء المدارس المدمرة، وتأمين الفرص التعليمية لمن انقطعت دراستهم/دراستهن، بالإضافة إلى التركيز على منهاج تعليمي متقدم وأسلوب تدريسي يتوافق معه. أكد البعض على أهمية إدخال اللغة الكردية في النظام التعليمي.

كان عنصر الإفراج عن المعتقلين والمعتقلات والمحتجزين والمحتجزات من التدابير التي يجب القيام بها في عملية العدالة الانتقالية، بالإضافة إلى محاسبة الأطراف المسؤولة وتقديم الدعم النفسي إلى هؤلاء المعتقلين والمعتقلات؛ خاصة لمن تعرض أو تعرضت للتعذيب والاغتصاب. كما طالب الشباب أيضاً بنزع السلاح عبر مصادرة السلاح من الجميع أو على نطاق أقل مصادرة السلاح غير المرخص. واقترح البعض إنشاء لجان متخصصة في الحكومة المقبلة تعمل على نزع السلاح كاملاً، أو حتى شرائه من هذه الجهات إن اقتضى الأمر من قبل هذه الحكومة.

مشاركة الشباب السوري في الحياة المدنية ومجتمعاتهم/مجتمعاتهن

نقدم في هذا القسم نظرة حول المساحات المتاحة للشباب للعمل والمشاركة في مجتمعاتهم/مجتمعاتهن من واقع تواجدهم ومعيشتهم/تواجدهن ومعيشتهن إلى سبل المساهمة في العمل المدني. قمنا بجمع هذه المعلومات ودمجها من خلال مجموعات النقاش مع الشباب بالجزء الأكبر خلال مرحلتيّ الدراسة، وأيضاً من خلال مقابلات فردية مع مسؤولين ومسؤولات وقادة ذوي سلطة ما ضمن المجتمعات، بالإضافة إلى بعض الأسئلة الموجّهة من الاستبيانات.

يجد العديد من الشباب أنفسهم في واقع خارج عن إرادتهم/إرادتهن ولا يستطيعون/يستطعن السيطرة عليه، من أهم خصائص هذا الواقع هو خسارة القدرة على تحديد مستقبلهم/مستقبلهن أو العمل على تحقيق أي طموح قد يكون لديهم/لديهن. يتوّج هذا الواقع تدهور منظومة التعليم وسوق العمل والفرص المتاحة لتأمين القوت ومستوى معيشي لائق. فنلاحظ حركة نزوح مستمرة على مدى أعوام في كل المناطق التي استهدفت بالدراسة. يأتي العديد من النازحين والنازحات الجدد إلى المناطق بسبب الضربات العسكرية في مناطقهم/مناطقهن وهرباً من خطر الموت أو للبحث عن فرص للعمل في محاولة لإيجاد معيشة أفضل. كما يعد المجلس المحلي في حال فعاليته وتقديمه للخدمات لمجتمعه أمراً جاذباً للعديد من النازحين والنازحات للقدوم إلى المنطقة أو للسكن في مخيمات قريبة منها. يؤثر النزوح سلباً على سكان المنطقة المضيفة بسبب الضغط على الموارد الحياتية والمنافسة على فرص العمل والتغيير الديموغرافي بشكل عام. تتفكك العائلات ضمن حركة النزوح المستمرة وتخسر قدرتها على تأمين دخل ثابت، ما يخلق عبئاً إضافياً على الشبان والشابات في الاعتناء بذويهم/ذويهن وحمايتهم/حمايتهن وتوفير الملجأ والمأوى الآمن لهم/لهن. يخرج الشبان والشابات من مناطقهم/مناطقهن لعدة أسباب، منها البحث عن فرصة عمل أفضل في منطقة أخرى أو في خارج سوريا بسبب المنافسة على العمل، وبسبب تعطل المؤسسات الموجودة في المنطقة، والرغبة في متابعة الدراسة بعد اضطرارهم/اضطرارهن للتوقف وانقطاعهم/انقطاعهن القسري عن متابعتها، وذلك خوفاً على مستقبلهم/مستقبلهن من الضياع أو مستقبل أطفالهم/أطفالهن، حيث هناك أن العديد من الشبان والشابات خارج المنظومة التعليمة لعدة أسباب؛ منها الأوضاع الأمنية، وتدمير جزء من هذه المدارس وتحول الجزء الآخر إلى مراكز لإيواء النازحين والنازحات من مناطق أخرى. كما يجدر بالذكر هجرة المدرسين والمدرسات وبعض الأطباء والكوادر الطبية. تعاني بعض المناطق من غياب تام للتعليم فيها. كما يخرج البعض الآخر بسبب الملاحقة الأمنية وإحساسهم/إحساسهن بعدم الأمان في المنطقة، وبسبب أن بعض المناطق عرضة لعمليات عسكرية من الأطراف المتنازعة. يلعب النزوح دوراً في وصول قادمين وقادمات جدد إلى المنطقة من مناطق أخرى. وتبقى الهجرة أو اللجوء إلى بلدان أخرى هي المنفذ لشباب لا يستطيعون السيطرة على واقعهم/واقعهن ولا يجدون/يجدن أملاً في انتهاء الصراع الراهن.

بالإضافة إلى غلاء الأسعار في المنطقة، والضغط على الموارد المحلية والبنية التحتية من النازحين القادمين والنازحات القادمات من مناطق أخرى، والظرف الأمني والعسكري المهدد والمضطرب، والتجنيد الإجباري في بعض المناطق، يشعر الشبان والشابات أن أملهم/أملهن في المستقبل والاستمرار في الحياة في مناطقهم/مناطقهن لا يبدو مشرقاً. وهكذا، فإن الشبان الذكور منقسمون في تحدي الخروج إلى خارج المنطقة أو إلى خارج سوريا والاستقرار في الخارج، وبين الانضمام إلى إحدى الفصائل المسلحة في المنطقة، والنسبة الأقل ما زالت تمارس نشاطات مدنية في المدن والبلدات.

من الشباب الذين انضموا إلى الفصيل العسكري في المنطقة، كان لهذا الانضمام عدة أسباب، منها الحرمان من إكمال التعليم وعدم وجود فرصة عمل بديلة، بالإضافة إلى تقديم الكتائب لرواتب وإعالة لأسر هؤلاء الشبان، ما شجعهم على الانضمام للفصيل العسكري أو العمل في الحراسة ضمن المجموعة.

يعمل القسم الآخر من الجيل الشاب في الإغاثة، كمتطوعين ومتطوعات في الدفاع المدني أو في المنظمات الأغاثية وبناء المخيمات وجمع البيانات وإعداد الإحصائيات، كما تعمل العديد من الشابات ضمن الكادر الطبي في المنطقة؛ في مجال التمريض وحملات التلقيح على سبيل المثال. وانضم بعض الشباب للعمل في نطاق التعليم عبر تأسيس مدارس بديلة أو التدريس ضمنها، ونستطيع أن نلاحظ وجود النساء في هذا المضمار. في حال كان لدى الشباب الخبرة والمهارة للعمل ضمن حرفة معينة أو تجارة أو زراعة، فيعمل بها، إلا أن الحصول على هذه الفرص يعد أمراً صعباً بشكل عام.

يمضي الشباب الكثير من الوقت على الإنترنت وعلى وسائل التواصل الاجتماعي، وأيضاً ضمن المقاهي وبعض أماكن التسلية، ما يثير استياء البالغين من حولهم/حولهن ويجدون/يجدن أن نسبة كبيرة من الشباب عاطلون/عاطلات عن العمل. ولكن تبقى جميع المشاريع الاجتماعية والرياضية والثقافية التي قد يهتم فيها الشباب معطلة.

للشباب أهمية ودور أساسي في عملية التغيير إلا أنهم/أنهن بحاجة إلى تفعيل لدورهم/لدورهن. تمت الإشارة إلى أهمية دور الشباب في قيادة المجتمع وفي عملية التغيير المدنية للأفضل، على أنهم/أنهن الأساس في القيام بمبادرات تفيد مجتمعهم/مجتمعهن المحلي. وضمن سياق المشاركة المدنية، كان ٩٢ شخصاً من المشاركين والمشاركات من الناشطين والناشطات في المجتمع المدني، ومنهم/منهن من ساهم/ساهمن (٢٠٪) بتأسيس مجموعات وجمعيات مدنية في مجتمعاتهم/مجتمعاتهن داخل سوريا وخارجها (لبنان وتركيا). أما عن أسباب عدم المساهمة في المجتمع المدني، فكانت بمجملها تتعلق بمعوقات حول تواجد مجتمع مدني ناشط (٢١٪) أو عدم وجود خبرة سابقة (١٨٪) أو المعلومات اللازمة (١٦٪) بدلاً من المعوقات الأمنية

(١١٪) أو توفر الوقت أو الموارد (٩٪ و٧٪ على التوالي). وكررت الشخصيات القيادية هذه الملاحظات حيث رأت أن الشباب لا يمارسون دورهم/يمارسن دورهن كما يجب، بسبب قلة الخبرة والمعرفة التي لديهم/لديهن، والظرف الأمني والعسكري الذي تعانيه المناطق، بالإضافة إلى الهجرة التي تحصل في هذه المناطق لشبابها وخسارتهم/خسارتهن كمورد هام.

يمكن أن نربط هذه الملاحظة، والتي ظهرت ضمن جلسات النقاش مع الشباب والمقابلات مع الشخصيات القيادية، حيث أجمعوا/أجمعن على أن دور الشباب يتفعل في حال تم توفير فرصة عمل أو مشروع يقومون/يقمن به، دون الإشارة إلى دور الشباب في المبادرة الذاتية بهذا الخصوص، فيجدون أن الشباب ينتظر ولا يوجد من يوفر هذه الفرص لهم/لهن. ونعزو هذا الموقف إلى عدة عوامل أهمها قلة المساحات الصديقة للشباب لانخراطهم/لانخراطهن ضمن العمل المدني وكذلك انشغال الشباب بأعباء الحياة من تأمين معيشة والاهتمام بعائلاتهم/بعائلاتهن.

تظهر إشارات تدل على الأبوية عند الحديث مع الشخصيات القيادية عن الشباب ودورهم/دورهن، تجلت في ضرورة العودة إلى الكبار واستشارتهم/استشارتهن في بعض الامور. كما تجلت في أن المناصب القيادية السياسية والاجتماعية أحياناً لا تقع ضمن أدوار الشباب. وحصر دور الشباب في الأعمال الميدانية والتي تحتاج إلى جهود تنفيذية. بالإضافة إلى تهميش دور الشباب في بعض المؤسسات كالمجالس المحلية.

كما رأى الشباب أن المجتمع هو أكبر عائق للنساء حيث يمارس ضغوطات لمنعهن من المشاركة في الحياة المدنية. وقد ذكرنا خلال هذا التقرير بعض الأمثلة على هذه الضغوطات، فالمرأة في معظم الأحيان لا زالت محكومة بتوقعات غير منطقية وتنميط متواصل لدورها. من جهة، تعاني المرأة من الانتهاكات والأعباء ذاتها التي يواجهها نظيرها الرجل، ولكنها تعاني أيضاً من حكم المحيط على «شرف العائلة» المتمثل بها، وخاصة لدى الاعتقال و/أو التعذيب، حيث يقع هذا المحيط في ازدواجية دعمها أو معاقبتها لما سبب ما مرّت به من تلطيخ لهذا «الشرف». من جهةٍ أخرى، تعاني النساء من تضييق متواصل وإشراف على حركاتهن وتنقلاتهن وحصر مشاركتهن عند تواجدها في أطر نمطية سابقة؛ مثل تخييط أعلام للمظاهرات، ومساعدة في إسعاف الجرحى والمرضى، والتدريس، إلخ...

موقف الشباب من تدابير مرتبطة بالعدالة الإجتماعية

أعرب جزء كبير من الشباب عن استعداده/استعدادها للمشاركة (٦٣٪) في أي نوع من المشاورات التي يمكن أن تحصل بعد انتهاء الصراع في سوريا، ما يعكس رغبة ما لهؤلاء الشباب بالأخذ بآرائهم/بآرائهن في هذه المشاورات والقرارات التي يمكن أن تنتج عنها (نموذج ١٠). لكن استعدادهم/استعدادهن للمشاركة تستوقفه عدة عوائق خارجية، ومنها تضييق الجهات العسكرية المسيطرة على المنطقة على أي نشاط من هذا النوع؛ كالأنشطة التوثيقة والاجتماعات وتوعية المجتمع بشأن مواضيع الاعتداءات والانتهاكات بشكلٍ حرّ ومستقل عن أي تبعية. وبالتالي يوجد خوف من ردة فعلهم/فعلهن كونهم/كونهن الجهة المسيطرة والأمنية في المنطقة، هذا بالإضافة إلى تعقيدات الصراع الحالي واستمراره والبعد الطائفي الذي بدأ المجتمع يأخذه بعين الاعتبار عند حديثه وتحليله للأمور، وإمكانية التصادم مع الجناة والمنتهكين والمنتهكات من المجتمع نفسه؛ الأمر الذي يزيد من تعقيدات الأمور. كما أن عدم وجود حماية كافية لهذا النوع من الأنشطة أو دعم مادي يصل للمجموعات الشبابية على الأرض يساهم في تفاقم هذه العوائق.

من جهة أخرى، قد يرفض الأهالي هذه الأنشطة والجمعيات، خاصة في حال لم يقتنعوا/يقتنعن بما يقومون/يقمن به أو في حال وجود أجندة ضمنية بتكريس العفو والمسامحة في نشاطها. حيث ينبذ المجتمع هذه الأنشطة والتحركات، كما لاحظنا لدى بعض الشباب رفضاً للمشاركة في نشاط الجمعيات التي تسعى إلى المسامحة والعفو، حيث رأوا/رأين أن على هذه التحركات ضمان المحاسبة أولاً.

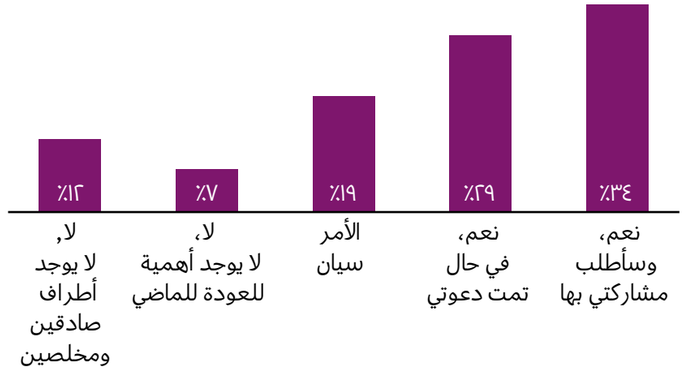

نموذج ١٠. توزع إجابات المشاركين حول استعدادهم للمشاركة في أي مشاورات مستقبلية قد تحصل

خلاصة

تتنوع الانتهاكات التي يتعرض لها الشباب بين انتهاكات متمثلة بأنواع من العقاب الجماعي (قصف، اعتقالات تعسفية، تعذيب ضمن المعتقل...) وأخرى نابعة من انعدام الأمن واستباحة حقوق الأفراد وممتلكاتهم (سرقات، تهديدات، تعنيف،...). صرّح/ت أكثر من ثلثيهم/ثلثيهن (٦٩-٨٥٪ من ١٠٤٧ مشارك/ة) بتعرضهم/تعرضهن أو تعرض أحد من عائلتهم/عائلتهن لنوع من الانتهاك بمعدل اعتدائين لكل شخص منهم بشكلٍ مجمل. وتفاوتت الجهات المسؤولة عن هذه الانتهاكات بين جهات مرتبطة بالنظام السوري وأخرى بالمجموعات المسلحة المتطرفة وبالمجموعات المعارضة، بالإضافة إلى جهات لم يستطع الشباب التعرف عليها. كما شارك البعض منهم/منهن أو أحد من أقربائهم/أقربائهن في حصول تعديات على أشخاص آخرين.

أتت رؤى الشباب حول واقعهم/واقعهن اليوم صوراً قاتمة وداكنة يغلب عليها طابع القتل والدمار. وعرّف الشباب عن انتهاكات لحقوق أخرى لم نقم بتغطيتها ضمن أسئلة الدراسة لعدم التركيز عليها في سياسات توثيق الانتهاكات. فعبر الحواجز العسكرية وصعوبة التنقل بينها، ركزّ الشباب على صعوبة التنقل ومتابعة دراستهم/دراستهن بالإضافة إلى شيوع الاعتقالات والخطف والتحرّش والإهانات عليها.

إلى جانب الحواجز، ارتبط انتشار السلاح والعمليات العسكرية والعناصر المسلحة بانسلاخ الشباب عن الشعور بالانتماء لوطنهم/لوطنهن. انعكس هذا الشعور على رؤيتهم لأنفسهم/رؤيتهن لأنفسهن كضحايا عاجزين/عاجزات عن التحكم بما يحصل في سوريا على الصعيد الأكبر وعلى مجريات حياتهم/حياتهن اليومية. تجلى هذا الانسلاخ بنوع من خسارة وكالتهم/وكالتهن الذاتية أو إدارتهم/إدارتهن لحياتهم/لحياتهن وحقهم/حقهن بتقرير مصيرهم/مصيرهن حيث عبروا/عبرن عن ذلك بمشاعر الإحباط والعجز عن التأثير بما يجري حولهم/حولهن وعدم جدوى العودة إلى سوريا في حال الأشخاص الذين نزحوا/نزحن إلى خارج البلاد.

ينخرط ضحايا الاعتداءات في قلب تدابير العدالة الانتقالية من مسارات العدالة، والتعويضات، والحقيقة، وحتى كشف الحقيقة. ولكن انخراطهم/انخراطهن في هذه المسارات والتدابير يعتمد على على عدة عوامل مثل تعاملهم/تعاملهن، و/أو تأقلمهم/تأقلمهن مع التجارب والصدمات التي تعرضوا/تعرضن لها. شكلت العائلة الركن الأساس في شبكات الدعم المتوفرة للشباب، بل كانت إلى حد ما العنصر الاستثنائي الذي لجأ إليه الشباب للمساعدة والأمن إلى جانب بعض الأصدقاء والمجتمع المحيط أحياناً والمجموعات المسلحة المسيطرة في المنطقة أحياناً أخرى – رغم أن لجوءهم/لجوءهن لهذه المجموعات كان بهدف وضع ضغط على جهة خاطفة أو جهة تهدد أمنهم/أمنهن. ولكن تعريف العائلة لم يقتصر على المكان المادي للعائلة أو منزل العائلة بل امتد إلى التواجد الفعلي لأفراد العائلة. قد يعكس هذا تكيف الشباب مع اضطرار الكثير منهم للنزوح وعدم تواجد مكان ثابت يمكن للعائلة أن تستقر فيه. يعمد العديد منهم/منهن إلى الاستثمار في مقوماتهم/مقوماتهن الخاصة للتعامل مع هذه الانتهاكات والمضي قدماً، خاصةً لدى النساء اللواتي يجدن أنفسهن خارج إطار دعم ومساندة العائلة والمجتمع بسبب انتهاك مسّ كرامتهن أو «شرفهن « في محيط ينتشر فيه التمييز ضد النساء.

أما بالنسبة لتعاقبات الانتهاكات، نرى شرخاً واضحاً بين تحصيل مسارات العدالة واستمرار الانتهاكات. من جهة نرى أن الشباب لا يلجأ إلى عدة أطراف غير العائلة والجهات التي ذكرناها سابقاً. علاوةً على ذلك، نرى أنه من الأرجح أنهم لن يطلبوا/يطلبن المساعدة في الانتهاكات المتتالية حيث أن العديد من هذه الانتهاكات تمر دون أي إجراء محق لمطالب العدالة بعيداً عن توثيق الانتهاك، الأمر الذي اتفق معظم الضحايا على أنهم يرون دورهم/أنهن يرين دورهن محصوراً بمشاركة تجاربهم/تجاربهن بهدف توثيق هذه الانتهاكات.

من جهة تدابير العدالة الانتقالية، أبدى الشباب توجّهاً للمحاسبة على الانتهاكات التي حصلت في سوريا قبل وبعد ٢٠١١ كخيار أولي وجامع، مع أفضلية لتلك الانتهاكات التي حصلت بعد اندلاع الثورة في سوريا. وتفاوتت رؤى الشباب لمسؤولية الأطراف المرتبطة بأي انتهاك حسب الدور الذي لعبته كل جهة، وهذا أمر أساسي في تطبيق مفهوم العدل الذي يأخذ بعين الاعتبار الجرم ضمن الإطار المحيط به. من جهة أخرى، نرى أن الاتجاه السياسي والانتماء الديني والقومي للمعتدي لم يؤثر على طلب الشباب المحاسبة أو وضع معايير خاصة لتسهيل أو عدم المحاسبة. وتجلت آلية المحاسبة بالمطالبة بمحاكم قضائية علنية، مع تفضيل للمحاكم المحلية ومن ثم الدولية في حال عدم قدرة الأولى على استرداد الحقوق المهدورة أو محاسبة الجاني.

يمكننا أن نقرأ من خلال إجابات المشاركين والمشاركات وجود نوع من التنافر بين وضع أولويات للمحاسبة والعفو والمصالحة. فيرى الشباب أنه لا يمكن السعي للمحاسبة والعدالة بجانب المسامحة والعفو والمصالحة، حيث ارتكزت معظم المخاوف على إفلات الجناة والمسؤولين والمسؤولات عن الجرائم ضد الإنسانية من العقاب. فكان التفضيل لصالح مسار العدالة أحياناً كمفهوم واسع لماهية «العدالة الانتقالية». يمكننا أن نخرج من هذه المواقف بعدة أفكار حول ضرورة وصل الشباب بالموارد اللازمة من موارد ومعلومات حول مسارات العدالة الانتقالية من جهة المحاسبة والعدالة ومن جهة العفو والمصالحة،

وكيفية ترابط كل منهما بشكلٍ لا يؤثر سلباً على الآخر. على سبيل المثال، من المهم معرفة محدودية سياسات العفو حيث أنها لا تبرئ مرتكبي ومرتكبات الجرائم ضد الإنسانية من جرائمهم/جرائمهن.

ارتكزت آليات العدالة الانتقالية على عدة محاور أخرى. فطالب الشباب بالإصلاحات المؤسساتية على صعيد الجيش والمنظومة الأمنية والقضاء في سبيل تعزيز سيادة القانون ووقف الاعتقالات التعسفية، بالإضافة إلى مشاركة أكبر للسوريين والسوريات في الانتخابات وفي الحياة العامة في المجتمع. من هذا المنطلق، طالب الشباب أيضاً بالتعويضات وببدء عمليات إعمار البلاد وتم ربطها بخلق فرص عمل وفرص تعليمية لمن انقطعت دراسته/دراستها، والتركيز هنا كان على التعويضات المادية عوضاً عن المعنوية. يمكننا أن ننظر إلى الأدبيات الموجودة حول نماذج العدالة الانتقالية والتدابير المستخدمة في تجارب عدة بلدان مختلفة لنحصل على فكرة حول كيفية ربط مسار العدالة والتعويضات والحقيقة وإصلاح المؤسسات معاً.

من جهة الشباب، يلعب الشباب دوراً مهماً في المرحلة الانتقالية وهم غير غافلين/غافلات عن هذا الدور. فرأوا أنفسهم/أنفسهن مساهمين/مساهمات في خلق أدوار للمساعدة في إعادة إعمار وبناء البلد وسد الثغرات الموجودة. لكن بالرغم من هذه الرؤية الذاتية واستعدادهم/استعدادهن للمشاركة في المشاورات حول الاعتداءات التي حصلت للمجتمع ومشاركة البعض منهم/منهن في خلق والعمل في مجموعات ومشاريع حول السلم الأهلي، يبقى معظم الشباب في منأى عن المصادر والموارد التي يحتاجونها/يحتجنها للولوج إلى مساحات المجتمع المدني من معلومات وخبرة وغيره. وبذلك تبقى مشاركة الشباب المدنية نادرة على الرغم من أن عدداً لا بأس به ينخرط/تنخرط في المنظمات المدنية ودعم المجتمع المحلي.

يمكن للمشاركة في العمل المدني أن تكون امتيازاً لقلة من الشباب تستطيع أو لديها الخبرة أو الموارد التقنية (المعرفة والخبرة) لذلك. إن النزوح والهجرة المستمرة والتشرد بسبب المخاطر الأمنية (القصف والعنف والاعتقال، إلخ...)، و/أو محاولة تأمين سبل العيش لهم/لهن أو لأسرهم/لأسرهن أو للتعامل مع الانتهاكات التي قد تعرضوا/تعرضن لها، يخلق انحرافاً عن استثمار وقتهم/وقتهن في المشاركة المدنية. وسواء أكانت الهجرة خارج البلاد هرباً من التجنيد الإجباري أو من الانضمام إلى الجماعات المسلحة لتأمين لقمة العيش والحماية، فإن تفاعل الشباب مع وجود السلاح يضيق المساحات المتاحة لهم/لهن للمشاركة المدنية.

توصيات

يشكل هذا البحث رؤية مبدئية حول نظرة الشباب وتعاملهم/تعاملهن مع الانتهاكات والاعتداءات التي يتعرضون/يتعرضن لها تحت وطأة الصراع الحالي. نلاحظ وجود تنافر بين مبادئ وأسس العدالة الانتقالية كما نقدمها كجمعيات أهلية وبين مفهومها العام على الأرض. من جهة أخرى، يمكننا أن ننظر إلى تعريفاتنا حول مفاهيم العدالة والمحاسبة، وقواعد الانتهاكات، ومفرزات الضحايا وموقعهم/موقعهن في المرحلة الانتقالية.

حول المنهجية والقدرة على تعميم نتائج الدراسة

واجهت هذه الدراسة تحديات متعلقة بأمان القائمين/ات على تنفيذ البحث، وكذلك القدرة على الوصول الى المناطق الخاضعة للنظام السوري وتلك التي تسيطر عليها قوى متطرفة. لذلك تعتبر نتائج هذه الدراسة محدودة بتلك المناطق التي يشملها البحث فقط. ومن الضروري التنسيق والقيام بشراكات مع مجموعات مدنية تعمل أوتستطيع الوصول الى المناطق التي تخضع لسيطرة النظام أو قوى أخرى للتقليص من محدودية البحث والحصول على عينة أوسع وأكثر تنوعاً. ومن هذا المنطلق، ننصح المؤسسات والمجموعات التي ترغب بدراسة دور المجتمعات المحلية في مستقبل التحول الديمقراطي في سوريا أن تتبنى منهجية تعتمد على الوصول الى المناطق التي تخضع لسيطرة النظام وتلك التي تخضع لسيطرة القوى الأخرى. من جهة آخرى، يمكن النظر بإمكانية الحصول على منظور المجموعات التي لم تغطيها هذه الدراسة مثل فئات الشباب ذوي/ذوات التحصيل العلمي المحدود، إلخ.

كما ننصح بعدم جمع البيانات باستخدام الإنترنت باعتبار أن الوصول للإنترنت وجودة الاتصال لا تعتبر موثوقة بشكل كامل، وإمكانية الوصول إلى الإنترنت من قبل الناس صعبة ومكلفة. بالمقابل، ننصح بالاعتماد على إجراء مقابلات مباشرة سواء كانت فردية أو ضمن مجموعات بؤرية.

بالنسبة الى الحصول على التعليم

إن الحق في الحصول على التعليم يجب أن يأخذ مكاناً محورياً ضمن سياق المطالب والاحتياجات، خاصة وأن جزءاً كبيراً من شريحة الشباب محرومون/ات من الوصول إلى التعليم و/أو خدماته ومواصلة تعليمهم/ن.

بالرغم من تحفظات معظم الشباب حول عدم إمكانية الحصول على التعليم، لم يتم التعامل مع الحق في الحصول على تعليم كأمر إشكالي عند الحديث عن العدالة الانتقالية في سوريا، وخاصة من قبل صناع القرار. حيث تركز الحديث حول هذا الأمر ضمن التعويض عن انعدام التعليم بتنفيذ تدريبات تقنية أو تدريب على مهارات الحياة أو الحملات من أجل ضمان حماية المدارس والمؤسسات التربوية وغيرها.

إن الحق في التعليم هو حق لا يمكن الاستعاضة عنه أو تعليقه في المرحلة الراهنة ومن ثم تداركه مستقبلاً في المرحلة الانتقالية. لذلك من الضروري جداً العمل من قبل المجموعات المدنية العمل والضغط من أجل إيجاد سبل وإمكانات تضمن حق الشباب في الحصول على التعليم والوصول إلى الخدمات التعليمية.

إضافة إلى ذلك، علينا استكشاف الإمكانات التي يمكن من خلالها للبرامج التربوية والتعليمية أن تخدم العملية الانتقالية. فالتعليم في سوريا تأثر لدرجة كبيرة جداً بحزب البعث الحاكم ونظام الأسد. حيث فشل النظام التعليمي في إقرار المظالم المجتمعية والتعامل معها، وعلى النقيض ساهم في تشريع بعض تلك المظالم وتسامح مع تهميش وطمس الثقافات المتنوعة في سوريا، فمنع تعليم اللغة الكردية على سبيل المثال لا الحصر.

يمكن للتعليم أن يشكل فرصة مهمة لنا تمكننا من النظر في الكيفية التي تم فيها استخدام التعليم لتأجيج التوتر وشرعنة المظالم، والاستفادة من تلك التجارب السلبية لخلق فرص تمكننا من استخدام التعليم في نشر مبادئ وأهداف العدالة الانتقالية في البلاد.

بالنسبة للنظر إلى الشباب كأعضاء فاعلين/ات

علينا أن ننظر إلى الشباب كأعضاء فاعلين وفاعلات ضمن مجتمعاتهم/مجتمعاتهن وليس متلقين/متلقيات فحسب. فهم ليسوا/هن لسن مجرد ضحايا أو بحاجة إلى توجيه نحو خطى معينة. وبالتالي، يجب ألا تقتصر التدابير على توفير الخدمات الرعائية والتأهيلية، بل عليها أيضاً أن تشرك الشباب والأطفال كأفراد يتمتعون/يتمتعن بحقوقهم/بحقوقهن كاملة ضمن مجتمع يحاول النهوض بإصلاحات جذرية وعادلة وشاملة لكل فئاته. وعلى المبادرات التي تسعى إلى تحقيق التغيير الاجتماعي ونشر ثقافة العدالة الانتقالية في سوريا أن تتضمن مكونات خاصة بالشباب وموجهة إليهم/ن. وعلى تلك المكونات أن تكون قائمة على أساس الإيمان والالتزام بدور الشباب كشركاء ونظراء فاعلين/ فاعلات. الشباب مشاركون ومشاركات في حصول الاعتداء بالطريقة ذاتها التي هم عرضة فيها للانتهاك، وبالتالي يجب العمل على إمكانية دمج برامج مناهضة العنف والتسلّح لدى الفئات الشبابية؛ أكان عبر التجنيد الإجباري أو التطوعي.

كما يمكن أن نشجع الشباب والأطفال على الانخراط

ضمن عملية العدالة الانتقالية عبر إطلاق البرامج التوعوية والتواصلية حولها. تستطيع برامج التوعية والتواصل أن تعرف المجتمعات بهذه التدابير وكيفية الانخراط بها.

بالإضافة الى ذلك، هناك شحّ بالموارد التي يرى الشباب فائدة لها. ويكمن جزء من ذلك في فعاليتها كمورد يمكن لهم/لهن الاعتماد عليه عند حصول أي انتهاك. لذلك فعلى نشاطات التوثيق أن ترتبط بفائدة مباشرة للشباب لتشجعهم/لتشجعهن على طلب نوع من المساعدة عند تعرضهم/تعرضهن لأي نوع من الانتهاك. وعلى تلك الموارد أن تهدف إلى تزويد الشباب بالمهارات والكفاءات، بحال

بالنسبة لإشراك الشباب في عملية العدالة الانتقالية

يمكننا تشجيع الشباب على الاشتراك في عملية العدالة الانتقالية من خلال دعم برامج التوعية والتعريف المصممة لاستهداف الشباب. على تلك البرامج أن تهدف إلى تعريف الشباب بآليات العدالة الانتقالية المختلفة وكيف يمكنهم/ن الوصول إلى تلك الآليات في الوقت المناسب.

على هذه المصادر والموارد أن تكون مصممة بروح شبابية وذات موثوقية وواقعية بالنسبة للشباب. وعلى تلك الموارد أن تتفادى قدر الإمكان المصطلحات الأجنبية واستبدال دلالات قريبة من لغتهم/ن بها. ويجب أن تتكثف الجهود التي تسعى إلى خلق مساحات صديقة للشباب ومساحات مجتمعية يمكنها أن تساعد في تشجيع

بالنسبة لدمج ضحايا الانتهاك/ الناجين / الناجيات

تعمل المنظمات الدولية والمنظمات المحلية المركزية والنخبوية كبوابات مسؤولة عن النطق بلسان الأفراد الضحايا والمطالبة بحقوقهم/بحقوقهن السياسية من دون التفاعل مع العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تعمق تهميش وتحييد الأفراد الضحايا. اعتماد هذه المنظمات على الهبات المرتبطة بأجندات ثابتة ومتطلبات ضيقة حول العمل الحقوقي، توقعها في دوامة مستديمة لإهمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للضحايا. بالتالي فإن اقتصار العمل مع الضحايا على نشاطات التوثيق والرصد تنتقص من الفائدة التي يراها/ تراها الضحايا ضرورية لاستثمار وقتهم/وقتهن فيها. كما أن دعوتهم/دعوتهن إلى الاجتماعات والندوات قد تنطوي على تضحية بعض الأفراد بمعاش يومي، أو إجبارهم/ إجبارهن على الاستثمار في نفقات إضافية (نقليات، حضانة،...).

من هذا المنطلق، يجب تقليص العمل مع الضحايا/ الناجين / الناجيات على توثيق ورصد الانتهاكات التي عانوا/ عانين منها والتأكيد على الأهمية التي يرونها في تلك العملية ولماذا يجب أن يستثمروا/ ن الوقت في ذلك. وكذلك فإن الطلب من الضحايا/ الناجين / الناجيات المشاركة في اجتماعات أو مجموعات بؤرية ومشاركات أخرى شبيهة، بهدف جمع المعلومات أو الحشد والتعبئة قد تتسبب في خسارة الضحايا/ الناجين / الناجيات ليوم عمل أو تتطلب تكاليف إضافية كالمواصلات وغيرها.

عدم توفرها، التي تؤهلهم/ن لأن يكونوا/ يكن قادرين/ ات على المشاركة في المرحلة الانتقالية. ومن المهم أن يكون الشباب قادرين/ات على الوصول إلى تلك الموارد والمساحات ليكون لهم/هن دور أكبر في المراحل المقبلة.

علينا أن نكون قادرين/ات على تصور الشباب كشركاء ونظراء في المرحلة الانتقالية. من هذا المنطلق، على المبادرات ألا تكون محدودة بخدمات الدعم والتوعية والتأهيل، بل أن تشملهم وتشاركهم كأفراد يتمتعون/ يتمتعن بحقوقهم/ن الكاملة ضمن مجتمعاتهم/ن ويحاولون/ يحاولن إجراء تغييرات جذرية وإصلاحات عادلة للجميع.

الشباب على المبادرة والمشاركة.

أحد المواضيع الإشكالية التي واجهتنا هي تباين الفهم حول مفهوم المصالحة والعفو وكذلك العدالة والمساءلة. من المهم جداً أن يدرك الشباب التجانس والالتزام وتكامل آليات العدالة الانتقالية وخاصة تكاملية تلك المفاهيم الأربعة. ويمكن للمنظمات غير الحكومية ومؤسسات ومجموعات المجتمع المدني أن تلعب دوراً مهماً في تقديم المعارف الكافية لضمان تحصيل فهم واضح لتلك الآليات، والانتباه أن التعريف السريع وغير المتكامل لآليات العدالة الانتقالية، أو التعريف ببعض تلك الآليات فقط دون غيرها، سيؤدي إلى لبس وفهم خاطئ للعدالة الانتقالية.

لذلك على النشاطات التوثيقية أن تكون مترافقة مع خدمات ملائمة ومفيدة مثل نظام الإحالة على سبيل المثال التي قد تشجع الشباب على طلب المساعدة عند الحاجة.

على الجمعيات المدنية العمل على تأمين الموارد اللازمة لتلبية حاجات الضحايا الحقيقية، من معرفة مصير المخطوفين والمخطوفات والمختفيين والمختفيات قسراً، بالإضافة إلى تأمين الدعم والتضامن المجتمعي للضحايا وتأمين الرعاية الصحية والطبية اللازمة، ومن ضمنها الصحة النفسية والأطراف الاصطناعية للذين/ اللواتي خسروا/خسرن أحد أطرافهم/أطرافهن. بذلك، يمكن للجان أن تربط تدابير العدالة الانتقالية بالواقع على الأرض وتوجيهها من قبل الضحايا أنفسهم/أنفسهن كمتضررين/ كمتضررات مباشرةً من النزاع.

يمكن للشباب أن يشكلوا/يشكلن عنصراً مهماً جداً في لجان الضحايا، لكي تستطيع تطويع العوامل المختلفة التي تحيّد وتهمّش المجموعات العديدة بناءً على جنسهم/ جنسهن، وإمكاناتهم/إمكاناتهن المادية، وعمرهم/ عمرهن، وغيره... وهكذا، لا يكفي أن تؤمن تدابير العدالة الانتقالية التعويضات، والحقائق حول الانتهاكات التي حصلت ومحاسبة المسؤولين/المسؤولات عنها، بل يجب أن تعي الواقع المعيشي للضحايا وتطالب السلطات بتلبية الثغرات فيه، بالإضافة إلى حشد الدعم الإعلامي للضحايا وتوعية وتحديث الأفراد الضحايا حول سيرها.

المراجـــع

١. ميغان بيرز، أنيتا غودس و باتريك بال. التحليل الإحصائي للتوثيق لعمليات القتل في سوريا (محدثة). جنيف : مجموعة تحليل البيانات حول حقوق الإنسان - مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، ٢٠١٤.

٢. مركز توثيق الإنتهاكات في سوريا. مركز توثيق الإنتهاكات في سوريا - قائمة المفقودين/المعتقلين. [متصل] مركز توثيق الإنتهاكات في سوريا. [تاريخ الاقتباس: ٢٠ Ausgust, ٢٠١٥.] http://www.vdc-sy.info.

٣. هيومن رايتس واتش. أقبية التعذيب؛ الاعتقال التعسفي والتعذيب والإختفاء القسري في مراكز الإعتقال السورية منذ مارس/٢٠١١. الولايات المتحدة الأمريكية : هيومن رايتس واتش، ٢٠١٢.

٤. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. الجمهورية العربية السورية - مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. [متصل] ١ أيار, ٢٠١٥. [تاريخ الاقتباس: ٢٠١٥ أب, ٢٠.] http://www.unocha.org/syria.

٥. وكالة اللاجئين للأمم المتحدة. Syria Regional Refugee Response (استجابة سوريا الاقليمية للاجئين). [متصل] Inter-agency Information Sharing Portal (بوابة المعلومات المشتركة بين الوكالات)، ٢٠١٥ آب, ٢٥. [تاريخ الاقتباس: ٢٠١٥ آب, ٢٧.] http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php.

٦. الاستجابة الإنسانية [Humanitarian Response. ٢٠١٥ (التقييم السريع المتكاملة لحماية التعليم والطفل لتدوافد اللاجئين الجديد في تشرين الأول ٢٠١٥). الاستجابة الإنسانية [Humanitarian Response]. [متصل] تشرين الأول, ٢٠١٥. [تاريخ الاقتباس: ٢٠١٥ تشرين الثاني, ١.] https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/whole-of-syria/assessment/integrated-rapid-assessement-education-and-child-protection-new.

٧. سكوت لاسان. Protecting the Children and Youth of Syria: Human Security Threats and Their Consequences [حماية أطفال وشباب سوريا: المخاطر على الحماية الانسانية وعواقبها]. أرلنجتون، فيرجينيا : Georges Mason University - Center for World Religions Diplomacy and Conlict Resolution [جامعة جورج ماسون - مركز الديبلوماسية وحلّ النزاع لديانات العالم]، ٢٠١٣.

٨. دانيلا سبينسر. To Protect Her Honor: Child marriage in emergencies - the fatal confusion between protecting girls and sexual violence [لحماية شرفها: زواج الأطفال في حالات الطوارئ - الالتباس القاتل بين حماية الفتيات والعنف الجنسي]. مكان غير معروف : CARE International UK، ٢٠١٥.

٩. سايف ثا تشيلدرن [Too Young to Wed: The Growing Problem of Child Marriage Among Syrian Girls In Syria. Save the Children] (أصغر من سن الزواج: تنامي مشكلة زواج القاصرات في سوريا). لندن : سايف ثا تشيلدرن [Save the Children]، ٢٠١٤.

١٠. وار تشايلد هولند [War Child Holland. Syria: Child Rights Situational Analysis] (سوريا: تحليل أوضاع حقوق الطفل). مكان غير معروف : وار تشايلد هولند [War Child Holland]، ٢٠١٤.

١١. منظمة الأمم المتحدة للطفولة [UNICEF. Under Siege: The Devastating Impact on Children of Three Years of Conflict in Syria] (تحت الحصار: التأثير المدمر على الأطفال خلال ثلاث سنوات من الصراع في سوريا). عمان : منظمة الأمم المتحدة للطفولة [UNICEF]، ٢٠١٤.

١٢. ريشام خياني. Can Syria Rebuild its Devastated Heath Infrastructure? (هل يمكن لسوريا أن تبني القطاع الصحي المدمر). Doctors of the World (أطباء العالم). [متصل] ٣٠ تشرين الأول, ٢٠١٣. [تاريخ الاقتباس: ٢٠ تشرين الثاني, ٢٠١٥.] https://www.doctorsoftheworld.org.uk/blog/entry/can-syria-rebuild-its-devastated-health-infrastructure.

١٣. منظمة الصحة العالمية. المبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال. منظمة الصحة العالمية. [متصل] ٢٠١٥. [تاريخ الاقتباس: ١٠ تشرين الثاني, ٢٠١٥.] http://www.emro.who.int/ar/polio/countries/syrian-arab-republic.html.

١٤. جاسون ماتلاغ. Fighting Polio Amid the Choas of Syria›s Civil War (محاربة شلل الأطفال ضمن الحرب الأهلية في سوريا). National Geographic (ناشيونال جيوجرافيك). [متصل] ٠٥ آذار, ٢٠١٥. [تاريخ الاقتباس: ٢٠ تشرين الثاني, ٢٠١٥.] http://news.nationalgeographic.com/polio-syria-iraq-islamic-state-refugees-vaccination-virus-jihad-150305/03/2015/.

١٥. مجلس حقوق الانسان. Report of the Independant International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic [تقرير اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الجمهورية العربية السورية]. جنيف : الأمم المتحدة، ٢٠١٣.

١٦. هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch). Syria: ISIS Holds Kurdish Children ١٣٠ (سوريا: داعش تحتجز ١٣٠ طفلاً كردي). هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch). [متصل] ٣٠ حزيران, ٢٠١٤. [تاريخ الاقتباس: ١٠ تشرين الأول, ٢٠١٥.] https://www.hrw.org/news/٢٠١٤/٠٦/٣٠-syria-isis-holds-١٣٠-kurdish-children.

١٧. حاميت دردغان و حنا سلامة. Stolen Futures: The hidden toll of child casualties in Syria [المستقبل الضائع: العدد المخفي للضحايا الأطفال في سوريا]. لندن : Oxford Research Group [مجموعة أوكسفورد للأبحاث]، ٢٠١٣.

١٨. سليم سلامة و كيث ثومبسون. «Syrian youth as post-conflict peacebuilders - This is our country and here are our needs?» («هذه دولتنا وهذه احتياجاتنا» - الشباب السوري كبناء للسلام من بعد الصراع). Youth Policy [سياسات الشباب]. [متصل] UNOY Network، ٣ كانون الأول, ٢٠١٣. [تاريخ الاقتباس: ١٠ تشرين الأول, ٢٠١٥.] http://www.youthpolicy.org/blog/peacebuilding/syrian-youth-as-peacebuilders/.

١٩. رنا خلف، علا رمضان و فريدريك ستوليز. Activism in Difficult Times: ٢٠١١-٢٠١٤ (النضال المدني في أوقات صعبة: ٢٠١١-٢٠١٤). بيروت : Badael Project and Friedrich-Ebert-Stiftung [مشروع بدائل ومؤسسة فريدريش ايبرت]، ٢٠١٥.

٢٠. مجلس الأمن. سيادة القانون والعدالة الإنتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع. مكان غير معروف : الأمم المتحدة، ٢٠٠٤.

٢١. مؤوسسة دولتي. العدالة الإنتقالية في سوريا. بيروت : مؤوسسة دولتي، ٢٠١٣.

٢٢. اللجنة الدولية للصليب الأحمر. القانون الدولي الإنساني العرفي - المادة ١٠٠. ضمانات المحاكمة العادلة. اللجنة الدولية للصليب الأحمر. [متصل] ٢٠١٥. [تاريخ الاقتباس: ١٠ تشرين الأول, ٢٠١٥.] https://www.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v١/rul_rule١٠٠_Fn١٥_١٠_١٥.

٢٣. هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch). Education and Conflict (التعليم والصراع). هيومن

٢٤. بيتر هايل-لارسن. الحق في التعليم للأطفال في النزاعات العنيفة. باريس : منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ٢٠١٠.

٢٥. هيومن رايتس واتش (HRW). Under Kurdish Rule: Abuses in PYD-run Enclaves in Syria [تحت الحكم الكردي: انتهاكات في جنوب سوريا يديرها حزب الاتحاد الديمقراطي]. مكان غير معروف : هيومن رايتس واتش (HRW)، ٢٠١٤.

٢٦. المرصد السوري لحقوق الإنسان. آخبار قناة الآن: مقابلة مع مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان. ١٥ تموز, ٢٠١٥.

٢٧. اليوم التالي. تأسيس مجموعة تنسيق العدالة الإنتقالية في سوريا. اليوم التالي. [متصل] ١٤ شباط, ٢٠١٤. [تاريخ الاقتباس: ٢٥ أب, ٢٠١٥.] https://goo.gl/QB٥٤cx.

٢٨. المركز الدولي للعدالة الانتقالية. السعي للسلام أوالعدل، أو كلاهما؟ مكان غير معروف : المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ٢٠٠٩.

٢٩. الشبكة السورية لحقوق الإنسان. لا بديل عن العودة: انتهاكات قوات الإدارة الذاتية الكردية في محافظة الحسكة. مكان غير معروف : الشبكة السورية لحقوق الإنسان، ٢٠١٥.

٣٠. اللجنة الدولية للصليب الأحمر. اتفاقية جنيف حول حماية المدنيين في وقت الحرب (اتفاقية جنيف الرابعة). مكان غير معروف : اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ١٩٤٩.

٣١. اتفاقية حقوق الطفل. مكان غير معروف : الجمعية العامة للأمم المتحدة، ١٩٩٠.

٣٢. هيلكر ليندزي ماك-لين و اريكا فرايزر. Youth Exclusion, Violence, Conflict and Fragile States: Report prepared for DFID›s Equity and Rights Team (استبعاد الشباب، والعنف، والصراع، والولايات الضعيفة: تقرير أعد لفريق العدالة والحقوق في وزارة لقسم التنمية الدولية). مكان غير معروف : Social Development Direct [الدعم المجتمعي المباشر]، ٢٠٠٩.

٣٣. فانيسا هولزر. The 1951 Refugee Convention and the Protection of People Fleeing Armed Conflict and Other Situations of Violence (اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ وحماية الفارين من النزاع المسلح وغيرها من حالات العنف). جنيف : المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، ٢٠١٢.

٣٤. دينيس ماك-نمار. المبادئ التوجيهية حول النزوح الداخلي. مكان غير معروف : المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، ١٩٩٨.

٣٥. غاري نبهان. Drought drives Middle Eastern pepper farmers out of business, threatens prized heirloom chiles (الجفاف يدفع مزارعي الفلفل في الشرق الأوسط خارج سوق الانتاج والعمل، ويهدد الإرث الثمين للزراعة). Grist. [متصل] ١٦ كانون الثاني, ٢٠١٠. [تاريخ الاقتباس: ٢٠ تشرين الثاني, ٢٠١٥.] http://grist.org/article/drought-drives-middle--١٥-٠١-٢٠١٠/eastern-peppers/.

حقوق الطبع (CC) ٢٠١٦ دولتي

بيروت، لبنان

يتم منح إذن لإعادة إنتاج وتوزيع هذا التقرير بموجب بشرط الاحتفاظ بالمشاع الابداعي على جميع النسخ، وعلى أن لا يتم تغيير أي من النسخ، وأن يتم نسبها إلى مؤسسة دولتي.
هذا التقرير موجود على www.dawlaty.org

«دولتي» مؤسسة غير ربحية تأسست عام ٢٠١٢، تعمل على تمكين المجتمع المدني لتحقيق التحول الديمقراطي في سوريا. كما تسعى نحو تعزيز مفاهيم الحراك السلمي والعدالة الانتقالية والمواطنة وممارساتها عبر تطوير مجموعة من الأدوات والمهارات، وعبر أرشفة وتوثيق الحراك السلمي في سوريا. في سبيل ذلك، تعمل دولتي مع شركائها في المجتمع المدني، وبالأخص من فئة الشبان والشابات من الخلفيات الأيديولوجية والاجتماعية والاقتصادية كافة، ما داموا ملتزمين/ ملتزمات بالوسائل السلمية للنشاط والعمل المدني.

تم إعداد هذا التقرير بدعم مالي من «إدارة الفدرالية السويسرية للشؤون الخارجية» و«المؤسسة الأوروبية من أجل الديمقراطية». إن كافة الآراء المذكورة في الدراسة تعبر عن قناعات أصحابها، بالتالي فهي لا تعبر بالضرورة عن رأي الجهات الداعمة.

تم إعداد هذا التقرير من قبل ماريانا طباع وأحمد صالح.
تم التحرير من قبل سلمى كحالة ومصطفى حايد.
التصميم من قبل نادين بكداش.